



# القدس الشرقية

الخطة  
الإستراتيجية  
للتنمية  
القطاعية في

الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية، تشرين الثاني ٢٠١٠



وحدة القدس  
ديوان الرئاسة الفلسطينية  
تشرين الثاني ٢٠١٠



# القدس الشرقية

## الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في

وحدة القدس  
ديوان الرئاسة الفلسطينية  
تشرين الثاني ٢٠١٠





## شكر وإمتنان

إعداد دراسة حول الاحتياجات القطاعية التنموية المقدسية لم يكن ليتم لولا العمل الجماعي المثابر ومساهمة نشطة من مجموعة من الأشخاص والمؤسسات، إن لجنة السياسات الخاصة بالخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للقدس تتقدم بالشكر الخاص لسيادة الرئيس محمود عباس على توجيهاته ودعمه المستمر.

كما وتتقدم بالشكر والتقدير لديوان الرئاسة بوحدياته ودوائره المختلفة، وبشكل خاص لرئيس ديوان الرئاسة السابق الدكتور رفيق الحسيني الذي وضع الأسس لهذا الجهد، وللدكتور حسين الأعرج، رئيس الديوان، وللسيدة إنتصار ابو عمارة، مديرة مكتب الرئيس، لاهتمامهما الدائم وحرصهما على نجاح العمل.

شكر وتقدير خاص لفريق العمل والدور القيادي الذي قام به المحامي احمد الرويضي رئيس وحدة القدس في توضيح الخيارات والتنسيق والمتابعة الدائمة وللسيدة أريج دعبس على تفانيها وإعطائها كافة القدرات اللازمة لنجاح صدور الدراسة، ولطاقم العمل جميعا والخبراء والمؤسسات والأفراد الذين ساهموا وقدموا الجهد اللازم من خلال المشاركة بمستويات مختلفة أثناء مرحلة المشروع في العاملين الماضيين.

وندين بالعرفان والشكر بشكل خاص للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي فلهم منا كل التقدير.



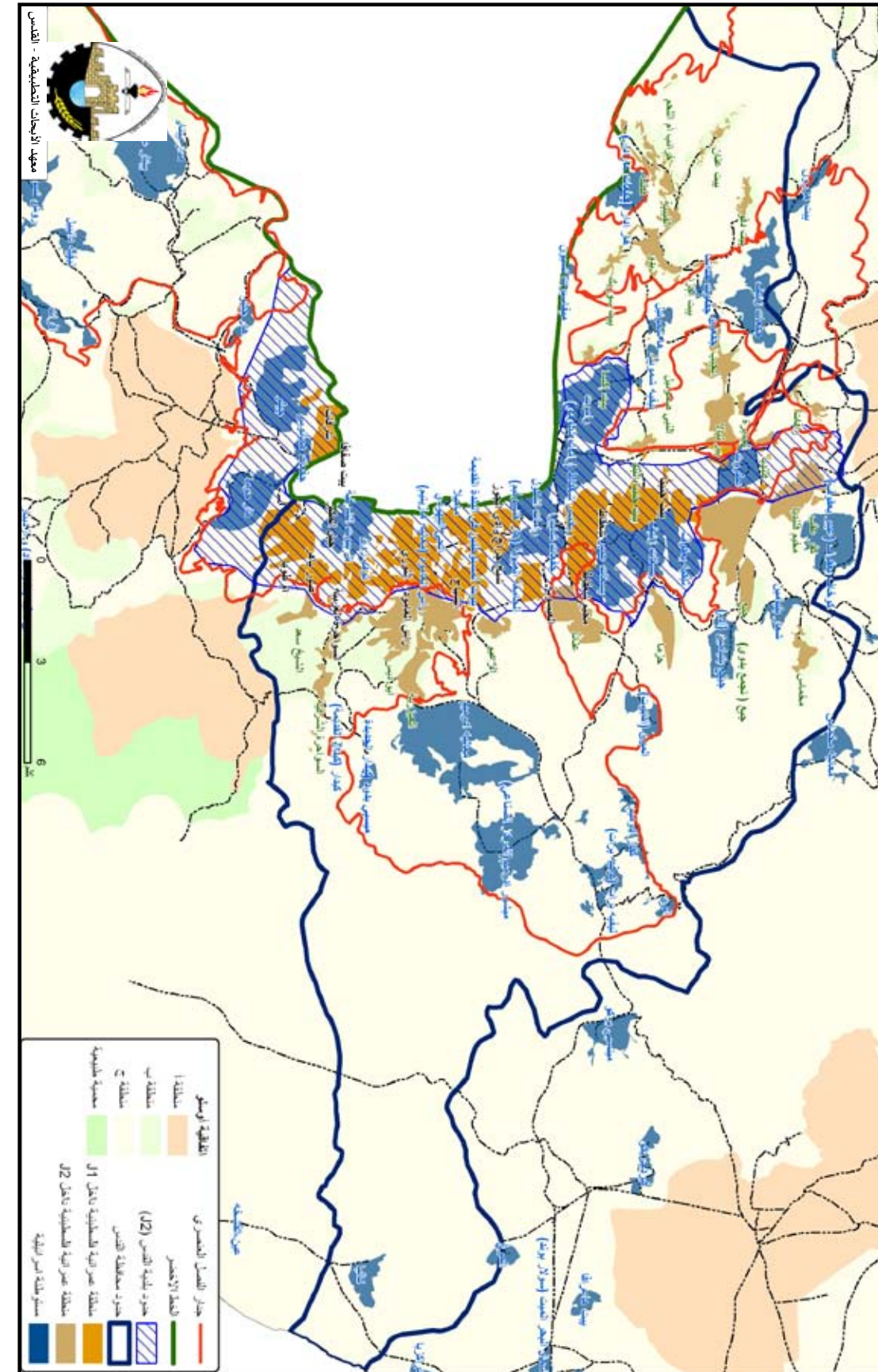
مؤل هذا المشروع من قبل الإتحاد الأوروبي

”يضم الإتحاد الأوروبي ٢٧ دولة قرروا جميعاً ربط خبراتهم ومواردهم ومصائرهم معاً بشكل تدريجي، لقد قاموا معاً، خلال خمسين عاماً من التوسعة، ببناء منطقة تتمتع بالاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الشخصية، ويلتزم الإتحاد الأوروبي بإشراك الدول والشعوب خارج حدوده في إنجازاته وقيمه.“

المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي

## جدول المحتويات

XIV.....	تمهيد
٢.....	المقدمة
٢.....	١,١ إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية ٢٠٠٣م
٢.....	١,٢ التنمية في القدس الشرقية وخطة التنمية الإستراتيجية القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣
٦.....	استعراض للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية
٨.....	اطار الخطة
٨.....	٣,١ المقدمة
٨.....	٣,١,١ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣
٨.....	٣,١,٢ القطاعات والتحديات
٩.....	٣,٢ المبادئ المنظمة للخطة الإستراتيجية
٩.....	٣,٢,١ الجوانب السياسية
٩.....	٣,٢,٢ الجوانب القانونية
١٠.....	٣,٢,٣ الجوانب المالية
١٠.....	٣,٢,٤ الجوانب المؤسسية والتنظيمية
١١.....	٣,٢,٥ الجوانب التنموية
١٢.....	٣,٣ نطاق الخطة الإستراتيجية
١٢.....	٣,٣,١ النطاق الجغرافي
١٢.....	٣,٣,٢ الاطار الزمني
١٤.....	المنهجية
١٤.....	٤,١ مبادئ العمل
١٥.....	٤,٢ الإطار التخطيطي



بإذن من معهد أريج للأبحاث التطبيقية

٤٣	٧,١,٢ قطاع الشباب
٤٧	٧,١,٣ قطاع الصحة
٥١	٧,١,٤ قطاع الرفاه الاجتماعي
٥٣	٧,١,٥ قطاع الثقافة والموروث الحضاري
٥٦	٧,٢ مجموعة التنمية الاقتصادية
٥٦	٧,٢,١ القطاع الاقتصادي
٦٠	٧,٢,٢ قطاع السياحة
٦٤	٧,٢,٣ قطاع الاسكان
٦٧	٧,٣ مجموعة حماية حقوق الانسان
٦٧	٧,٣,١ قطاع المواطنة
٧١	٧,٣,٢ قطاع التخطيط الحضري
٧٥	٧,٣,٣ قطاع البيئة

## ٨٠ ..... الخطة الاستثمارية

## ٨٢ ..... خطة التنفيذ

٨٢	٩,١ العوامل الرئيسية في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية
٨٢	٩,١,١ بناء التكاملية والتنسيق عبر القطاعات
	٩,١,٢ ضمان التكاملية وتعزيز الجهود والموارد ما بين المؤسسات الرسمية الفلسطينية مع الشركاء الدوليين
٨٢	٩,١,٣ تعزيز الهوية الفلسطينية وحس الانتماء
٨٣	٩,١,٤ الربط بين التدخلات الفورية والرؤية طويلة المدى للقدس كعاصمة لدولة فلسطين المستقبلية
٨٣	٩,٢ الآليات الرئيسية في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية
٨٣	٩,٢,١ آلية الحكم والإدارة
٨٥	٩,٢,٢ آليات تمويل الخطة الإستثمارية لخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية
٨٨	٩,٢,٣ آلية تنسيق للجهات المانحة
٨٩	٩,٢,٤ آلية لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

١٦	٤,٣ الهيكلية الحاكمة للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية
١٦	٤,٣,١ لجنة السياسات
١٦	٤,٣,٢ اللجان القطاعية الاستشارية
١٦	٤,٣,٣ وحدة القدس
١٦	٤,٤ خطوات عملية التخطيط

## ٢٠ ..... تحليل الوضع القائم

٢٠	٥,١ الخلفية القانونية
٢٢	٥,٢ الخلفية السياسية
٢٥	٥,٣ ديموغرافية وجغرافية القدس الشرقية المحتلة
٢٧	٥,٤ سياق الظروف الاجتماعية في القدس الشرقية المحتلة
٢٩	٥,٥ سياق الظروف الاقتصادية في القدس الشرقية المحتلة

## ٢٢ ..... الرؤية والأهداف والغايات التنموية المحددة

٢٢	٦,١ الرؤية
٢٢	٦,٢ أهداف فلسطينية - بعيدة المدى
٢٢	٦,٣ الأهداف العامة للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية
٢٢	٦,٤ تحديات وقضايا مشتركة
٢٣	٦,٤,١ الاجراءات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ومؤسساتهم في القدس الشرقية
٢٣	٦,٤,٢ موارد محدودة
٢٣	٦,٤,٣ النقص في المعلومات الموثوق بها
٢٣	٦,٤,٤ ضعف البنى المؤسسية وهيكلية الحوكمة الفلسطينية
٢٤	٦,٤,٥ حقوق الانسان
٢٤	٦,٤,٦ العدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي

## ملخص للدراسات القطاعية: التحديات، والأهداف القطاعية الرئيسية

## ٣٦ ..... والاستجابات الإستراتيجية

٣٧	٧,١ مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية - النتائج القطاعية الأساسية والاستجابات الإستراتيجية
٣٧	٧,١,١ قطاع التعليم

## فريق عمل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية

### لجنة السياسات

مازن سنقرط – وزير الاقتصاد الوطني السابق- رئيس لجنة السياسات  
رفيق الحسيني – رئيس ديوان الرئاسة (السابق)  
عدنان الحسيني – محافظ القدس  
أحمد الرويضي – رئيس وحدة القدس - ديوان الرئاسة الفلسطينية  
برنارد سابيل – عضو المجلس التشريعي (محافظة القدس)  
صلاح زحكة – عضو المجلس الوطني الفلسطيني (القدس)  
فدوى خضر – عضو لجنة التنسيق العليا لشؤون القدس  
عيسى قسيسية – نائب رئيس دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير  
علا عوض – القائم بأعمال مدير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني  
كايرو عرفات – منسقة في المركز الإعلامي الحكومي (وزارة التخطيط سابقاً)  
فارسين اغايكيان – مستشارة التطوير المؤسسي  
عبد القادر الحسيني – مدير مؤسسة فيصل الحسيني

### رؤساء اللجان القطاعية الإستشارية

#### مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية

عرفات الهدمي – الصحة  
سمير جبريل – التعليم  
نظمي الجعبة – الثقافة والموروث الحضاري  
مازن الجعبري – الشباب  
نورا قرط – الرفاه الاجتماعي

#### مجموعة التنمية الاقتصادية

مازن سنقرط – الاقتصاد  
هاني أبو دياب – الإسكان  
يوسف ضاهر – السياحة

#### مجموعة حماية حقوق الإنسان

جاد اسحق- التخطيط الحضري والبيئة  
عبد الرحمن أبو عرفة - المواطنة

آليات المتابعة والتقييم وتحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ..... ٩٢

١٠,١ إنشاء نظام رقابة وتقييم للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ..... ٩٢

١٠,٢ مراقبة المدخلات ..... ٩٣

١٠,٣ مراقبة المخرجات ..... ٩٣

١٠,٤ مراقبة المخرجات على مستوى الخطة ..... ٩٣

١٠,٥ تقييم الاثر ..... ٩٤

١٠,٦ مراقبة التغييرات في السياق التنموي ..... ٩٤

١٠,٧ البدء بتأسيس نظام المراقبة والتقييم للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ..... ٩٤

إطار إدارة المخاطر ..... ٩٨

### الجدول

الجدول الاول: تقسيم القطاعات الأحد عشر على ثلاث مجموعات إستراتيجية ..... ٦

الجدول الثاني : مقارنة ما بين القدس الشرقية والقدس الغربية ..... ٢٧

الجدول الثالث: عدد الطلاب في المدارس بحسب الجهة المشرفة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ٢٨

الجدول الرابع: البنية التحتية في المدارس وأمور متعلقة بالسلامة العامة

(الكهرباء، الماء، الحمامات والإضاءة) ..... ٣٩

الجدول الخامس: توفير مختبرات علمية في المدارس بحسب الجهة المشرفة ..... ٤٠

الجدول السادس: العائلات في القدس على أساس الكثافة السكانية والانتماء القومي للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧ ..... ٦٤

الجدول السابع: ملخص للموازنة ..... ٨٠

### الخرائط

الخارطة ١: محافظة القدس استناداً للتعريف الفلسطيني ..... VI

الخارطة ٢: الجدار والمستوطنات الإسرائيلية حول القدس الشرقية المحتلة (تشرين أول ٢٠١٠) ..... ٢٣

### الأشكال

الشكل ١: المكونات الأساسية لنظام المراقبة والتقييم ..... ٩٢

الملحق ١: الخطة الاستثمارية ..... ١٠٢

الملحق ٢: المراجع ..... ١١٤

## أعضاء اللجان القطاعية الاستشارية

### لجنة قطاع التعليم

سليمان الربضي  
فرنسيس غرفة  
حسن الدويك  
صفاء ناصر الدين  
ضرغام عبد العزيز  
نبيل صب لبن

### لجنة قطاع الصحة

توفيق ناصر  
عزمي أبو خليل  
يوسف الشعباني  
أمية خماش  
سامي النابلسي  
هيثم الحسن  
مها ياسمينية

### لجنة قطاع الاقتصاد

عزام أبو السعود  
أسامة صلاح  
نبيل أبو دياب

### لجنة قطاع الإسكان

خليل أبو عرفة  
ابراهيم يونان  
فؤاد الدقاق

### لجنة قطاع السياحة

عمر الخطيب  
سامي أبو دية  
خالد الحسيني  
رائد سعادة  
ميشيل بهنام

### لجنة قطاع الشباب

فدوى الحسيني  
ديما الجعبة  
جمال عديلة  
هيام عليان  
أحمد سرور

### لجنة قطاع الرفاه الاجتماعي

فاتنة الفتياي  
غسان كسابرة

### لجنة قطاع الثقافة

جاك برسكيان  
رائية الياس  
روان شرف  
جمال غوشة

### لجنة قطاع التخطيط الحضري

جمال عمرو  
نانل سلمان  
حسام سلسع  
علي عبد الحميد

### لجنة قطاع البيئة

موسى أبو غربية  
محمد سرور  
سرحان السلايمة  
عبد الرحمن التميمي  
تحسين يقين

### لجنة قطاع حقوق الإنسان/المواطنة

زكريا عودة  
زياد الحموري  
حازم أبو سير

## خبراء القطاعات

عليا الشعار - التعليم  
اسمى الإمام - الصحة  
يحيى حجازي - الشباب  
نجوى سلوادي - الرفاه الاجتماعي  
نظمي الجعبة - الثقافة  
باسم مكحول واحمد صيام - الاقتصاد  
احمد ابو حسين - الإسكان  
سامي خوري - السياحة  
يوسف جبارين - التخطيط الحضري  
ستيفن ماكلوين و محمد سعيد الحميدي - البيئة  
نزار أيوب وموسى دويك و سامي ارشيد - المواطنة

## فريق العمل

احمد الرويضي - المشرف العام  
أريج دعيبس - منسقة المشروع  
خليل نجم - خبير المنهجية والمتابعة والإشراف  
سونيا نجار - خبيرة الاتصالات وتطوير المشاريع  
مي زواهره - مساعدة إدارية  
داريوس كوبوس - مدير IMG  
جوديث سلمن - مديرة البرنامج IMG  
تدقيق وتنقيح الدراسة - حسن السلوادي

إلى المتابعة اليومية للقضايا المختلفة للمواطنين والمؤسسات، وتفعيل المشاركة المجتمعية والاتصال اليومي ما بين الرئيس والمواطن والمؤسسة المقدسية.

ولا شك في أن أهم ما نحتاجه بالقدس اليوم هو دعم الصمود، لمواجهة سياسية التهجير للإنسان والمؤسسات من القدس، وبالتالي كان لا بد من تفعيل خطة تنموية للمدينة تحدد الاحتياجات والبرامج والمشاريع القطاعية، بما يحافظ على طابع هذه القطاعات العربي الفلسطيني، ويخفف من المعاناة اليومية للإنسان والمؤسسة المقدسين. وفي هذا السياق تم إعداد خطة للتنمية القطاعية الإستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣. إلا أن الهدف الكلي للخطة يتمثل في تحضير القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

إن تطوير أي إستراتيجية ، يستدعي دراسة الاستراتيجيات السابقة، والبناء عليها، وبالتالي ارتكز العمل في وضع الخطة التنموية للقدس للسنوات الثلاث القادمة على تحديث الدراسات القطاعية السابقة، حيث تم تقويم احتياجات أحد عشر قطاعاً تنموياً. وبناء على ذلك توفر الخطة الحالية الاستراتيجيات والخطوط العريضة للتنمية في القدس على مدى ثلاث سنوات قادمة ٢٠١١-٢٠١٣، بحيث تكون أداة تسترشد بها القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي والمؤسسات الأهلية الوطنية والدولية التي تتخذ من القدس مقراً لها عند تطوير برامجها وتدخلاتها التنموية في المدينة. كما تقترح الخطة آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية، وذلك لضمان التنسيق والتكاملية في النشاطات، وتفادي الازدواجية، وتكرار الجهود، وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتوفرة.

هذه الدراسة هي جهد جماعي لمكونات المجتمع الفلسطيني والمقدسي بشكل خاص وثمره لجهود مشترك رسمي وأهلي. لقد كان لهذا التفاعل الأثر في إخراج دراسة تنموية قطاعية جاءت ضمن مواصفات إعداد الخطط الإستراتيجية . وبالتالي نكون بذلك قد ساهمنا في خدمة مدينة القدس بتوضيح احتياجاتها والمشاريع التنموية اللازمة لصمود أهلها.

أملنا حتى تكون هذه الدراسة مثمرة أن تلقى المشاريع والبرامج التي تحتويها الدعم اللازم من الجهات المختلفة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً وأن تعطى القدس ما تستحقه من التقدير.

## فريق العمل

تشرين ثاني ٢٠١٠

## تمهيد:

تشكل القدس محور الصراع العربي الإسرائيلي، بالنظر إلى قيمتها الروحية والحضارية، وما تحتويه من إرث حضاري جعلها محط اهتمام كل إنسان على سطح الكرة الأرضية، ولا سيما الإنسان الفلسطيني الذي يتعلق بها روحياً ودينياً باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر عقيدته وجزءاً لا يتجزأ من هويته ووجدانه، ومع ذلك فإنها المدينة الأكثر في العالم التي يعاني سكانها الفلسطينيون خاصة من الفقر والبطالة والاستهداف اليومي لوجودهم. وهي -بالإضافة إلى كونها مركزاً دينياً وروحياً- مجتمع واسع له مركباته المختلفة: الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتمييزه إمكانات واعدة تجارية وسياحية.

وإذا كان الفلسطينيون يرون في القدس عاصمة لدولتهم الفلسطينية المستقلة، فذلك ليس شعاراً أو مجرد جزء من الطموح الفلسطيني، وإنما هو هدف ومبدأ أساسي يجتمع حوله الفلسطينيون كافة، علماً بأن الموقف الفلسطيني في موضوع القدس يستند إلى جملة من الحقائق السياسية والتاريخية والدينية والجغرافية والاقتصادية مجتمعة.

فمنذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧م بدأت البرامج الإسرائيلية التي تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة، فأولا غيرت من مساحتها، وبدأت بتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، وحاصرتها بجدار من الفصل العنصري لعزلها عن محيطها ومحور دعمها الديموغرافي والجغرافي والاقتصادي، واعتبرت سكانها مجرد مقيمين تملك حق طردهم لأسباب تغييرها بين الحين والآخر بما يحقق هدفها بتقييد الوجود العربي والتضييق عليه، وفي الوقت نفسه وضعت يدها على الأرض، وسيطرت على العقارات والأراضي، وأحاطت المدينة بحزام من المستوطنات يبدأ من قلنديا شمالاً وينتهي بقرية الولجة جنوباً بما يحقق هدفاً ثانياً لها وهو تعزيز الوجود اليهودي على حساب سكانها الفلسطينيين.

وبعد أن استكملت حصار المدينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فعُلت من سياسة طرد السكان باستخدام موضوع الإقامة، وسياسة هدم منازل المواطنين ليبدأ التخطيط لطرد جماعي للسكان، وبخاصة من المناطق المجاورة للبلدة القديمة في أحياء كوادي حلوه، والبستان في سلوان، وحي الشيخ جراح ووادي الجوز. ثم عمدت إلى إغلاق المؤسسات المقدسية الفاعلة بهدف محو الهوية العربية، وجعل الفلسطينيين في القدس مرتبطين بالمؤسسة الإسرائيلية بكل مكوناتها.

وبالنظر إلى كون القدس مركزاً لفلسطين السياسي والجغرافي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى كونها رمز الهوية الوطنية الفلسطينية، فإن الواجب يقتضي أن تتجسد هذه المقولة إلى فعل وممارسة، ومن هنا كانت القدس - وما زالت - محور اهتمام القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس أبو مازن، وجاء تشكيل وحدة القدس في ديوان الرئاسة ومكتب الرئيس كي تصبح عنصراً تقنياً وفنياً فاعلاً يخدم القرار السياسي، ويوفر الدراسات ويحدد الاحتياجات التنموية، إضافة





تصوير: كريتيف آد

## مقدمة

## مقدمة

### إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية ٢٠٠٣م وخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية ٢٠٠٦م

أجرت جمعية الدراسات العربية عام ٢٠٠٣ دراسة للقطاعات المتعددة في القدس الشرقية. وقد مُولت الدراسة من قبل الاتحاد الأوروبي، وتضمنت تقويماً لمختلف الاحتياجات على أساس القطاعات، وأنتجت قائمة بالمشاريع ذات الأولوية من خلال توجه تشاركي. وبالنظر إلى غياب المظلة الرسمية، اتجهت الدراسة إلى الاعتماد على المشاريع، لكنها أرسيت الأسس لقائمة موحدة للتدخلات الضرورية، وأصبحت وثيقة مرجعية للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على حد سواء في القدس.

وفي عام ٢٠٠٤م، مُول مشروع لمدة عامين من قبل الاتحاد الأوروبي، واستضافته مؤسسة التعاون من أجل إقامة وحدة مراقبة وتنسيقٍ مهمتها الإشراف على تحديث دراسة القطاعات المتعددة للعام ٢٠٠٣، وإعداد خطة التنمية القطاعية الإستراتيجية وقد صدرت الخطة عام ٢٠٠٦م. وقد تضمنت العملية التأكد من أولوية المشاريع التطويرية للعام ٢٠٠٣م والضرورية في القدس الشرقية، وأضافت مشاريع جديدة على أساس التطورات اللاحقة. ومع أن الخطة استمرت في دورها باعتبارها وثيقة مرجعية للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، فإن وحدة الرقابة والتنسيق كهيكلية توقفت عن العمل بعد انتهاء المشروع. غير أن الحاجة لمثل هذه الوحدة، والأهم من ذلك الحاجة للمشاريع التطويرية من أجل التخفيف أو مواجهة آثار الإجراءات الإسرائيلية، يشعر بها الفلسطينيون بقوة في القدس الشرقية، وبخاصة في غياب المؤسسات الفلسطينية الرسمية العاملة في القدس الشرقية وعزل القدس الشرقية عن محيطها وسياقها الفلسطيني، وشح التمويل من الجهات المانحة بسبب المكانة القانونية المعقدة للمدينة.

واستجابة للاحتياجات ومكامن القلق المتزايدة، أصدر الرئيس محمود عباس أبو مازن بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضمن برنامج الانتخابي أمراً في آذار ٢٠٠٧م يقضي بإقامة وحدة القدس في مكتب الرئاسة، وهي وحدة فنية مهمتها الأساسية تكمن في توفير المعلومات الضرورية والدراسات والتحليل لخدمة القدس على المستوى السياسي. إضافة إلى اضطلاعها بمهمة المساهمة نحو التطوير الاستراتيجي طويل الأمد للقدس الشرقية من خلال إعداد خطط شمولية على أساس مشاركة كافة الأطراف المعنية والرئيسية من المجتمع المدني، وصياغة مقترحات المشاريع.

### التنمية في القدس الشرقية والخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣

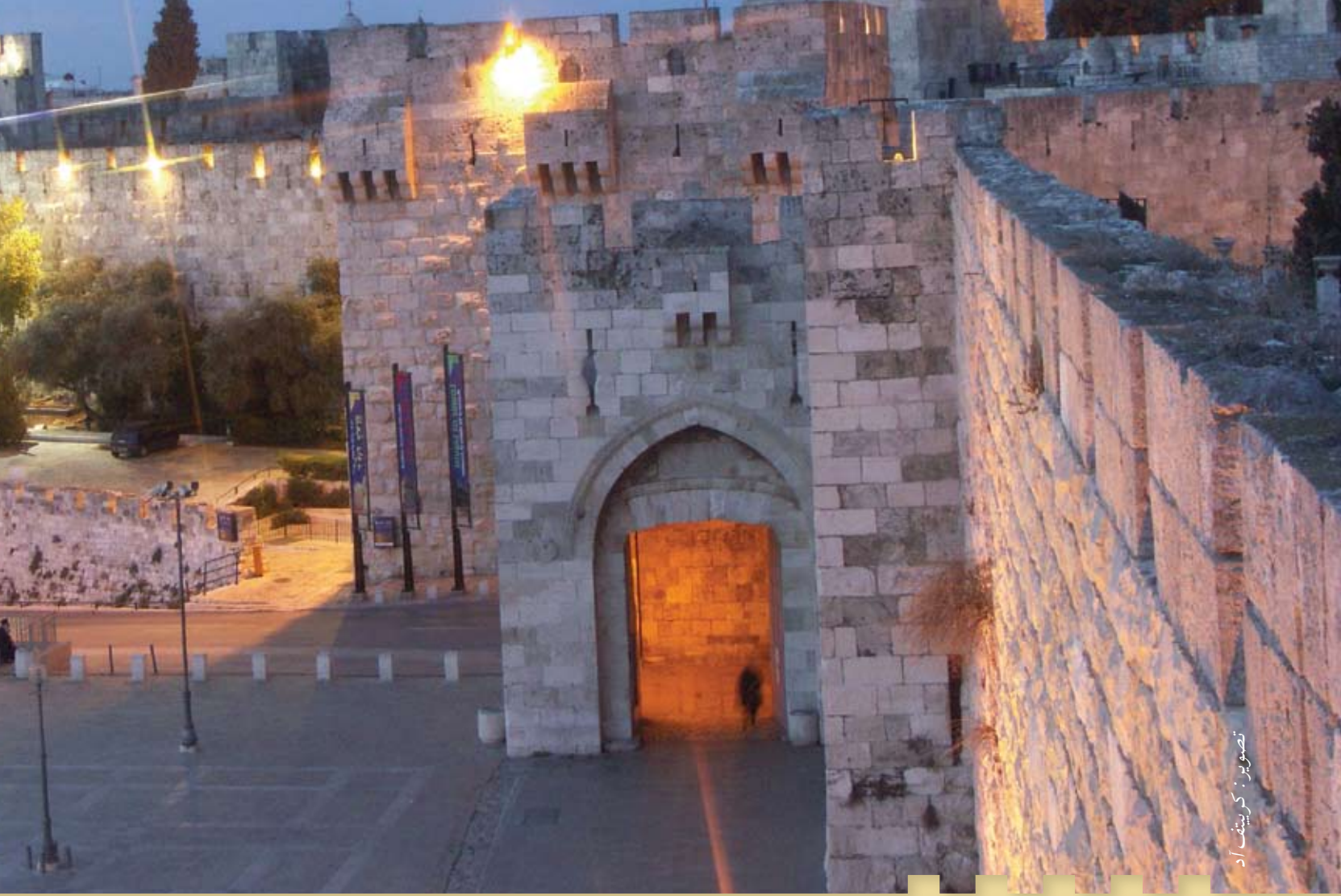
ينقص عملية التطوير في القدس الشرقية الإطار المؤسسي على أساس رؤية إستراتيجية شمولية. ففي حين أنتج مشروع وحدة الرقابة والتنسيق بدعم من الاتحاد الأوروبي خطة التنمية القطاعية الإستراتيجية، مع قاعدة بيانات ترتبط بمشاريع تطويرية ذات أولوية، فإنه - ومنذ انتهاء المشروع في عام ٢٠٠٦م - لم تكن هناك متابعة منتظمة للخطة، ولم يكن هناك تحديث لها، ولم يكن هناك أي جهد أو نشاط يُذكر لإيجاد تمويل من الجهات المانحة.

إضافة إلى ذلك، يوجد نقص في المعلومات الموحدة حول تقويم الاحتياجات التطويرية والبرامج والمشاريع الرئيسية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، أو تدخلات رئيسية للجهات المانحة. وتعد هذه المعلومات مهمة جداً لأية استراتيجيات مستقبلية في إطار تجنيد الأموال الضرورية تقوم بتنفيذها وحدة القدس في ديوان الرئاسة أو المنظمات العاملة في القدس. وسيكون هذا مهماً بالقدر نفسه للجهات والمؤسسات المانحة التي ترغب في العمل، وفي توفير مساعدات منسقة تستهدف قطاعات محددة في القدس.

وهناك أيضاً الحاجة لآليات التنسيق والرقابة والتقويم التي تضمن التنفيذ الفعال لمشاريع التطوير، وإنجاز أثر حقيقي وملحوس على الأرض. إضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية العاملة تجاه خطة تطوير متكاملة، أدى إلى تجزئة الجهود وشرذمتها، وتكرار النشاطات في بعض الحالات وغياب الأثر الحقيقي على أرض الواقع، فالمنظمات غير الحكومية تعاني بشكل عام من الإجراءات الإسرائيلية، وفي العديد من الحالات تسعى للبقاء، حتى لو كان ذلك على حساب التخطيط الاستراتيجي، وعلى حساب تحقيق الاحتياجات المجتمعية.

ويتفاقم الوضع بشكل أكبر بسبب عزل الشعب الفلسطيني وفصله عن بعضه بعضاً، وبسبب عزل القدس الشرقية عن بقية أراضي فلسطين المحتلة، الأمر الذي قد يهدد فرص القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وزاد الأمر سوءاً أن الاحتلال يحظر على المدينة أداء دورها التاريخي كمركز اجتماعي-اقتصادي-سياسي طبيعي لفلسطين. ومن هنا فإن السيطرة والتنمية الفلسطينية للقدس الشرقية ضروريان لإعادة إحياء سائر أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولا شك في أن هذا الواقع المزري الذي تعاني منه المدينة المقدسة يُظهر - بشكل واضح - غياب الاحترام للقانون الدولي، والإهمال المتعمد لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، والأذى الذي لحق بالشعب الفلسطيني، الأمر الذي يشكل تحديات جسيمة، ويثير العديد من التساؤلات لعل من أبرزها: كيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تساعد المقدسيين في البقاء والعيش والازدهار في السياق القائم من أجل بناء قاعدة متينة لعاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية؟ كيف يمكن التعويل على القدرات المحلية من أجل تحفيز الملكية والالتزام تجاه تنمية المجتمع المحلي في القدس، وخلق هوية مقدسية فلسطينية بعد ما تضررت كثيراً بسبب آثار الاحتلال والتجزئة، وغياب التواصل؟ وضمن هذا السياق - وفي سبيل تحقيق التفويض المنوط بها - شرعت وحدة القدس في ديوان الرئاسة بتمويل من الاتحاد الأوروبي، بعملية تحديث، لخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية للقدس الشرقية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ م وتطويرها ومحاولة تنفيذها.



تصوير: كريستف اد

## استعراض للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية





تصوير: كريستف آد

## إطار الخطة

## ٢ استعراض للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

تشتمل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية على أحد عشر فصلاً. يقدم الفصل الأول خلفية حول إعداد الخطة، بينما يزود الفصلان الثالث والرابع معلومات حول إطار عمل الخطة ومنهجيتها، وذلك من خلال التطرق إلى الهيكليات والسياسات الحاكمة للخطة، مع وصف لمراحل التخطيط المختلفة.

أما الفصل الخامس فإنه يقدم تحليلاً للوضع القائم في القدس الشرقية، لا سيما تحليل الظروف القانونية، والسياسية والاقتصادية. ويتضمن الفصل السادس وصفاً للرؤية، والأهداف، والغايات المحددة للخطة.

يركز تطوير الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية على تحديد احتياجات أحد عشر قطاعاً، جرى تجميعها بناءً على ثلاثة عوامل رئيسية:

١. الاستراتيجيات المطلوبة متصلة ببعضها وتكمل الواحدة الأخرى.
٢. المنظمات المعنية والعاملة في القطاعات المُجمعة متشابهة، وتعمل الواحدة مع الأخرى عن كثب.
٣. إمكانية التطبيق المشترك للبرامج والنشاطات، إضافة إلى إمكانية التعاون وتحقيق التكاملية.

الجدول (١) تقسيم القطاعات الأحد عشر على ثلاث مجموعات إستراتيجية

المجموعة	القطاعات
الحماية والتنمية الاجتماعية	التعليم الشباب الصحة الرفاه الاجتماعي الثقافة والموروث الحضاري
التنمية الاقتصادية	الاقتصاد السياحة الإسكان
حماية حقوق الإنسان	المواطنة التخطيط الحضري البيئة

وبناءً على تقدير الاحتياجات، يوفر الفصل السابع موجزاً حول المواضيع القطاعية الرئيسية، والأهداف، والاستجابات الإستراتيجية للخطة.

ويشتمل الفصل الثامن على الخطة الاستثمارية، بينما يعرض الفصلان التاسع والعاشر خطة التنفيذ وخطة المتابعة والتقويم. أما الفصل الحادي عشر فيعرض تحليلاً للمخاطر التي قد تطرأ في مرحلة التنفيذ.

## ٣ إطار الخطة

### ٣,١ مقدمة

٣,١,١ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ٢٠١١م-٢٠١٣م

تسعى الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية إلى تقوية صمود المجتمع الفلسطيني في مدينة القدس خاصة ، وذلك بتأسيس قاعدة صلبة ومتكاملة تشكل ضماناً لتسوية سياسية إيجابية. ولتحقيق هذا الهدف، تحدد الخطة الأولويات التطويرية للقطاعات المختلفة وتعالجها عبر تطوير المشاريع للفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية. وقد مُنحت أولوية التطوير للأجزاء الواقعة داخل جدار الفصل العنصري من المدينة بهدف تعزيز روابطها مع المحيط المباشر من جهة ، وضمان تواصلها الجغرافي واستمراريتها مع سائر المناطق في الوطن من جهة أخرى لكي تصبح القدس العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية. وتنسجم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع خطة السلطة الوطنية الفلسطينية الحالية : فلسطين : إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ووثيقة ”موعد مع الحرية“ التي أطلقت مؤخراً وتتضمن الإجراءات وأولويات العمل في العام الثاني من الخطة. حيث جاء في وثيقة ”موعد مع الحرية“:

”تهدف الإجراءات التي تتضمنها الوثيقة إلى تعزيز صمود المواطنين في كافة المناطق الفلسطينية، وخلق وقائع إيجابية على الأرض دون التقيد بالتصنيفات المحففة ألف وباء وحيم، وبما يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، باعتبار هذه المناطق رقعة سياسية وجغرافية واحدة تمثل إقليم دولة فلسطين.“

ومن المؤكد أن الخطة الحالية بمفاصلها الرئيسية لن تغفل المبادرات التطويرية السابقة، بل ستفيد منها، وتبني عليها ضماناً لتنسيق إيجابي وفعال، فضلاً عن ذلك ستقترح الخطة مشاريع جديدة على أساس النتائج والتوصيات الحالية لخبراء القطاعات. وقد حُددت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة التنموية بالتشاور والتنسيق مع المنظمات المعنية ويأتي على رأس هذه الأهداف صياغة إستراتيجية فلسطينية بحته للقدس الشرقية تعكس الأولويات التنموية الخاصة بالفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ستساعد الإستراتيجية الجهات المانحة في تحديد أولويات التطوير بما يتماشى مع الأولويات الفلسطينية.

### ٣,١,٢ القطاعات والتحديات

دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م على تحقيق هدفها الرئيس الذي يشكل محوراً لسياستها وهو تفرغ فلسطين عامة والقدس بشطريها الغربي والشرقي خاصة من سكانها الأصليين، وذلك بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين ، ومصادرة منازلهم بصورة غير قانونية، وبحجج وذرائع مختلفة، وفي هذا السياق عمدت سلطات الاحتلال مؤخراً إلى إقرار مخطط هيكل للقدس الموحدة أو القدس الكبرى وفق الإيديولوجية الإسرائيلية هدفه زيادة نسبة السكان اليهود في القدس الشرقية على حساب سكانها الفلسطينيين، وذلك لتقييد حركة تطورهم والتضييق عليهم عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات المنظمة.

ولواجهة هذه السياسات والإجراءات التهويدية المتواصلة، قام فريق من المتخصصين وخبراء القطاعات بإجراء تحليل مستفيض للتحديات والحلول في مختلف القطاعات في القدس الشرقية، وقد حدد الفريق أحد عشر

قطاعاً يمكن التعامل معها في إطار التنمية والتطوير وهي: التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والشباب، والثقافة والموروث الحضاري، والاقتصاد، والسياحة، والإسكان، والتخطيط الحضري، والمواطنة وحقوق الإنسان والبيئة.

### ٣,٢ المبادئ المنظمة للخطة الإستراتيجية

#### ٣,٢,١ الجوانب السياسية

١. القدس عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م. ومن هنا فإن المنطلق الأساسي هو أن يتوافق أي تدخل ببعده الاستراتيجي مع ضرورة خلق بيئة ممكنة ومساعدة لترسيخ هذا المبدأ وتجسيده على الأرض ، وأن لا يتناقض أو يعرقل الجهود المبذولة لبناء الدولة المستقلة والقدس عاصمتها.
٢. ضرورة الحفاظ على الهوية العربية الفلسطينية للقدس وتعزيزها من خلال تعزيز الوجود الفلسطيني المادي والمعنوي وترسيخه فيها.
٣. لأهمية ما تمثله القدس من قيمة دينية وروحانية لكافة الأديان السماوية، فإنه من الضروري الاهتمام بالأوقاف الإسلامية والمسيحية والمحافظة عليها كجزء أساسي من هويتها الفلسطينية.
٤. المحافظة على العقارات المقدسية جزء لا يتجزأ من المحافظة على عروبة المدينة.
٥. منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية السياسية للعمل في القدس.
٦. ضرورة العمل على الانتقال من حلقة رد الفعل إلى أخذ زمام المبادرة وخلق حقائق على الأرض وتعزيز مقومات الصمود والتحرر لتشمل مجمل محاور التحرك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والإعلامي وتوفير الغطاء والإرادة السياسية لذلك وتفعيلها، وتحشيد الدعم اللازم فلسطينياً وعربياً ودولياً.
٧. تشجيع المؤسسات الأجنبية والدولية على إنشاء مقراتها الرئيسية في مدينة القدس والحفاظ على ما هو قائم منها والتأكيد على عقد الاجتماعات السياسية في المدينة بقدر الإمكان انطلاقاً من كونها العاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة وترسيخاً لهذا المفهوم.

#### ٣,٢,٢ الجوانب القانونية

١. القدس أرض محتلة ومستعمرة ينطبق عليها القانون الإنساني الدولي، وبناء عليه، فإن إسرائيل، بصفتها قوة احتلال، تعتبر المسؤولة عن تقديم الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإن الدعم الدولي المقدم للشعب الفلسطيني لا يعفي إسرائيل بأي حال من الأحوال من التزاماتها القانونية، وهو يندرج ضمن الإطار الإنساني، بغض النظر عما إذا كانت موجهة لدعم الخدمات، أو مخصصة لسد الاحتياجات.
٢. يعدُّ الدفاع عن الإنسان والأرض قانونياً أولوية قصوى، فمن الجدير بنا أن نقدم الدعم الكامل للإنسان المقدسي، ولاسيما في الجانب القانوني ، وذلك من خلال توكيل محامين للدفاع عنه، وصولاً إلى تشكيل هيئة قانونية تضم مجموعة من المحامين المتخصصين بمختلف القضايا وبكافة المستويات.

٣. ضرورة العمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وفضحها على المنابر المحلية والخارجية وعلى جميع المستويات، ورفع القضايا القانونية في جميع المحافل الدولية والمتخصصة.

### الجوانب المالية

٣,٢,٣

١. ضرورة تخصيص الأموال الكافية للقدس في الموازنة العامة، وتحديد ما يخصها من التمويل الخارجي بشكل يتناسب مع عدد سكانها .

١. العمل على إيجاد آليات لتجنيد الأموال محلياً وتحديد دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام في ذلك.

٢. ضرورة وضع آليات فعالة للتنسيق مع المانحين بما يخص القدس، وتحديد دور كل من مؤسسة الرئاسة ومؤسسات السلطة، وبخاصة وزارتي التخطيط والمالية في العملية التمويلية.

٣. تعزيز الشفافية والعدالة في توزيع الموارد المالية مع ضرورة وجود آلية مراقبة للإجراءات المالية الخاصة بالقدس.

٤. ضرورة تطوير آليات تمويل تأخذ بعين الاعتبار التعقيدات السياسية والقانونية في القدس.

### الجوانب المؤسسية والتنظيمية

٣,٢,٤

١. التأسيس للعمل الدائب المستمر في القدس من خلال إنشاء أوسع شراكة ممكنة بين القطاع العام والخاص والأهلي، وبالتركيز على صيانة المؤسسات المقدسية وتفعيلها وتقويتها وتشجيع بناء التحالفات والشبكات القطاعية فيما بينها، وتعزيز وتنظيم العمل الطوعي وعمل اللجان الشعبية.

٢. يجب ضمان وجود نظام مؤسسي فاعل وأدوار ومهام واضحة ومحددة للأطراف ذات العلاقة كافة، وعلى المستويات كافة، ومن ضمنها الوزارات ومؤسسات السلطة المختلفة، وتحديد صلاحياتها ومسؤولياتها وضمان تكاملها، وعدم تعارضها بحيث يتم الفصل ما بين المهمات والصلاحيات التخطيطية والرقابية والتنفيذية.

٣. ضرورة وجود آليات وإجراءات واضحة وعملية للتنسيق والتعاون الفعال والتكاملي بين المؤسسات ذات العلاقة، وعلى المستويات كافة وتحديد دور القطاعات المختلفة: القطاع الخاص، القطاع الأهلي، والقطاع العام، على أن تشمل على آليات محددة لتبادل المعلومات والخبرات.

٤. ضمان وجود نظام إداري داخلي فاعل للمؤسسات ذات العلاقة يضمن سهولة اتخاذ القرارات وسرعتها على المستويات المختلفة، سواء على المستوى الداخلي للمؤسسة الواحدة أو فيما بينها.

٥. يجب تشجيع مشاركة أعضاء من المجتمع أو ممثلين عنهم في القرارات التي تؤثر عليهم، كتفاصيل الخدمات المقدمة، أو في استعمال أراض قريبة من أماكن سكنهم وغيرها، وكذلك في مراقبة العمليات التنموية في منطقتهم وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذها.

٦. العمل على مأسسة لجنة السياسات الخاصة بالقدس، وضمان استدامة عملها كرافعة أساسية لدعم صمود المقدسيين، والتأسيس لدور القدس ومكانتها كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، وتفعيل الاتصال والتواصل بين هذه اللجنة، وبين مواطني القدس ومؤسساتها.

٧. تعزيز العلاقة مع المؤسسات الأجنبية الفاعلة في القدس من خلال التنسيق والتخطيط والتنفيذ المشترك معها، وبما يخدم التواجد الفلسطيني ويرسخه في القدس.

### الجوانب التنموية

٣,٢,٥

١. اتباع استراتيجيات الصمود والتصدي والبناء بشكل متناغم ومتناسق من خلال التركيز على دعم صمود الإنسان الفلسطيني في القدس وتقليل الأعباء عليه، ودعم المؤسسات المقدسية وتقويتها والحفاظ عليها وتعزيز دورها والانتقال تدريجياً إلى مراحل متقدمة من مناهضة السياسات والإجراءات الإسرائيلية على طريق بناء القدس وترسيخ مكانتها كعاصمة فعلية للشعب الفلسطيني.

٢. نظراً لخصوصية وضع القدس الحالي، فإن أولوية العمل ستكون بالتركيز على التنمية داخل جدار الضم والتوسع العنصري والتعامل معه على أنه غير قانوني ومؤقت، مع ضرورة الربط المتين بالمحيط المباشر خارج الجدار (الحافظة) ومع المحيط الأوسع (مجمل الأرض الفلسطينية المحتلة) في سياق وظيفي وتكاملي.

٣. العمل قدر الإمكان على فك الارتباط مع المؤسسات الإسرائيلية، وخلق البدائل الفلسطينية الفاعلة وتقويتها.

٤. الالتزام ببناء شراكة إستراتيجية بين السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص مع ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية على جميع المستويات.

٥. إيجاد توازن بين المساعدات الإنسانية والتدخلات التنموية من أجل توفير حلول مستدامة مع ضرورة دعم الفئات المهمشة والمستضعفة والفقيرة ومحاربة الفقر والبطالة من جهة، والتركيز على القضايا الاقتصادية ودعم القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره كمحرك للإنعاش الاقتصادي، وخاصة في القطاعات التي تساعد على النمو مثل السياحة والتجارة والخدمات وغيرها من جهة ثانية.

٦. تفعيل دور الشباب ومعالجة قضاياهم وتفجير طاقاتهم الكامنة، واستثمارها لكي يكونوا مساهمين فاعلين ومبادرين في العملية التنموية داخل القدس.

٧. بسبب تسارع الأحداث في القدس فإنه من الضروري العمل، وبشكل حثيث وسريع على وضع الخطط، وبلورة أولويات المشاريع والتدخلات وتنفيذها.

٨. إدراج الخطط والأولويات والتدخلات الخاصة بالقدس وتضمينها ما أمكن في "الخطة الوطنية الفلسطينية".



تصوير: كريستف أد

## المنهجية



### نطاق الخطة الإستراتيجية ٣,٣

#### النطاق الجغرافي ٣,٣,١

ستركز الخطة الإستراتيجية أساساً على القدس الشرقية ، وتحديداً على الأجزاء الواقعة داخل جدار الضم والتوسع العنصري مع ضمان التداخل والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأرض الفلسطينية المحتلة).

#### الإطار الزمني ٣,٣,٢

سوف تغطي الخطة الإستراتيجية مدة ثلاث سنوات قادمة ٢٠١١-٢٠١٣م، وتتضمن خطة تنفيذية استثمارية تُحدَّث وتُطور باستمرار وبشكل دوري، بناءً على تقويم عمليات التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحيثيات والمستجدات التي قد تحدث ضمن المدى الزمني للخطة الإستراتيجية.

## ٤ المنهجية

### ٤,١ مبادئ العمل

من أجل إعداد الخطة الإستراتيجية بشكل يضمن تحقيقها للأهداف المرجوة اعتمدت منهجية إعدادها على المبادئ الآتية:

١. المشاركة الموسعة للأطراف ذات العلاقة مثل : (القطاع الحكومي، وهيئات الحكم المحلي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص، والجهات المانحة) في مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية، بهدف تعزيز الشعور بالملكية لدى الجميع، وترسيخ التزامهم بها، والوصول إلى أوسع إجماع ممكن على القرارات المهمة المتعلقة بالقضايا الرئيسية، وعلى الأولويات والأنشطة التنفيذية. ويجدر في هذا السياق الاستفادة من التشكيلات الحالية من شبكات، وتآلفات مؤسسية أو مجموعات عمل تعمل على مواضيع ترتبط بشكل أو بآخر بالخطة الإستراتيجية للقدس، والسعي لإدماجها أو إشراكها مع مجموعات العمل الخاصة بإعداد الخطة الإستراتيجية وفق آليات مناسبة.

٢. انتهاز مقاربة تخطيطية تمزج بين عمليات التخطيط المركزية (من الأعلى إلى الأسفل) والقاعدية (من الأسفل إلى الأعلى)، وذلك للموائمة بين التوجهات والسياسات الوطنية والاحتياجات والأولويات المحلية، مع ضرورة إشراك المستويات السياسية العليا، وأصحاب القرار في المراحل المختلفة لإعداد الخطة الإستراتيجية.

٣. تضمين القضايا الأساسية ذات الأولوية في الخطة الإستراتيجية، وتحديد القضايا الإستراتيجية الأخرى ضمن منظور بعيد المدى، مع تحديد الإجراءات للتعامل معها ضمن الإطار الزمني للخطة.

٤. ضمان استدامة أشكال التدخل سواء على المستوى التخطيطي أم على المستوى التنفيذي، والعمل على تأسيس أطر تنظيمية مؤسسية مستدامة يمكن البناء عليها تدريجياً، لتحضير المدينة لتصبح عاصمة لدولة فلسطين المستقلة في المستقبل.

٥. تأسيس قاعدة للمعلومات والبيانات وجمعها بصورة منتظمة وموجهة ومبنية على أسس علمية، وفق ما تقتضيه عمليات التخطيط الاستراتيجي والقضايا المحددة، وتجنب الجمع العشوائي وغير الضروري.

٦. توحيد الجهود القائمة من خلال التنسيق الفاعل بين الأطراف التي تنفذ برامج وأنشطة ذات علاقة بالموضوع، بما في ذلك المانحين والمؤسسات الدولية الفاعلة في القدس.

٧. الاستفادة من الخبرات العملية والدراسات السابقة المحلية والإقليمية والعالمية.

## ٤,٢ الإطار التخطيطي

التزم القائمون بعملية تطوير الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس بتوجهات السلطة الوطنية الفلسطينية السياسية الخاصة، وبمنهجيات التخطيط الإستراتيجي والاستثماري للهيئات المحلية المعتمدة على «إستراتيجية تنمية المدن»<sup>٣</sup>. وقد تم الاسترشاد عند إعداد الخطة بدليل التخطيط الإستراتيجي التنموي للهيئات المحلية الفلسطينية (٢٠٠٨)<sup>٤</sup> الذي يحدد مجموعة من الخطوات تبدأ بتشكيل فريق العمل التخطيطي، مروراً بجمع معلومات عن الوضع الحالي للهيئة/الهيئات المحلية المعنية وتحليلها، ومن ثم تحديد القضايا الإستراتيجية الرئيسية، وتحديد الأهداف والمؤشرات الخاصة بها، واقتراح المكونات الرئيسية للإستراتيجية، وصولاً إلى بلورة الخطة التنفيذية الإستثمارية، وتنتهي بوضع آلية لتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويمها. إلا أن خصوصية وضع القدس داخل الجدار وعدم تواجد فلسطيني رسمي فيها يستدعي أقلمة هذه المنهجية مع الوضع القائم هناك من خلال إتباع إطار تخطيطي يمزج بين مقاربات تخطيطية وتنفيذية مختلفة، ويشتمل بوجه خاص على الأنماط الآتية:

١. التخطيط المزدوج (Bifocal Planning/Mixed Scanning):

وتتلخص مهمته بإيجاد رابط محكم بين الأنشطة والتدخلات مرحلية على المدى المتوسط، وبين الرؤية والأهداف بعيدة المدى، مما يستوجب كفاءة إستراتيجية عالية مبنية على إجماع عام، والتزام دائم حول الرؤية والأهداف بعيدة المدى، والقياس المستمر لمدى الاقتراب من تحقيقها، وتحديث أشكال التدخل المرحلية وفق ذلك، وفي ضوء المتغيرات المستجدة.

٢. التخطيط التفاوضي (Negotiation Planning):

إن غياب الإطار المؤسسي المناسب وتعدد الأطراف والمؤسسات الفاعلة قد يؤدي إلى تضارب في المصالح بين الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة، وإلى وجود علاقة تنافسية فيما بينها، مما يصعب الاتفاق على الأولويات والأهداف المحددة للخطة الإستراتيجية والأنشطة التنفيذية المنبثقة عنها، وكذلك على أولويات تمويلها. وقد عقدت العديد من ورشات العمل والاجتماعات لمعالجة هذه الاختلافات، وبناء قاعدة مجمع عليها بين الأطراف ذات الصلة.

٣. التخطيط البديل (Alternative Planning):

وهي تتعلق بإيجاد بدائل فلسطينية حدية لمواجهة الخطط الإسرائيلية.

٤. التخطيط لأغراض المناصرة (Advocacy Planning):

ومهمته تنفيذ بعض الأنشطة التخطيطية بهدف استخدامها لفضح الإجراءات الإسرائيلية المستمرة لتهويد القدس، وخلق التفاف ودعم محلي وعالي حول القضايا المحقة والعادلة للفلسطينيين المقدسيين.

٣ Draft Policy Note. Strategic Development and Investment Planning (SDIP) for Palestinian Local

٤ Government Units (LGUs). Ministry of Local Government. March

٥ City Development Strategies (CDS)، وهي عبارة عن مقارنة وخطة عمل للنمو المتوازن في المدن يتم إعدادها والمحافظة عليها من خلال

المشاركة لتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين تم تطويرها من قبل Cities Alliance .

٥ دليل التخطيط الاستراتيجي التنموي للهيئات المحلية الفلسطينية ٢٠٠٨، وزارة الحكم المحلي والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ).



## ٤,٣ الهيكلية الحاكمة للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

### ٤,٣,١ لجنة السياسات

شكّلت لجنة سياسات من ٢٣ عضواً، وضمت اللجنة أفراداً متخصصين من مختلف قطاعات الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، ومن شخصيات سياسية ونشطة من مدينة القدس لديهم الخبرات والقدرة لتوجيه عمليات التخطيط وضمان نجاح البرامج. وقد وفرت اللجنة بشكل أساسي توجيهها وإشرافاً إجمالياً على مستوى السياسات في مختلف مراحل التخطيط، والإقرار النهائي لخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية .

### ٤,٣,٢ اللجان القطاعية الاستشارية

شكّلت لجنة قطاعية استشارية لكل قطاع من القطاعات، وحددت المهّمات الموكلة لرؤساء اللجان القطاعية الاستشارية، وهي اختيار ٥ إلى ٧ أفراد ليكونوا أعضاء في مجموعات القطاعات ذات العلاقة عبر التشاور مع أعضاء لجنة السياسات الآخرين. ورؤساء اللجان القطاعية الاستشارية مسؤولون أيضاً عن ترشيح خبراء القطاعات الذين يقومون بإجراء الدراسات لتقويم احتياجات القطاعات. وتتضمن مهمّات اللجان القطاعية الاستشارية ومسؤولياتها توفير التوجيه والمدخلات في عمل خبراء القطاعات، بالإضافة إلى عملية تحديد أولويات التدخلات التطويرية للقطاع المعني.

### ٤,٣,٣ وحدة القدس في ديوان الرئاسة

استضافت وحدة القدس في ديوان الرئاسة طاقماً من الخبراء من أجل توفير الإدارة والتنسيق اليومي لعملية التخطيط وتجميع خطة التنمية القطاعية الإستراتيجية .

### ٤,٤ خطوات عملية التخطيط

اشتملت عملية التخطيط على المراحل الآتية:

#### المرحلة التحضيرية: تشكيل فريق الخبراء

شُكل فريق مكوّن من أحد عشر خبيراً من الخبراء القطاعيين من أصحاب الكفاءات والقدرات المهنية العالية، وتلخصت مهمتهم الأساسية بتجميع وتحليل المعلومات وصياغتها على شكل برامج وآليات عمل مستقبلية.

#### المرحلة الأولى: تحليل المحتوى العام:

كان لا بد في بداية العمل من تحديد القوى والعوامل التي تؤثر في بلورة مسار التنمية المستقبلية للقدس وتحليلها على المستويين القريب والبعيد، لتشكّل بمجملها إطاراً عاماً للأنشطة التخطيطية القطاعية واشتملت على : تحديد وتحليل المحتوى الجيوسياسي، والقانوني والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالنمط العمراني، والخصائص الديموغرافية.

## المرحلة الثانية: تحليل الوضع القائم

قام الخبراء القطاعيون -وبالتعاون والتشاور مع اللجان القطاعية- بإعداد خطة عمل تفصيلية اشتملت على طرق ومنهجيات لجمع المعلومات المتعلقة بجوانب محددة، ومراجعتها، وطرق تدقيقها وتحليلها من أجل دراسة الوضع القائم للقطاع المعني وتحليله.

وقام الخبراء بتحليل الوضع القائم من خلال الخطوات الآتية :

١. تقويم سريع لما أنجز في الخطط السابقة.

٢. تحديد ذوي العلاقة بالقطاعات المعنية وتحليلها.

٣. تحديث قائمة المؤسسات الفاعلة في القدس ذات العلاقة بالقطاع المعني .

٤. مراجعة المصادر الثانوية.

٥. تجميع الخرائط والمخططات المتوافرة (إذا كان ضرورياً).

٦. جمع البيانات ميدانياً والتحقق منها: نظراً لوجود كم كبير من المعلومات والدراسات ذات العلاقة، اعتمدت عملية جمع المعلومات على ما هو موجود في المصادر الثانوية. وقد اقتصرت عملية الجمع الأولي للبيانات على الجوانب الضرورية وقد تم ذلك من خلال إجراء مقابلات أو مجموعات بؤرية مع العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص والخبراء.

## المرحلة الثالثة: تحديد القضايا الرئيسية والأولويات

بناء على المعلومات والبيانات التي جمعت قام الخبراء بعقد ورشة (أو أكثر) مع مجموعة من الخبراء والمعنيين (من القطاع العام والأهلي والخاص) لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT Analysis) الخاصة بالقطاع المعني بهدف تحديد القضايا القطاعية الرئيسية التي ينبغي معالجتها وأولوياتها على المدى القريب والمتوسط. وقدم الخبراء تقاريرهم التي تضمنت تحليلاً للوضع القائم للقطاع وأولويات القضايا الرئيسية للجان القطاعية الاستشارية لإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم ومن ثم الموافقة عليها.

## المرحلة الرابعة: إعداد مسودة دراسات لتقويم الاحتياجات القطاعية

قام الخبراء القطاعيون بالتعاون والتشاور مع اللجان القطاعية الاستشارية بإعداد مسودة دراسات تقويم الاحتياجات القطاعية بما في ذلك الأهداف المحددة والمؤشرات المتعلقة بالقضايا الأساسية الرئيسية التي أتفق عليها في المرحلة السابقة. وقد حددت الدراسات البدائل الخاصة بالقضايا الإستراتيجية الرئيسية وذلك بالتشاور والتعاون مع اللجان القطاعية. ورُفعت نتائج الدراسات إلى رؤساء اللجان بشكل مشترك حيث أبدوا ملاحظاتهم وأقروا الاستراتيجيات والبدايل المقترحة. وقامت لجنة السياسات بإقرار مسودة دراسات تقويم الاحتياجات القطاعية.



### المرحلة الخامسة: إعداد الخطة التنفيذية الاستثمارية

بالتزامن مع المرحلة السابقة قام الخبراء القطاعيون بتحديد الأنشطة التنفيذية التي يجب اتخاذها، وذلك وفق القضايا الإستراتيجية والأولويات والأهداف المحددة. وقد تم ذلك من خلال الخطوات الآتية:

1. إعداد ملخص تنفيذي قطاعي يتضمن الرؤية والأهداف العامة للخطة والأهداف القطاعية المحددة، والبدائل الإستراتيجية القطاعية التي أتفق عليها.
2. عقد ورشة عمل تضم جميع المؤسسات العاملة في القدس ذات العلاقة بالقطاع المعني لاستعراض الرؤية والأهداف العامة للخطة، والأهداف القطاعية المحددة، والبدائل الإستراتيجية القطاعية التي أتفق عليها وتوزيع الملخص التنفيذي عليهم.
3. دعوة المشاركين لتقديم احتياجاتهم من برامج ومشاريع وفق نموذج محدد.
4. قامت وحدة القدس في ديوان الرئاسة والخبراء القطاعيون -وبالتشاور مع اللجان القطاعية الاستشارية- باختيار البرامج والمشاريع القطاعية الممكن إدراجها في الخطة التنفيذية، وتحديد أولوياتها وفقاً لمعايير محددة .
5. عملت وحدة القدس في ديوان الرئاسة بعد ذلك على برمجة الأنشطة التنفيذية (البرامج والمشاريع التي تم اختيارها) على مدى ثلاث سنوات بناءً على أهميتها وأولويات تنفيذها، والميزانية المطلوبة ، وكذلك الإطار الزمني المتوقع للتنفيذ.

### المرحلة السادسة: إعداد خطة متابعة وتقييم وتحديث الخطة

بناءً على ما سبق قامت وحدة القدس في ديوان الرئاسة بوضع الإطار الخاص لمتابعة الخطة وتقويمها وتحديثها.

### المرحلة السابعة: إعداد مسودة الخطة الإستراتيجية النهائية

قامت وحدة القدس في ديوان الرئاسة بإعداد المسودة النهائية للخطة الإستراتيجية .

## تحليل الوضع القائم



كما شكّلت سياسات إسرائيل في القدس الشرقية ومازالت خرقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الموقع من جانب إسرائيل)، وعلى وجه الخصوص:

- الحرمان من الحماية المتكافئة في إطار القانون (المادة ٧)
- الاعتقال والاحتجاز أو النفي التعسفي (المادة ٩)
- حرمان الفرد من الحق في العودة إلى بلاده (المادة ١٣)
- تجريد الفرد تعسفاً من ممتلكاته الخاصة (المادة ١٧)
- التدخل في حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية (المادة ١٨)

وأخيراً، اعتبرت محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الأعلى للأمم المتحدة، بأن "بناء الجدار الذي تقوم إسرائيل، وهي القوة المحتلة، بتشييده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية وفي محيطها، والنظام المرتبط به، مناف للقانون الدولي. وأن إسرائيل مُلزَمة بإنهاء انتهاكها للقانون الدولي؛ كما أنها مُلزَمة بأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي يجري بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في داخل القدس الشرقية وفي محيطها، وأن تزيل على الفور البناء القائم، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به". ووفقاً للفقرة ١٥١ لهذه الفتوى، فإن "إسرائيل مُلزَمة بالتعويض عن كافة الأضرار التي ألحقها البناء، لا سيما في داخل القدس الشرقية وفي محيطها؛ وكافة الدول مُلزَمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن تشييد الجدار، وأن لا توفر المعونة أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناجم عن البناء؛ وكافة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة... مُلزَمة من منطلق احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بضمان امتثال إسرائيل بالقانون الدولي وفقاً لما جاء في الاتفاقية."<sup>٨</sup>

توفر الفتوى الاستشارية مدخلاً بخصوص القانون الدولي في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي التي لم يجر تطبيقها. فهي تعتبر بياناً ذا سلطة، ويجدر الأخذ به كمُوجّه للقيام بعمل متفق عليه من قبل المجتمع الدولي المُلزَم بحماية حقوق شعب يخضع للاحتلال، وذلك من خلال ضمان الامتثال بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، لا تعفي أية مساعدة دولية للشعب الفلسطيني، وبأي شكل من الأشكال، إسرائيل من التزاماتها القانونية، ويتوجب اعتبارها على أنها في سياق القانون الدولي الإنساني.

على الرغم من حقيقة ضم القدس الشرقية، فقد مُنح المقدسيون تصريحاً جماعياً للبقاء في المدينة على أساس مكانة هشة، وهي أنهم "سكان دائمون"، وليسوا مواطنين. وقد جعل ذلك من الفلسطينيين في مكانة ضعيفة أمام السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي سنستفيض حولها لاحقاً. كما قامت إسرائيل بفرض نظامها القانوني وقوانين على القدس الشرقية بحيث تجبر المقدسيين على تبعية النظام والقانون الإسرائيلي، وبخاصة الأنظمة والقوانين المتعلقة بحياتهم اليومية.

## ٥ تحليل الوضع القائم

### ٥,١ خلفية قانونية



تصوير: محمود عليان

في أعقاب احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧م، قامت إسرائيل -وبشكل أحادي الجانب- بضم ما مساحته ٧٠,٥ كيلو متر مربع من الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية (٦,٥ كيلو متر مربع)، والتي كانت مشمولة في داخل بلدية القدس<sup>٦</sup>. وجرى توسيع مناطق سيطرة إسرائيل إلى القدس الشرقية من خلال قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لعام ١٩٦٧م. وأعلن عن توحيد المدينة، وعن مكانتها «عاصمة إسرائيل» من خلال القانون الأساسي في الثلاثين من تموز لعام ١٩٨٠م. وجميع هذه القوانين مخالفة للقانون الدولي الذي تمنع إسرائيل في خرقه إلى جانب قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.

وتمثل القدس وفقاً للقانون الدولي، ووفقاً لمعاهدة جنيف خاصة، أرضاً محتلة من قبل إسرائيل في عام ١٩٦٧ وذلك كنتيجة للحرب. بالتالي فإن إسرائيل مُلزَمة بالحفاظ على حقوق سكان المنطقة، والامتناع عن محاولة تغيير مكانة المنطقة أو ديمغرافيتها، وعليها توفير الخدمات المناسبة للشعب المحتل. وفي انتهاك مباشر لمعاهدة جنيف الرابعة، هدفت إسرائيل من خلال ضم القدس الشرقية، وتطبيقها المثار لسياسات تغيير تركيبها الإثنية، ومعالمها المادية، وحدودها ومكانتها القانونية إلى تكريس القدس على أنها «عاصمتها الوحيدة».

وبدل الاهتمام بحقوق الفلسطينيين، تستمر إسرائيل في خرق المادة ٤٧ من معاهدة جنيف الرابعة التي تشترط منح سكان المنطقة المحتلة الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة بغض النظر عن التغييرات التي تفرضها القوة المحتلة، ومن بينها ضم كافة المنطقة أو جزء منها. كما تنتهك إسرائيل المادة ٤٩ (١) من معاهدة جنيف الرابعة، والمادة ٤٩ (٦)، التي تحظر «النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم»، وأن لا «تُرحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى المنطقة التي تحتلها». وتقضي المادة ٥٣ من المعاهدة بأنه «يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير». وتحظر المادة ١٤٧ من المعاهدة «تدمير الممتلكات وسلبها على نحو لا تبرره ضرورات حربية، وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية»<sup>٧</sup>.

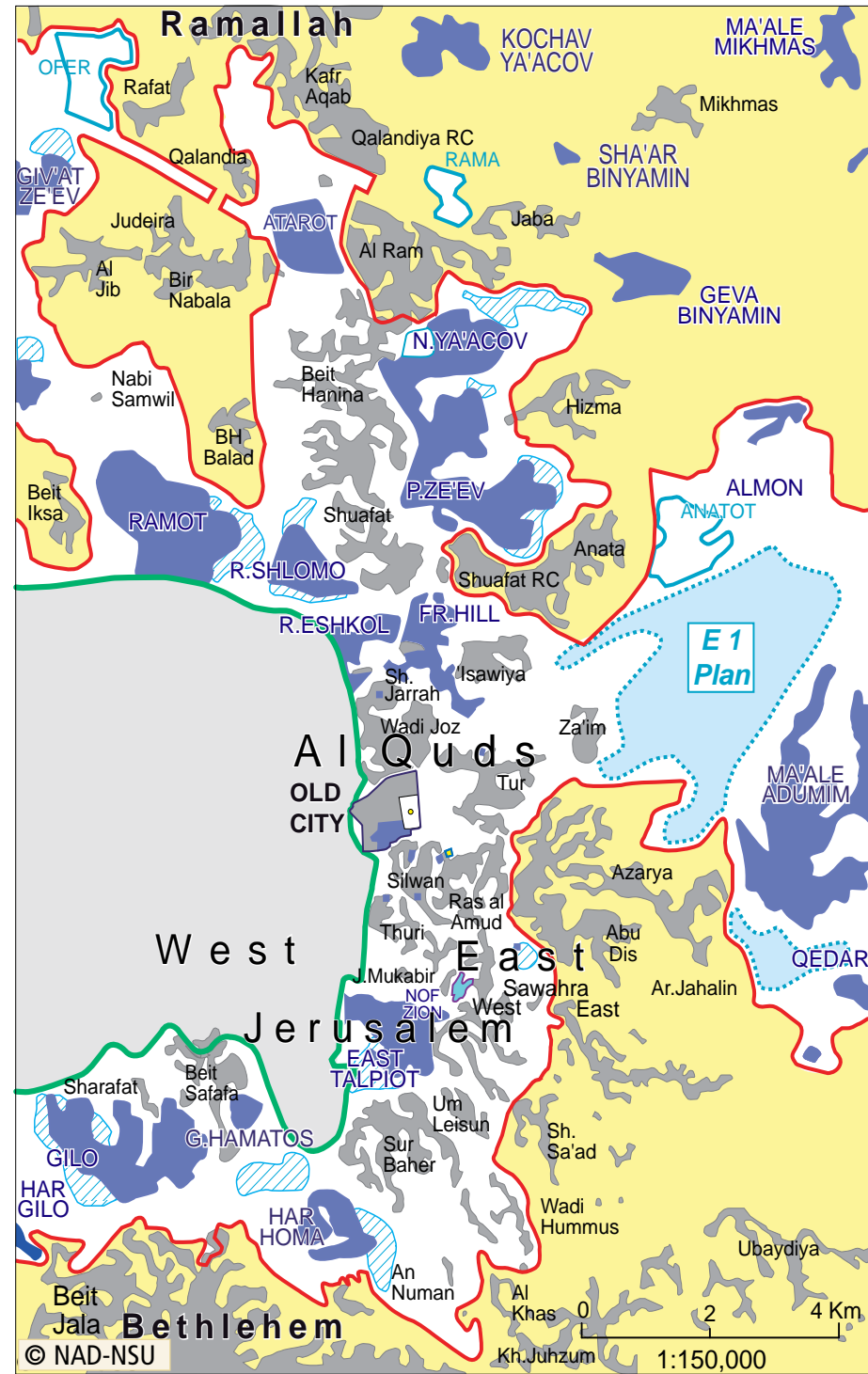
إضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بخرق واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ومن بينها القرارات ٢٤٢، ٢٥٢، ٣٣٨ و٤٧٨؛ واتفاقية لاهاي؛ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة؛ واتفاقية القضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل.

<sup>٦</sup> يشير مصطلح بلدية القدس إلى الإدارة الإسرائيلية.

<sup>٧</sup> انظر في موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩: <http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/html/genevaconventions>

<sup>٨</sup> انظر في محكمة العدل الدولية: الآثار القانونية المترتبة عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة - الرأي الاستشاري <http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&code=mwp&p1=3&p2=4&p3=6&case=131&k=5a>

## الجدار والمستعمرات الإسرائيلية حول القدس الشرقية المحتلة (تشرين أول ٢٠١٠)



بإذن من دائرة شؤون المفاوضات - وحدة دعم المفاوضات

## ٥٢ خلفية سياسية

إن الموقف الفلسطيني حيال القدس هو اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأرض المحتلة في عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة. وبناء على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والقانون الدولي، فعلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية. ويتوجب ترسيم حدود القدس الشرقية وفقاً لحدود عام ١٩٦٧م، كما كانت قبل الاحتلال، وذلك على امتداد ٦,٥ كيلومتر مربع، وبضمنها البلدة القديمة. على أن تكون القدس مدينة مفتوحة دون معوقات تحد من حرية الحركة فيها أو إمكانية الوصول إليها. ومن منطلق الاعتراف بها كمركز للديانات التوحيدية الثلاث، يفترض أن تشكل المدينة مركزاً للتعددية والتعايش السلمي.



بإذن من الائتلاف الأهلي

يتنافى إنكار القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير، كما أنه يزيد من تبعيتهم للسياسات الإسرائيلية التمييزية التي تقوض من حق الفلسطينيين بالعيش بكرامة واحترام مع استقلال سياسي، ومع تواصل إقليمي وسيادة في المدينة. كما تقوض هذه السياسات حق الفلسطينيين في حرية التنقل، والعبادة والوصول إلى الأماكن الدينية في داخل القدس التي هي جزء لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية العريقة عراقة تاريخها الفلسطيني القديم والمعاصر.

ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة، التزم الفلسطينيون بمقاطعة فعلية للنظام السياسي الإسرائيلي، لا سيما البلدية. فلم يحصل السكان على المواطنة الإسرائيلية، بل حافظوا على الجنسية الأردنية، وهم يحملون فقط صفة "السكان الدائمين" في القدس (تفسير لذلك لاحقاً). ومنذ كانون الثاني من عام ١٩٦٩، سُمح للفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية بالتصويت في الانتخابات البلدية للقدس، غير أن أقلية قليلة فقط مارست هذا الحق (٣ - ٥ ٪ في الانتخابات الأخيرة). وعلى نحو مشابه، لا يترشح الفلسطينيون من القدس الشرقية لانتخابات المجلس البلدي. وقد استمرت المقاومة الفلسطينية بشكل فعال منذ عام ١٩٦٧ ضد السيطرة الإسرائيلية غير المشروعة على القدس الشرقية. غير أن الحظر الإسرائيلي على تأسيس مؤسسات وطنية فلسطينية في القدس الشرقية وإغلاق العديد من المنظمات الأهلية والمنظمات القاعدية، إضافة إلى الحظر، ووضع القيود على عمل الهيئات الوطنية الفلسطينية التي تعمل كممثلة للفلسطينيين مثل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، قد أضعفت تقريباً إلى حد الشلل السياسي تمثيل الفلسطينيين في القدس الشرقية. وبالتالي يتوجب تقوية العلاقات مع الهيئات الوطنية والمشاركة الفاعلة في جهودها الرامية لتحقيق الحرية والاستقلال، وكما هو معروف، فقد باشر الفلسطينيون منذ عام ١٩٦٧م بتصديدهم للاحتلال باستراتيجيات متنوعة بضمنها المقاومة، والصمود والتصدي، والبناء، وأخيراً المفاوضات.

وفي عام ١٩٩٣م، توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قرار السعي إلى الاستقلال الفلسطيني من خلال المفاوضات، وبناء عليه وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على عدد من الاتفاقيات في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٩ والمعروفة مجتمعة باسم "اتفاقيات أوسلو". وقد أجلت المفاوضات حول مكانة القدس إلى مفاوضات الحل الدائم، وكما نص عليه في إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي المحلي، فإن القدس بشطريها (وليس فقط القدس الشرقية) تخضع لمفاوضات الوضع النهائي.

٩ بلدية القدس وتشير إلى الإدارة الإسرائيلية

١٠ دائرة شؤون المفاوضات: المفاوضات وعملية السلام [http://www.nad-plo.org/inner.php?view=nego\\_nego\\_f16p](http://www.nad-plo.org/inner.php?view=nego_nego_f16p)

### ه،٣ ديموغرافية القدس الشرقية المحتلة وجغرافيتها

تعد القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من محافظة القدس. ولأهداف مرتبطة بالخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، يجري تعريف القدس الشرقية على أنها المنطقة الواقعة شرق الخط الأخضر التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م. وهي تشمل المنطقة المسيطر عليها بشكل غير قانوني من قبل البلدية الإسرائيلية، ويُشار عليها بالحرف "ج ١"، ومحيطها المباشر أو "ج ٢" الخاضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية (منطقة ب). إن "ج ١" و "ج ٢" كيانان مختلفان من حيث المكانة، والإدارة، وتدبير الخدمات، وفرض الضرائب والنظم التنظيمية.

يصل تعداد سكان القدس الشرقية والغربية إلى ٧٩٦،٦٠٠ نسمة، ويشكل الفلسطينيون من بينهم نسبة ٣٥٪، بواقع ٢٨١،٨٠٠ نسمة في عام ٢٠١٠،<sup>١٢</sup> ووفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٩، قدرت المجموعة السكانية الفلسطينية في المنطقتين "ج ١" و "ج ٢" بواقع ٣٦٨،٣٩٤. وتحتوي محافظة القدس على مخيمين للاجئين، أحدهما داخلي (مخيم شعفاط)، وآخر خارجي (مخيم قلنديا) بالنسبة للحدود البلدية، ويبلغ تعداد السكان في كلا المخيمين ما يقارب ١٤،٦٠٠ نسمة. ويشكل الفلسطينيون دون سن ٢٤ عاماً ما يقارب ٥٤،٨ بالمائة من السكان، وما نسبته ٤٦،٧ بالمائة من هذه الشريحة دون سن ١٩ عاماً.<sup>١٣</sup> هذه التركيبة السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية تثير العديد من المواضيع التي تستدعي أخذها بالحسبان: فالنسبة العالية من الشباب تدلل على نسبة متزايدة في النمو السكاني في المستقبل، كما تشير إلى عدد متزايد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل، وكذلك إلى عدد متزايد من الطلب على الإسكان.

وجدير بالذكر أن المخططات والسياسات الحكومية الإسرائيلية الرامية على الحفاظ على الأغلبية الديموغرافية اليهودية في القدس، وسلب الأرض الفلسطينية وبالتالي تحديد النمو السكاني الفلسطيني. لم تتوقف لحظة واحدة، بل أعلن عن هذه النوايا صراحة في الخطة الهيكلية لبلدية الاحتلال لعام ٢٠٢٠، والتي تسعى إلى ضمان أغلبية يهودية مطلقة في المدينة من خلال خلق إطار تخطيطي للمضي في تطوير مدينة القدس كعاصمة الدولة اليهودية وكمقر لحكومتها، وذلك من خلال هدف معلن بأن يشكل اليهود ما نسبته ٧٠٪ من سكان المدينة مقابل ٣٠٪ من الفلسطينيين.<sup>١٤</sup>

إن الخطط الديموغرافية الحكومية الإسرائيلية التي تهدف إلى تقليص الحضور الفلسطيني، تضع الفلسطينيين تحت تهديد دائم، وذلك نظراً لمكانتهم الهشة في القانون الإسرائيلي الذي يعتبرهم سكاناً مقيمين فحسب، وليسوا مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة. وأقرت إسرائيل في عام ١٩٩٥ سياسة "مركز الحياة" التي نجم عنها سحب المواطنة من خلال مصادر الهوية من أشخاص لم يتمكنوا من إثبات أن "مركز حياتهم" خلال السنوات السبع الماضية كان وما زال في القدس.<sup>١٥</sup> كما حدث تهجير إضافي لعائلات قُطعت أوصالها بسبب تشييد الجدار وتمديد مجال سيطرة إسرائيل من خلال قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام ٢٠٠٣، والذي يمنع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من العيش مع أزواجهن أو زوجاتهم في إسرائيل.<sup>١٦</sup> وقد استفحل الأمر بعد تجميد طلبات لم شمل العائلات في عام ٢٠٠٤.

إن حقيقة تأجيل قضية القدس لمرحلة مفاوضات الوضع النهائي جعلت المانحين مترددين في دعم وتمويل النشاطات الفلسطينية في المدينة، وذلك لتفادي أي تشويش على وضع المفاوضات. فقد ركز المجتمع الدولي بدل ذلك على تقوية السلطة الوطنية الفلسطينية الأمر الذي أثر سلبياً وبشكل مباشر على دعم القدس الشرقية.

إلا أنه حصلت مؤخراً العديد من التطورات السياسية المهمة والتي تشير إلى تزايد الاهتمام بالوضع في القدس الشرقية.

وقد أطلقت الحكومة الفلسطينية في آب من عام ٢٠٠٩م خطة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" لعامين ٢٠١٠-٢٠١١. وتنص الخطة في برنامجها للعام الثاني "موعد مع الحرية" على ما يأتي:

"تهدف الإجراءات التي تتضمنها الوثيقة إلى تعزيز صمود المواطنين في كافة المناطق الفلسطينية، وخلق وقائع إيجابية على الأرض دون التقيد بالتصنيفات المحجفة ألف وباء وجيم، وبما يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، باعتبار هذه المناطق رقعة سياسية وجغرافية واحدة تمثل إقليم دولة فلسطين."

وعلى المستوى الدولي، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الثامن من كانون أول ٢٠٠٩ بياناً بعنوان "استنتاجات المجلس حول عملية الشرق الأوسط" وذلك في الاجتماع رقم ٢٩٨٥ لمجلس الشؤون الخارجية. وقد اشتمل البيان على العديد من الاستنتاجات المهمة بخصوص القدس الشرقية بضمنها إعادة تأكيد المجلس عدم اعترافه بضم القدس الشرقية، وأنه "من أجل حصول سلام حقيقي، لا بد من إيجاد طريقة من خلال المفاوضات لحل حول مكانة القدس كعاصمة عتيدة لدولتين". ودعا البيان إلى "إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس وفقاً لخطة خارطة الطريق" ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى "وقف كافة التعاملات التمييزية مع الفلسطينيين في القدس الشرقية". بالإضافة إلى هذا، كرر المجلس "استعداد الاتحاد الأوروبي المساهمة الجوهرية في الترتيبات التي تعقب حل النزاع، وذلك بهدف ضمان ديمومة الاتفاقيات، وأنه سيستمر في تولي العمل من خلال مساهمات الاتحاد الأوروبي لبناء الدولة، وفي قضايا إقليمية، واللاجئين، والأمن والقدس."<sup>١٧</sup>

ويتمثل التطور السياسي الأخير في استئناف المفاوضات المباشرة في أيلول من عام ٢٠١٠.

ليس من الواضح لغاية الآن كيف سيؤثر الاهتمام المتنامي بالقدس الشرقية واستئناف المفاوضات المباشرة على مستقبل الدعم المالي للنشاطات في القدس الشرقية. ولكن تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تتماشى مع خطة الحكومة الفلسطينية وتدعمها في ظل ازدياد الاهتمام الدولي بالقدس الشرقية. بالإضافة إلى هذا، تتوافق تدخلات الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع الموقف الفلسطيني حول القدس الشرقية في مفاوضات الحل الدائم.

١٢ تقدير لسكان القدس ومحافظة القدس، بواسطة مواصفات السكان، ٢٠٠٠-٢٠٢٠، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، الكتاب الإحصائي السنوي ١٠/٢٠٠٩ للسكان- <http://jiis.org/upload/web%20C0509.pdf>

١٣ مركز الإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

١٤ عدنان عبد الرازق، خليل تفكجي. السياسات والممارسات الكولونيالية الإسرائيلية: نزاع عربوية القدس الشرقية. جمعية الدراسات العربية، ٢٠٠٨.

١٥ بتسيلم- مصادر حقوق الإقامة في القدس الشرقية.

[http://www.btselem.org/English/Jerusalem/Revocation\\_of\\_Residency.asp](http://www.btselem.org/English/Jerusalem/Revocation_of_Residency.asp)

١٦ بتسيلم، كانون ثاني ٢٠٠٤، تقرير مشترك مع هاموكيد، مركز الدفاع عن الأفراد، ملخص- لم الشمل وتسجيل الأطفال في القدس الشرقية

[http://www.btselem.org/English/Publications/Summaries/200401\\_Forbiden\\_Families.asp](http://www.btselem.org/English/Publications/Summaries/200401_Forbiden_Families.asp)

١٧ بيان مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية في اجتماعه ال ٢٩٨٥، "خلاصات حول عملية الشرق الأوسط"، [http://www.cousilium.europa.eu/uedocs/cms\\_data/docs/pressdata/en/foraff/111829.pdf](http://www.cousilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/foraff/111829.pdf)

## ٥,٤ سياق الظروف الاجتماعية في القدس الشرقية المحتلة

أجبرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الفلسطينية في القدس الشرقية على الاعتماد على خدمات النظام الإسرائيلي المرتكز على التمييز الإثني والقومي، حيث إن ما يقارب ٨٪ إلى ١٢٪ من الميزانية البلدية للخدمات مُخصصة للفلسطينيين المقدسيين<sup>١٩</sup>، مع أنهم يشكلون وفقاً لإحصائيات إسرائيلية ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي السكان. فمن المتوقع إذن استمرار الممارسات المتعمدة والتمييزية ضد السكان الفلسطينيين. وتتمثل هذه الممارسات بمصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات داخل القدس وفي محيطها، وامتداد حركة الاستيطان والتهويد لتستهدف أحياء عديدة من البلدة القديمة ومحيطها، وهذا فضلاً عن تدمير المنازل ومصادرتها، والنقص في البنى التحتية العامة الكافية والمناسبة، إلى جانب النقص في الإسكان وكثرة الازدحام، وإقدام إسرائيل على فرض قوانين وأنظمة مجحفة مرتبطة بالأرض وتقسيم الأراضي، وإغلاقات محكمة مقرونة ببناء الجدار الذي ينحرف عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩م مبتلعا مساحات شاسعة لصالح الحركة الاستيطانية، وعدم التنبه لتآكل الموارد البيئية والطبيعية، ومصادرة الهويات مما يغير من حق السكن والتصاريح ويحدد إمكانية الوصول إلى أماكن العمل والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات

تجسد المستوطنات القائمة على الأراضي العربية الصادرة، وكذلك الأحياء اليهودية في القدس الغربية التناقض الصارخ في الجودة البيئية والخدمات بالمقارنة مع القدس الشرقية. فالمتنزهات، والبنى التحتية، والشوارع المصممة والمصونة جيداً والنظافة العامة من جراء توفير الخدمات على نحو منتظم هي صفات مألوفة في مناطق تسكنها أغلبية سكانية يهودية. وفي المقابل فإن تواجد صناديق النفايات المفتوحة، والمكبات العشوائية، وضعف شبكة التصريف الصحي مع استخدام كبير لحفر الامتصاص هي صفات شائعة في القدس الشرقية، وهذا يعكس جلياً سياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين. وفيما يلي بعض المؤشرات على هذه السياسات كما يوضحها الجدول رقم ٢ أدناه.

الجدول ( ٢ ) مقارنة بين القدس الشرقية والقدس الغربية

مقارنة بين القدس الشرقية (ج ١) والقدس الغربية	
الإسرائيليون	الفلسطينيون
٦٥٠	٦٧
٧٠	٢,٦٢٠
٦٨٠	٨٧
٧٠٠	٧٣
٨٣	١٧
٢٠	٣
١,٠٨٧	٤٥
٤٧٧	٧,٣٦٢
٣٢	٥
١,٨٢١	٦٨,٨٨٢

١٩ منير مرغليت، عضو المجلس البلدي للقدس. ملاحظة: الفلسطينيون المقدسيون يحصلون فقط على ٧,٨ بالمائة من ميزانية البنى التحتية الأخيرة في عام ٢٠٠٩. ما تزال الميزانية الاجتماعية بحاجة للمصادقة عليها.

ومن الناحية الجغرافية، يمر المشهد الفلسطيني في القدس الشرقية بتغييرات جذرية. فالتخطيط الحضري الإسرائيلي يغير من العناصر المكانية والديموغرافية للقدس. ووفقاً لقانون البناء والتنظيم الإسرائيلي لعام ١٩٦٥م، فإن هناك حاجة إلى خطط حضرية مفصلة ومصادق عليها لبناء أو إجراء أي نوع من التغيير تقريباً. ويُجبر الفلسطينيون من أجل الحصول على ترخيص بناء على الخوض في إجراءات مرهقة ومكلفة، ليواجهوا بالنهاية برفض طلباتهم وذلك في تعبير واضح عن أجندة التخطيط الحضري الإسرائيلي. وقد أدت الخطط الإسرائيلية المختلفة الهادفة إلى الحفاظ على نموذج القرية، وقمع النمو الفلسطيني إلى نتائج كارثية وغاية الخطورة. ذلك لأن تخصيص ما نسبته ١٣٪ فقط من أصل ٧٠,٥ كيلومتر مربع، أي من المنطقة البلدية للقدس، للفلسطينيين بهدف الإسكان، مقابل ما نسبته ٣٥٪ من الأرض التي صودرت لصالح المستوطنات الإسرائيلية حيث يسكن ما يقدر عدده ١٩٥,٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين<sup>٢٠</sup>، وإذا أضفنا إلى ذلك القيود التي تجعل من إمكانية الحصول على تراخيص البناء أمراً مستحيلاً على الأغلب، فإن ذلك أجبرت الفلسطينيين على اللجوء إلى البناء "غير المرخص" لعدم توافر خيار آخر لديهم. حيث يعيش الفلسطينيون في خوف دائم من عمليات الهدم. إذ تم في العام ٢٠٠٨ هدم ٩٣ منزلاً غير مرخص<sup>٢١</sup>. وما مجموعه ٢٠٠٠ من المباني قد هدمت منذ عام ١٩٦٧، من بينها ٦٩٢ مبنى هدم في الفترة الممتدة من بداية العام ٢٠٠٠ ولغاية شهر نيسان من عام ٢٠٠٩. وتؤدي عمليات الهدم هذه إلى ترحيل العائلات وخسارة مقتنيات أساسية، وإلى آثار نفسية خاصة على الأطفال وإمكانية محدودة للوصول للخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تعطيل نشاطات الحياة اليومية، لا سيما تعليم الأطفال.

وحسب تقرير خاص صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في نيسان ٢٠٠٩م بعنوان "أزمة التخطيط في القدس الشرقية"، فإن مناطق كاملة من القدس الشرقية تخضع لتهديد الهدم الشامل. ففي حال تنفيذ أوامر الهدم، سيتضرر ما يزيد عن ٤,٦٠٠ شخص في مناطق مختلفة من القدس الشرقية. إضافة إلى ٥٠٠ فلسطيني في حي الشيخ جراح ما زالت تتهددهم أوامر الإخلاء من منازلهم.



بإذن من الائتلاف الأهلي

١٧ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون المدنية، تقرير خاص "أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء "غير القانوني" ٢٠٠٨. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_)

١٨ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول ظاهرة البناء غير المرخص في القدس الشرقية في نيسان ٢٠٠٩. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_planning\\_crisis\\_east\\_jerusalem\\_april\\_2009\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf)

إضافة إلى ذلك فقد اضطرت حوالي ٣٣ مؤسسة من المؤسسات العاملة في القدس لنقل مقرها ، ومزاولة نشاطها في رام الله عقب اندلاع الانتفاضة الثانية ، وبسبب الإغلاقات المحكمة التي وضعتها سلطات الاحتلال على مدينة القدس، بينما قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق حوالي ٢٤ مؤسسة أخرى. وقد أدى التراجع الاقتصادي جراء الانتفاضة الثانية إلى تغيير تركيز السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتغيير أولوياتها وأولويات مجتمع المانحين من التنمية إلى المساعدات الإنسانية. وأدت هذه العوامل إلى انخفاض كبير في عمل المجتمع المدني في المدينة.

## سياق الظروف الاقتصادية في القدس الشرقية المحتلة

٥,٥

تأثر القطاع الاقتصادي في القدس الشرقية -كما هو الحال بالنسبة لقطاعات أخرى، وإلى حد كبير- من الوضع القانوني والسياسي المفروض على القدس الشرقية، وبخاصة من جراء السياسات والإجراءات القمعية المفروضة من قبل إسرائيل على المقدسيين. فقد أدت القيود على حرية الحركة إلى فصل التجمعات الفلسطينية عن بعضها بعضاً، وحالت دون وصول السكان الفلسطينيين إلى أراضيهم ومشاريعهم وأماكن عملهم، ونجم عن ذلك زيادة اعتمادها على الخدمات الاجتماعية الرئيسية من إسرائيل والمساعدات الدولية. وأدى جدار الفصل العنصري إلى عزل التجمعات السكانية عن مركز نشاطها المتمثل في القدس مما أعاق الاقتصاد الفلسطيني بأكمله من خلال تحديد تدفق الدخل. وألحق الجدار لغاية الآن أضراراً للمقدسيين تقدر بما يزيد عن مليار دولار من جراء الخسارة المباشرة للمدخل (بأرقام حقيقية)، ويُقدر أنه سيستمر في إلحاق المزيد من الأضرار بتكلفة ١٩٤ مليون دولار أمريكي سنوياً.<sup>٢٢</sup>

وهكذا أضحت القدس مدينة معزولة عن أسواقها الطبيعية، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في ضمور كونها تقليدياً المركز التاريخي، والاقتصادي، والديني والثقافي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن جهة أخرى تأثر قطاعا التجارة والسياحة وأصيبا بضربة قاصمة جراء القيود على الحركة من القدس الشرقية وإليها حيث إن ما يزيد عن ثلاثة ملايين فلسطيني مسيحي ومسلم في الضفة الغربية وقطاع غزة محرومين من دخول المدينة وزيارة أماكنها المقدسة.<sup>٢٣</sup>

وقد شخّصت الأمم المتحدة- بوجه خاص- القيود على الحركة والوصول باعتبارها إحدى المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية. ونتيجة لذلك، شهد اقتصاد القدس الشرقية الذي يعتمد بشكل أساسي على الخدمات والسياحة، تراجعاً مستمراً. وقد استفحل الأمر ، وتفاقم خطره من جراء المنافسة الشرسة من جانب الاقتصاد الإسرائيلي الذي يحد من حصة السوق الفلسطيني مما يزيد من مستويات الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. وتتردد البنوك العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية في توسيع برامج إقراضها لتشمل المقدسيين مما يجعل من إمكانية الوصول إلى التمويل أمراً صعباً.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تسرب رأس المال، إذ أُجبرت كثير من المؤسسات الاقتصادية على نقل موقعها إلى خارج المدينة، الأمر الذي قلص من فرص العمل وخفض الرواتب، وأجبر ما نسبته ٣٥,٦% من المقدسيين على العمل في إسرائيل والمستوطنات، وذلك مع الأخذ بالاعتبار بأن مشاركة العمالة في القدس الشرقية تصل إلى ما نسبته ٣٩,٨% - ٦٧,٢% بين فئة الرجال و١٢,٤% من النساء). ونجم عن تدهور الوضع الاقتصادي إلى إفقار الفلسطينيين في القدس وكما ألمنا سابقاً، فإن ما نسبته ٦٦% من العائلات الفلسطينية في القدس تعيش تحت خط الفقر.

٢٢ مقابلة مع محلل اقتصادي، غيل شير، مركز المعلومات البديلة، ٢٠٠٩.

٢٣ وحدة دعم المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠٠٩. موجز للسياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، فلسطين.

تعيش ٦٦% من العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية ، و٧٦% من الأطفال الفلسطينيين (ما يزيد عن ٤٩% من سكان القدس الشرقية هم أطفال) تحت خط الفقر<sup>٢٤</sup>، وذلك مقابل ٤٨% من العائلات الفلسطينية و١٥% من العائلات الإسرائيلية في أرجاء إسرائيل كافة.<sup>٢٥</sup> وقد ساهم الوضع الكلي إضافة إلى انعدام جودة التعليم، وفرص العمل في تدهور رأس المال الإنساني، والإنتاجية وقدرة القوة الفلسطينية العاملة، الأمر الذي يثير أسئلة مهمة حول مستقبل الأجيال الفلسطينية القادمة.



بازن من الائتلاف الأهلي

وعلى الرغم من أن غالبية السكان تتوافر لديهم إمكانية الوصول إلى جهاز الرفاه الاجتماعي الإسرائيلي الذي يغطي تكاليف الصحة، ويوفر خدمات الضمان الاجتماعي، فإن الحصول على هذه الخدمات أمر صعب. وفي الحقيقة يُجبر الفلسطينيون على الاعتماد على جهاز الرفاه الاجتماعي الإسرائيلي؛ إذ تمنع إسرائيل إيجاد بدائل فلسطينية شاملة ، كما أن الحصول على هذه الخدمات يعد وسيلة لإثبات أن القدس هي مركز الحياة بالنسبة للمقدسيين مما يجنبهم خطر سحب هوياتهم ومصادرة حقهم في البقاء في المدينة.

وزيادة على ذلك تتسم عملية توفير خدمات التعليم والصحة بتعدد الجهات التي تقدم هذه الخدمات وبوجود اختلافات جوهرية من حيث الجودة بينهم. ففي مجال التعليم، يتضح للمراقب أن الخدمات غير مناسبة وغير كافية لا سيما النقص الملحوظ في الحيز إلى جانب البنية التحتية غير المناسبة أو الكافية التي لا تسمح باستيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من الطلاب المقدسيين. يزيد من تعقيد هذا الوضع تراجع جودة التعليم، وعدم القدرة على الاحتفاظ بمدربين على مستوى جيد، وضعف البنية التحتية الداعمة للتعليم. أما في مجال الصحة فتتضمن المشكلات استخداماً غير كفؤ وغير كاف للموارد، والنقص في الخدمات الوقائية، الأمر الذي ينعكس في نسب التطعيم المنخفضة، ومستوى الجودة الضعيف للطواقم الطبية. وبدل الحفاظ على القانون والنظام العام، يُنظر إلى الأمن على أنه وسيلة للقمع.

من المشكلات الأخرى التي يواجهها الفلسطينيون في القدس الشرقية النقص في الخدمات في مجالات مكافحة الإدمان على المخدرات ومعالجته، ونشر الوعي حول قضايا العنف والعنف الأسري، وتوفير خدمات مناسبة وكافية للمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن ناحية أخرى، يؤدي المجتمع المدني الفلسطيني في القدس دوراً مهماً في زيادة الوعي السياسي ودعم الحقوق الثابتة للسكان الفلسطينيين ورعايتها. فبالإضافة إلى المساهمة في التطوير الكلي للمجتمع، تركّز العديد من المؤسسات نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية، وزيادة الوعي حول الحقوق المدنية، وتوفير الخدمات القانونية والعمل على دمج الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. غير أن الغالبية العظمى من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بحاجة إلى بناء القدرات والدعم لتطوير آليات وظيفية أكثر وضوحاً، ولتحسين قدرات مواردها البشرية، وقدراتها الإدارية. وسيحسن ذلك بالمقابل من جودة خدماتها واستمراريتها.

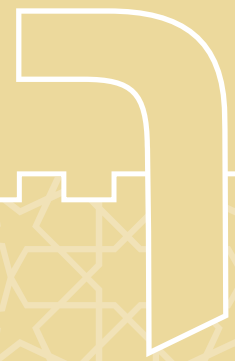
٢٤ خط الفقر- قام جهاز الإحصاء المركزي بإحتساب خط الفقر) الأول (يشار إليه بخط الفقر الشديد) بشكل يعكس الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن. أما (الخط الثاني) (يشار إليه بخط الفقر ، فقد تمّ إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن جنباً إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية لأسرة مرجعية (أسرة تتألف من ٦ أفراد - ٢ بالغين و٤ أطفال)

٢٥ إحصائيات حيوية لعام ٢٠٠٤، كتاب الإحصاء السنوي للقدس، معهد الدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٤، صفحة ١٠، ٣٦.



تصوير: محمود عليان

## الرؤية، والأهداف والغايات التنموية المحددة





## ٦ الرؤية، والأهداف والغايات التنموية المحددة

### ٦,١ الرؤية

تتلخص الرؤية الفلسطينية للقدس الشرقية على النحو الآتي:

”القدس مدينة عربية عالمية بهوية فلسطينية. تكتسب القدس عزتها وفخرها نظراً لتاريخها وتراثها ولأهميتها الدينية والروحانية المركزية لجميع الأديان السماوية، وهي تتسم بالحيوية والنشاط، وتساهم في التطور الإنساني والتنوع الحضاري والثقافي المحلي والعربي والعالمي، جذابة للحياة والعمل والاستثمار فيها لما تحتويه من بنية تحتية ومؤسسية اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية وثقافية وسياحية وترفيهية مميزة ومستدامة تليق بعاصمة دولة فلسطين العتيدة.“

### ٦,٢ أهداف فلسطينية - بعيدة المدى

١. القدس هي عاصمة دولة فلسطين
٢. القدس عاصمة روحية نظراً لأهميتها الدينية والتاريخية.
٣. تقوية الرابط ما بين القدس ومحيطها الفلسطيني.
٤. تعزيز الظروف الاقتصادية والحياتية للفلسطينيين في القدس.
٥. تعزيز الصمود الفلسطيني في القدس الشرقية.

### ٦,٣ الأهداف العامة للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

انسجاماً مع الرؤية والأهداف الفلسطينية أعلاه، تسعى الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية لتحقيق مجمل الأهداف الآتية:

١. تحسين الظروف الحياتية للمقدسيين في المدينة.
٢. حماية مختلف المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، وتقوية دورها وتوسيع مشاركتها في المجتمع.
٣. إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية وتطويره.
٤. زيادة قدرة القدس على استيعاب العدد الأكبر من المقدسيين الفلسطينيين.
٥. حماية حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية وهويتهم.

### ٦,٤ تحديات وقضايا مشتركة

أشرنا فيما سبق إلى أن الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس حددت احتياجات أحد عشر قطاعاً من قطاعات التنمية في القدس الشرقية، تم تجميعها ضمن ثلاث مجموعات كما ذكرنا سابقاً وحسب ما هو موضح في الجدول رقم ١. وعلى الرغم من هذا التصنيف للمجموعات فإن دراسات تقدير الاحتياجات القطاعية قد كشفت عن وجود العديد من التحديات المشتركة للقطاعات كافة.

٦,٤,١

الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومؤسساتهم في القدس الشرقية:

تؤثر السياسات والإجراءات التمييزية الإسرائيلية على نواحي الحياة اليومية للفلسطينيين كافة. حيث تُغلق المؤسسات وتُهدم المنازل وتُصادر الأراضي بينما تعاني المدارس من الاكتظاظ الشديد، والبنى التحتية من الإهمال. وتُصد أي محاولة من قبل الفلسطينيين للتطوير وتُعرقل بواسطة الإجراءات والعاملات البيروقراطية والقانونية الإسرائيلية المُننية. من هنا برزت الحاجة إلى الدعم والحماية القانونية كموضوع مشترك للقطاعات كافة.

٦,٤,٢ موارد محدودة:

تعاني غالبية القطاعات تقريباً من النقص في الموارد البشرية والمالية. فقد أثر الركود في العملية السياسية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية سلباً على توافر التمويل الكافي وإمكانية الوصول إليه. فتردد المانحين من جانب، وعدم قدرة السلطة الوطنية على أن تنشط في القدس الشرقية من جانب آخر، أضف إلى ذلك التردد من جانب القطاع الخاص لا سيما البنوك في الاستثمار في القدس الشرقية، قد حُدّت من الموارد المالية المطلوبة للتنمية. كما قامت العديد من المؤسسات (الخاصة ومنظمات المجتمع المدني) بنقل نشاطاتها إلى مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى نضوب في الموارد البشرية المؤهلة. ونتيجة لذلك ظهرت القضايا المتعلقة بالوصول إلى التمويل وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القدس الشرقية كموضوع مشترك للقطاعات المختلفة.

٦,٤,٣ النقص في المعلومات الموثوق بها:

من القضايا المشتركة بين القطاعات كافة النقص في البيانات الدقيقة والموثوق بها. فالبيانات حول التنمية في القدس مُشتتة بين مصادر متنوعة. وفي حالات عدة إذا ما توافرت المعلومات فهي تكون خاضعة لاعتبارات سياسية وربما تكون متناقضة. ومع ذلك فإن المؤسسات الفلسطينية تواجه كثيراً من القيود من حيث تجميع البيانات في القدس على الرغم من الجهود المبذولة من جانب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لتزويد بيانات مُحدّثة ودقيقة. وبالتالي فإن تنسيق الجهود في تجميع البيانات وتحليلها يشكل أولوية للقطاعات كافة.

٦,٤,٤ ضعف البنى المؤسسية وهيكلية الحوكمة الفلسطينية

إن الإغلاق المستمر لبيت الشرق، الذي يعدُّ الممثل الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، أدى إلى حالة من الفراغ في التواجد الرسمي على الأرض. وعلى نحو مشابه، تُفرض قيود مشددة على أي تمثيل فلسطيني رسمي في القدس. فيجري على نحو صارم حظر أية مبادرة أو نشاط حكومي رسمي. ويتعرض الناشطون للتنكيل بشكل متزايد، بالإضافة للاعتقال والتهديد بالإبعاد، وذلك بهدف قمع ظهور قيادة فلسطينية محلية في القدس، وإعاقة العمل الجماهيري الجماعي والتعبوي. وبموازاة ذلك تستهدف إسرائيل وعلى نحو منهجي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس وتعرقل عملها. كما كشفت دراسات تقدير الاحتياجات القطاعية بعض القصور في المؤسسات الفلسطينية. فهناك ضعف في الهياكل الحاكمة، ونقص في الطواقم المؤهلة، وتنوع مفرط في النشاطات، واعتماد كبير على التمويل الخارجي، وضعف في التنسيق الداخلي. ومن المؤكد أن هذه العوامل تؤثر سلباً على جودة الخدمات المُقدمة وتقوض فرص تواصلها وديمومتها.



## ٦,٤,٥ حقوق الإنسان:

ترتكز الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية على قاعدة أن التنمية والمساعدة في تلبية الاحتياجات البشرية هي جزء من حقوق الإنسان. وهذا الأمر صحيح على نحو خاص بالنسبة للقدس الشرقية، التي تخضع لاحتلال غير قانوني منذ عام ١٩٦٧. لقد تجاهلت إسرائيل وبشكل متواصل ومنهجي الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في المدينة من خلال الإهمال المتعمد لاحتياجاتهم وحقوقهم مع انتهاكات تلحق الضرر بنواحي حياتهم اليومية كافة. وبالتالي فإن حماية حقوق الإنسان للمقدسيين هو موضوع تشدد عليه كافة التدخلات المقترحة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.

## ٦,٤,٦ العدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي:

العدالة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي (الجندر) موضوع آخر تشدد عليه التدخلات كافة. فغياب المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر) ما زال بارزاً ومؤثراً بصورة سلبية في عملية الوصول للموارد والسيطرة عليها، كما أن مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية منخفض إلى حد كبير. ونجم عن ذلك أن العائلات التي تعيلها نساء هي الأكثر فقراً. ويشكل الاحتلال وفقدان الأمن الاقتصادي عاملين رئيسيين في زيادة العنف المنزلي ضد النساء والأطفال خاصة. ومن هنا تسعى كافة التدخلات في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، أن تعالج قضايا العدالة الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي بطريقة متناسقة ومتراصة.

**ملخص للدراسات القطاعية:  
التحديات، والأهداف القطاعية  
الرئيسية والاستجابات  
الإستراتيجية**

## ملخص للدراسات القطاعية: التحديات، والأهداف القطاعية الرئيسية والاستجابات الإستراتيجية

يقدم هذا الفصل ملخصاً حول أهم التحديات التي تواجه كل قطاع من قطاعات التنمية في القدس والأهداف والاستجابات الإستراتيجية لمجابهة هذه التحديات. ومن المهم التنبيه إلى أن الاستجابات الإستراتيجية التي شخصتها الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تتماشى مع أولويات خطة الحكومة وأهدافها "بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" (وثيقة موعد مع الحرية- العام الثاني من برنامج الحكومة الثالث عشر) وذلك على النحو الآتي:

إذا تفحصنا مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية، فنسجد أن الاستجابات الإستراتيجية التي تشخصها الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تتماشى مع خطة الحكومة الفلسطينية التي تنص على ما يلي:

• "سيشهد العام المقبل جهوداً من جانب الحكومة لتحسين مجال الخدمات الأساسية وجودتها للمواطنين من الأعمار كافة.

• تولي الحكومة أهمية خاصة لضرورة وضع رؤية وطنية يتفق عليها لقطاع التعليم لتحديث النظام التعليمي في فلسطين ليصبح قادراً على إعداد أجيال المستقبل وتزويد المجتمع بالكفاءات العلمية والعملية المطلوبة لتلبية احتياجاته التنامية.

• تضع الحكومة على عاتقها مهمة ومسؤولية تنشيط وتفعيل الحياة الثقافية في فلسطين من خلال تشجيع المبادرات والمواهب الفردية ودعم المؤسسات العاملة في مجال الفنون والآداب وتطوير البنية التحتية للإنتاج الثقافي والفني.

• وبالقدر نفسه تولي الحكومة أهمية خاصة لقطاع الشباب والرياضة وتضع على عاتقها مسؤولية الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد لإنشاء بنية تحتية للرياضة وتشجيع الأندية والفرق وتوفير التدريب والمعدات.

• وبالتوازي مع تطوير وتحديث قطاعات التعليم والثقافة والرياضة، يحظى القطاع الصحي بأولوية خاصة في نظر الحكومة في سعيها لتحديث نظام الرعاية الصحية والتأمين الصحي في مختلف التخصصات لتمكين الفلسطينيين من الحصول على العلاج وأفضل الخدمات الطبية في بلادهم.

• وبالتوازي مع هذه المهام مجتمعة، تولي الحكومة عناية خاصة لمكانة المرأة في فلسطين وتؤكد عزمها على بلورة آليات خاصة تضمن تمكين النساء وتعزيز دورهن الاجتماعي وضمان تمتعهن بالمساواة التامة في كافة المجالات ودعم وتعزيز المؤسسات وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق وقضايا المرأة.

وبضمن مجموعة التنمية الاقتصادية، تشخص الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية الأولويات التي تتماشى مع برنامج الحكومة، والتي تشترط ما يأتي:

• "كما وتسعى الحكومة لتوفير الأجواء المناسبة لنمو القطاع الخاص من خلال استكمال التشريعات ذات الصلة والإصلاح الإداري وأنظمة الرقابة والمحاسبة لتحقيق مزيد من الاعتماد على الذات اقتصادياً.

• وتسعى الحكومة لإطلاق مبادرات تسهم في تعزيز النمو السريع في قطاعي الزراعة والسياحة وذلك بالتضافر مع مبادرات طويلة الأمد لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

• كما وتسعى لإنشاء صلات بين الهيئات والأسواق والشركات الدولية من ناحية وقطاع الأعمال الفلسطينية من جهة ثانية لتعزيز الإنتاج المحلي وتصدير المنتجات الفلسطينية.

• وسوف تواصل الحكومة العمل على توفير الأرضية المناسبة للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص مع الحرص على حفظ الموارد الوطنية وحماية المواطنين من الاستغلال بواسطة مؤسسات ذات صلة مثل هيئة مكافحة الفساد والكسب غير المشروع والجمعيات الخاصة بحماية المستهلك إلى جانب مختلف النقابات المهنية المعنية بحماية مصالح منتسبيها.

وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة، فإن الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تؤمن بأن المال البشري هو المورد الأثمن وهي تعيد التأكيد على بيان الحكومة:

"تدرك الحكومة بأن نساء فلسطين ورجالها، شبيها وشبانها هم الضمانة الحقيقية لنجاح المشروع، فهم الذين اجتروا ملحمة البقاء في الأرض، وأحبطوا على مدار عقود طويلة كافة مشاريع تذيوب الهوية، وتبديد المشروع الوطني وإحباط حلم الدولة المستقلة، وهم الذين طوروا في الوطن والمنفى ثقافة رفيعة وأبدعوا أشكال وجودهم الإنساني والاجتماعي والسياسي، في ظل ظروف لم تكن مواتية دائماً، وهم الذين طالما نهضوا من تحت الرماد ليسقطوا رهان كل من عول على استسلامهم لروح الإنهزامية أو تناسيهم لحقوقهم."

### ٧.١ مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية – النتائج القطاعية الأساسية والاستجابات الإستراتيجية

هنالك خمسة قطاعات في مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية: التعليم، والشباب، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والثقافة والتراث.

#### ٧.١.١ قطاع التعليم

##### القضايا الرئيسية

يوجد في القدس الشرقية ٧٢,٧٢٤ طالباً (٣٧,٧٣٥ من الإناث و٣٤,٩٨٩ من الذكور) وهنالك ١٩٧ مدرسة<sup>٢٤</sup> وتقوم أربع جهات رئيسة بتقديم الخدمات التعليمية في القدس (السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» وبلدية الاحتلال). تشكل المدارس التي تنتمي للقطاع الخاص الحصة الأكبر (٥١ مدرسة) وهي تستوعب ما يقارب ٢٠,٠٠٠ طالب. وتمول خمسون مدرسة من قبل البلدية بحيث تستوعب ٣٧,٠٠٠ طالب، وهي النسبة الأكبر من الطلاب. وتقدم الأونروا الخدمات التعليمية للاجئين بما مجموعه ٣,٤٠٠ طالب في ثمانين مدرسة تخضع لإشرافها، كما يظهر ذلك في الجدول (٣)<sup>٢٥</sup> أدناه:

٢٤ وزارة التربية والتعليم العالي- الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٨-٢٠١٣ pdf http://www.moe.gov.ps/5year-plan/5yearplan-new.pdf

٢٥ الإدارة العامة للتخطيط التعليمي – وزارة التعليم والتعليم العالي – إحصائيات حول العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وتتفاقم المشكلة أكثر بسبب البنية التحتية غير المناسبة وغير الكافية في المدارس القائمة . فمن بين ما مجموعه ٢٨ مدرسة تشرف عليها مديرية التربية والتعليم الفلسطينية، يوجد فقط ١٦ مدرسة بملكية المديرية في حين أن الباقية مستأجرة. والأمر ذاته ينسحب على المدارس الخاصة التي تستأجر ٢١ من أصل ٥١ مدرسة تديرها. وتستأجر الأونروا نصف مدارسها. وبينما تقوم المدارس باستئجار مبانٍ للتخفيف من حدة النقص في الصفوف الدراسية، فإن هذه المباني هي بالأساس سكنية بطبيعتها، ولا يصلح استخدامها كمدراس.

كما أن هنالك نقصاً في مراكز التعليم المهني. حيث تتواجد ثمانية مراكز تعليم مهني فقط، تدير السلطة الوطنية الفلسطينية منها مركزين في حين يشرف القطاع الخاص على المراكز الستة المتبقية. كما أن انعدام المختبرات المختصة، وأقسام التنظيف المناسبة، والملاعب والمنشآت الخاصة بالطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة هي عراقيل إضافية أمام النمو التعليمي للطلاب. ويوفر الجدولان (٤) و(٥) أدناه إحصائيات حول البنية التحتية للمدارس، ومواضيع متعلقة بالسلامة العامة بحسب الجهة المشرفة على هذه المدارس.

الجدول (٤) البنية التحتية في المدارس ، وأمور متعلقة بالسلامة العامة: (الكهرباء، الماء، الحمامات والإضاءة)<sup>٢٦</sup>

الجهة المشرفة	الكهرباء		نظام التدفئة في الصفوف		الجدران المحيطة بمبنى المدرسة		سلامة خاصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة		حمامات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة		نظام الصرف الصحي	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
مديرية التربية والتعليم والأوقاف	٣٨	٠	٣	٣٥	٢٥	٨	٥	٥	٣٣	٨	٣٠	٢٨
الأونروا	٨	٠	٠	٨	٨	٠	٠	٧	٧	١	٧	٥
خاصة	٥١	٠	٣٧	١٤	٤٩	١	١	٤٥	٧	٤٤	٤٩	٢
المجموع	٩٧	٤٠	٤٠	٥٧	٨٢	٩	٦	٨٥	١٦	٨١	٨٢	١٥

الجدول (٣) عدد الطلاب في المدارس بحسب الجهة المشرفة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجهة المشرفة	عدد المدارس	الذكور	الإناث	مختلطة	عدد الطلاب	الذكور	الإناث	عدد الصفوف
مدارس الأوقاف	٢٨	١٤	١٦	٨	١٢,١٣٦	٤,٢٨٣	٧,٧٥٣	٤٧٣
مدارس الأونروا	٨	٣	٤	١	٣,٤٠٠	١,٠٧١	٢,٣٢٩	١٠٢
مدارس خاصة	٥١	٦	١٠	٣٥	١٩,٧٤٨	١٠,٨١٥	٨,٩٣٣	٧٦٢
مدارس بلدية	٥٠	X°	X	X	٣٧,٤٤٠	X	X	١,١٥٨
المجموع	١٤٧				٧٢,٧٣٤			٢,٤٩٥



بإذن من مؤسسة فيصل الحسيني

يصل العدد الكلي للمؤسسات التعليمية في القدس، والخاضعة لبلدية القدس إلى ٢٠٥، بضمنها مدارس لمرحلة تعليمية مختلفة، ورياض الأطفال ومدارس خاصة. وهناك ٥٨ روضة أطفال تديرها البلدية، وتستوعب ١,٣٧٤ طفلاً. ويشكل النهج التعليمي الإسرائيلي المفروض في المدارس التابعة للبلدية فرضاً إجبارياً للأيدولوجية الصهيونية الإسرائيلية على الطلاب الفلسطينيين. ويحدث هذا خاصة في مجال العلوم الاجتماعية مثل: التاريخ، والجغرافية والمجتمع، حيث يجري التأكيد بحسب على العالم اليهودية للبلاد.



بإذن من مؤسسة فيصل الحسيني

يعاني الجهاز التعليمي في القدس الشرقية من ازدحام شديد للغاية، وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن ٩,٠٠٠ من الأطفال هم خارج أي إطار مدرسي وتقف وراء هذه الظاهرة عوامل عديدة لعل من أبرزها: النقص في الأراضي المتوافرة للفلسطينيين في القدس الشرقية حيث يكون بالإمكان بناء مدارس جديدة عليها، والقيود المفروضة على بناء مدارس جديدة، أو توسيع المدارس القائمة، والنقص في التمويل المتوافر لمشاريع البنية التحتية للتعليم، وأخيراً إهمال بلدية القدس وقصورها في الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قانون التعليم الإلزامي. ووفقاً لهذا القانون، «يتوجب تسجيل كافة

الأطفال في المجموعة العمرية ٥-١٥ عاماً في المدارس ويكون تعليمهم مجاناً. أما فيما يخص الأطفال في جيل ١٦-١٧ عاماً، فيكون تعليمهم مجاناً ولكن ليس إلزامياً؛ وتُموَّل هذه المدارس من رسوم خاصة تجبها مؤسسة التأمين الوطني». ولعل من أبرز النتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة التربوية المجحفة التقليل المستمر في أعداد الطلبة الفلسطينيين المسجلين في المدارس وتراجع في الجودة الإجمالية للتعليم.

٢٦ المديرية العامة للتخطيط التعليمي - وزارة التعليم والتعليم العالي - إحصائيات حول العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ويتفاقم وضع جودة التعليم أكثر بسبب ضعف التنسيق المؤسسي في توفير خدمات شاملة للطلاب، وخاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. فالموارد مشتتة بصورة تعرقل من إمكانية المساهمة في الجهد وتبادل الخبرات.

وإضافة إلى ذلك، يحتاج جهاز التعليم في القدس الشرقية، بما في ذلك مديرية التربية والتعليم الفلسطينية، إلى تطوير قدراته الإدارية في كافة المستويات والمراحل التعليمية على أنواعها.



بإذن من الائتلاف الأهلي

#### الأهداف:

تحسين جودة التعليم والتعلم في القدس

#### الاستجابات الإستراتيجية:

١- زيادة عدد الصفوف وتحسين البنية التحتية الخاصة بالمدارس.

يتضمن ذلك صيانة المدارس القائمة وإعادة تأهيلها، واستئجار أو شراء المباني وإخضاعها للتعديلات اللازمة لتصبح أكثر ملاءمة لاستخدامها كمدارس. كما يتضمن ذلك بناء مدارس جديدة، وتطوير البنية التحتية المادية للمؤسسات التعليمية وتحسينها مثل وحدات الصرف الصحي، والملاعب، والإضاءة، وأنظمة التهوية، والمكتبات، والمرافق الخاصة بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وصيانة المختبرات، وأماكن النشاطات الترفيهية، وضمان الاحتياطات اللازمة لسلامة الطلبة. وبطبيعة الحال فإن هذه المتطلبات تستدعي أن تتوفر خدمات المناصرة والدعم القانونية لإجبار البلدية على الوفاء بالتزاماتها من جهة ومعالجة القيود والمعوقات التي تفرضها سلطات الاحتلال على البناء والتوسع من جهة أخرى.

#### ٢- تقوية الهياكل المساندة للتعليم

تتضمن هذه الإستراتيجية تزويد المدارس بالمعدات اللازمة، والأثاث، وتطوير المساعدات التعليمية، والخطط التوجيهية للمعلمين. كما تتضمن تطوير المنهاج الدراسي الخاص بالتعليم المبكر للطلبة. كما تتضمن صيانة المعدات المتواجدة في مؤسسات التعليم المهني وتحديثها، وتزويدها بالشورة، بالإضافة إلى الإرشاد وإدخال تكنولوجيا ومنهجيات تعليم جديدة. كما تتضمن زيادة الوعي حول التعليم المهني داخل المدارس والمجتمع بشكل عام. وتعالج الإستراتيجية أيضاً إدخال التعليم الإلكتروني، خاصة في التعليم الأساسي.

يعدُّ تدريب المعلمين، وتنشيط هيئات الآباء والمعلمين، وجمع الموارد والخبرات، والتسهيلات الفنية، وترسيخ التعاون بين المؤسسات التعليمية جزءاً من هذه الإستراتيجية. وهناك - فضلاً عما سبق - هدف إضافي يتمثل بتطوير الموارد البشرية الشاملة، وتدريب طواقم العمل، وعقد دورات تعليم مستمر للعاملين في مجال التعليم بغية تحسين مستوى جودة التعليم المقدم للطلبة.

الجدول (٥) توفير مختبرات علمية في المدارس بحسب الجهة المشرفة<sup>٢٧</sup>

الجهة المشرفة	عدد المدارس	المختبرات المتوفرة		طاولات ثابتة في المختبرات			إمدادات الغاز والمياه في المختبرات	
		عدد المختبرات في المدارس	نسبة المختبرات في المدارس	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
مديرية التربية والتعليم والأوقاف	٣٨	٢٠	٥٢,٦%	١٨	٢٠	١٨	١	١٩
الأونروا	٨	٢	٢٥%	٤	٤	٢	٢	٤
مدارس خاصة	٥١	٢٦	٥١%	٢٣	٢٨	٢٠	٢	٢٩
المجموع								

وهناك مشكلة رئيسة أخرى تواجه الجهاز التعليمي في القدس الشرقية تتعلق بالمنهاج التعليمي وجودة التعليم. فالمؤسسات التعليمية الخاصة بالطفولة المبكرة والمرحلة الابتدائية والتعليم المهني في القدس الشرقية تفتقر إلى المعدات اللازمة لدعم جودة التعليم وتحسينه. وينقص هذه المؤسسات التجهيزات التقنية مثل الحواسيب، وأجهزة عرض الشرائح، وآلات تصوير وأدوات مساعدة تعليمية. وينقص رياض الأطفال منهاج موحد كما أنها تعاني من ضعف المراقبة والمتابعة. ويضاف إلى ذلك أن المعدات في مراكز التعليم المهنية بالية، وتفتقد هذه المراكز التمويل الكافي لاجارة التطورات في مجال تخصصاتها، وبخاصة في ضوء التطور التكنولوجي والتخصصي السريع. إذ يتطلب المنهاج في مراكز التعليم المهني التحديث والتأقلم على نحو أفضل ليتماشى مع احتياجات السوق. بالإضافة إلى هذا، تعاني مراكز التعليم المهني من عدم الاعتراف بشهاداتها من جانب سوق العمل الإسرائيلي، ومن المنافسة من طرف المراكز المهنية الإسرائيلية، ومن المفاهيم السلبية داخل المجتمع حول التعليم المهني.

ومن الأمور التي تعوق مسيرة التعليم، وتؤثر سلباً على جودته ومستواه القيود المفروضة على وصول المدرسين من الضفة الغربية الذين يشكلون ما نسبته ٧٠% من مجموع المدرسين في القدس الشرقية، والذين يتمتعون بشكل عام بمؤهلات أعلى. ويسوء الأمر بسبب عدم القدرة على الحفاظ على أو توفير طاقم مؤهل، الأمر الذي يُعزى إلى إجراءات التوظيف، والرواتب والمحفزات. فالمدارس والمؤسسات التعليمية، غير البلدية خاصة والتي تدير التعليم الابتدائي والمهني، غير قادرة على توفير برامج تدريب متواصلة كافية لمدرسيها ومدربيها.

لقد عرضت القيود المفروضة على وصول الطلاب إلى مدارسهم حقهم في الحصول على تعليم سليم للخطر. كان للحواجز ومعوقات الاحتلال عواقب سلبية على الطالبات الإناث كما تؤدي القيود المفروضة من جانب العائلات المتخوفة إلى اتساع الفجوة الجندرية.

٢٧ المديرية العامة للتخطيط التعليمي - وزارة التعليم والتعليم العالي - إحصائيات حول العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

## ٧.١.٢ قطاع الشباب



بإذن من مؤسسة فيصل الحسيني

### القضايا الرئيسية

السياق السياسي كان وما زال له وقع شديد على الشباب. وقد أدت المستوطنات ، وزيادة أعداد المستوطنين، الذين يحظون بالعديد من الامتيازات والمكاسب على حساب حقوق الفلسطينيين وممتلكاتهم، إلى تقليص المساحات المتاحة للبناء للفلسطينيين.

وكان للسياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الاستيلاء على الأراضي ومصادرة البيوت لغايات الاستيطان، ونجاحها في تجزئة العائلات الفلسطينية ، وفصل التجمعات السكانية بعضها عن بعض بفعل جدار الفصل العنصري ، ومئات الحواجز والنقاط العسكرية التي أقامتها بهدف تقييد حركة الفلسطينيين والتضييق عليهم، كان لهذه السياسة الجائرة تأثير بالغ الخطورة في نفوس الشباب الفلسطيني، نجم عنه إحساس عام بعدم الأمان ، وتعميق لأزمة الهوية فيما بينهم، وقد بدا ذلك جلياً في القضايا النفسية التي يعاني منها أولئك الشباب، والصعوبات التي يواجهها من يتعامل معهم في مجالي التعليم والتدريب.

ويعد الفقر من القضايا الحرجة التي يعاني منها المجتمع المقدسي إذ يؤثر بشكل كبير على الأطفال والأجيال الشابة على المدى القريب والبعيد. ويبدو أن السبب الرئيس الذي يقف وراء هذه الأزمة يعزى إلى القيود المتعمدة ، وإجراءات التضييق والحصار التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية احتلالها للمدينة، والتي كان من نتائجها وجود معدلات عالية من الفقر المدقع في القدس الشرقية.<sup>٢٨</sup>

٢٨ قسم المجتمع: بلدية القدس (٢٠٠٦). خطة عمل لمجموعة تطوير الأسرة المقدسية، بروتوكول ناتج ورشات عمل لمثلي شبكة مؤسسات محلية مقدسية واهالي).

أعد التقرير: رياض الطيبي ١-٨-٢٠٠٦.

٣- تطوير القدرات والأنظمة المالية والإدارية.

تركز هذه الإستراتيجية على بناء القدرات المالية والإدارية لطاقم المؤسسات التعليمية من خلال بناء القدرات، وبخاصة داخل مؤسسات التعليم الأساسي. كما تركز على تقديم تكنولوجيا المعلومات لتحسين الأداء في المؤسسات التعليمية، وتسهيل تبادل المعلومات، والمصادر، والخبرات. وتطوير قدرات التخطيط والإشراف لإدارة التعليم والمدارس في القدس الشرقية من خلال تأسيس شبكات حاسوبية تربط الإدارة بمختلف المؤسسات التعليمية. ويتضمن هذا أيضاً تدريب الطاقم الإداري على إدارة نظام الحاسوب واستخدامه، ومنح الدعم القانوني والهندسي للإدارة في التخطيط لإعادة تأهيل ، أو بناء المدارس القائمة والجديدة.

الإستراتيجية أيضاً تؤكد من مشاركة عدد أكبر من الشباب في برامج ونشاطات التوعية، إلى جانب تعزيز مبادرات الشباب والمبادرات المؤسساتية. علاوة على ذلك، يتطلب هذا مشاركة الشباب بشكل أكبر في تقويم احتياجاتهم ودمجهم في عمليات اتخاذ القرار وإدارة البرامج التي تستهدفهم وتطبيقها، على أن يشمل ذلك الشباب ذوي الخلفيات المهمشة والإثنية.

### الهدف رقم ٢:

تحسين جودة الخدمات التي تقدّم للشباب في سبيل تطوير قدراتهم وتعزيز الفائدة كما ونوعاً

#### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثاني:

أ- تقوية المؤسسات التي تخدم قطاع الشباب، وتحسين خدماتها وبنيتها التحتية ودعم مشاريعها، وبخاصة المؤسسات التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة. ويستلزم هذا تطوير إدارة هذه المؤسسات، وتحسين قدرات العاملين فيها من خلال التدريب والرعاية المستمرة، كذلك، تحتاج البنية التحتية الحالية إلى التحديث ويجب تحديد مواقع جديدة كي تصبح مراكز شبابية بعد تأهيلها وتطويرها.

ب- دعم المبادرات والمؤسسات التي تولي حلاً اهتمامها لدمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. سيحدث هذا من خلال تحسين البنية التحتية؛ وبناء القدرات المؤسساتية والإدارية لمنظمات الشباب ودعم المبادرات ذات الصلة.

### الهدف رقم ٣:

تخفيف الأزمات التي يعاني منها الشباب بسبب الحالة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وخاصة الشباب من القطاعات المهمشة في المجتمع.

#### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثالث:

أ- دعم المشاريع التي تسهل مشاركة الشباب من القطاعات المهمشة في المجتمع في كافة الأنشطة المجتمعية والتي من شأنها أن تساهم بالتأكيد في تحقيق الدمج وضمان التعددية وتقليل الشعور بالاغتراب.

ب- المحافظة على دعم المؤسسات التي تعمل مع الشباب المعرضين لخطر تعاطي المخدرات أو الجنوح. سيتم تيسير هذا من خلال تقديم برامج توعية للمجتمع تسلط الضوء على هذه القضايا، وتساهم بالتالي في

ولقد ضاعف من حدة هذه الظاهرة افتقار العديد من أبناء القدس للتعليم بسبب ظاهرة التسرب من المدارس التي بلغت نسبتها ١٠٪، وكذلك حرمان من تخرّج منهم من الجامعات والمعاهد التعليمية من حقهم في التوظيف والعمل، ونجم عن ذلك كله ازدياد معدلات البطالة والمشقة الاجتماعية والفقر. ونجم عنه كذلك انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في أوساط الشباب، وارتفاع معدلات الجريمة والجنوح نظراً لغياب المناطق الترفيهية، وإحجام الشباب عن المشاركة في الأنشطة الرياضية والبرامج الثقافية التي تقدمها الأندية الرياضية وغيرها من المؤسسات الشبابية، ولتلافي هذه الأوضاع المزرية التي تهدد حياة الشباب ومستقبلهم، فإن هناك حاجة ملحة للتوعية والمشورة الاجتماعية لحث الوعي الجماعي، والعمل بشتى السبل على تهيئة الظروف، وإيجاد الحوافز أمام الشباب ليكونوا فاعلين ومؤثرين في محيطهم الأسري والاجتماعي.

وكمدخل لإنجاح هذه المهمة ينبغي تشجيع الشباب على استغلال أوقات فراغهم بالانخراط في الأعمال التطوعية وممارستها في المؤسسات الشبابية والرياضية، حيث تراجع هذا النشاط الخلاق تراجعاً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية فقد أظهرت دراسة أعدها معهد (ماس) عام ٢٠٠٨ م أن الأعمال التطوعية قد تناقصت بنسبة ٣٢٪ في مثل هذه المؤسسات إذا ما قورنت بعام ٢٠٠٠م. ولا شك في إن ابتعاد الشباب عن الأعمال التطوعية والإحجام عن مزاولتها في الأعوام الأخيرة أصبح ظاهرة عالمية تستدعي التدخل الجدي، وذلك لما للعمل التطوعي من أهمية باعتباره أحد النشاطات التي تقدم الدعم للاقتصاد، ويشكل في الوقت نفسه دعامة أساسية في المجتمعات المتماصة.

وجدير بالذكر أن المشكلات التي تواجه الشباب في القدس الشرقية تضاعفت بشكل كبير بسبب تجزئة بنية المؤسسات والمنظمات التي تتعاطى مع الشباب وتخدمهم، إذ تعاني هذه المنظمات من بنية تحتية ناقصة وقدرات إدارية ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لجهود أكبر لتأكيد تكامل تجمعات الأقليات والمهمشين مثل الأقليات العرقية، والنساء، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

#### الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### الهدف رقم ١:

تعزيز وتقوية الهوية الفلسطينية للشباب في القدس.

#### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الأول:

زيادة وعي الشباب بتاريخهم، وتاريخهم، وقضيتهم، والتأكيد على مشاركة عدد أكبر منهم في البرامج والأنشطة.

سينفذ هذا الهدف من خلال العمل مع طلبة المدارس والجامعات خاصة، ومع المجتمع عامةً. وينتظر أن يؤدي الوعي الاجتماعي دوراً أساسياً في السماح للشباب بتولي دور اجتماعي ووطني قيادي. تتضمن هذه

### قطاع الصحة

V.1.3

تحويل هذه الشريحة من الشباب إلى طاقات فاعلة ومنتجة في المجتمع. ويتطلب ذلك أيضا تحسين قدرات المتخصصين في مجال مكافحة المخدرات وإعادة التأهيل، وذلك بعقد دورات تطبيقية في الجامعات، أو من خلال منظمات المجتمع المدني المتخصصة. كما يتضمن هذا تقوية منظمات مكافحة المخدرات ودعمها في القدس، وبشكل خاص المنظمات العاملة مع الشباب.

ت- تفعيل مراكز الإرشاد المهني التي تقوم بتسهيل دخول الطلبة إلى سوق العمل وتساعدتهم على اختيار المهن المناسبة لمؤهلاتهم وميولهم.

فالطلبة - في الحقيقة - ولاسيما الخريجين منهم في حاجة ماسة إلى من يقدم لهم المشورة ويساعدهم في اختيار المجال الدراسي الملائم ويسهل بالتالي عليهم دمجهم في سوق العمل. وتتضمن هذه الإستراتيجية دعم المراكز التي تقدم استشارات فنية خاصة باختيار المهنة وتزود الطلبة بالمهارات اللازمة، وكذلك المراكز التي تدعم مبادرات ومشاريع صغيرة للشباب. وترتبط هذه الإستراتيجية مع الهدف رقم 4 المتعلق بقطاع الاقتصاد والذي يتضمن تطوير روح المبادرة لدى الفلسطينيين في القدس مع التركيز على الشباب.



تصوير: محمود عليان

### القضايا الرئيسية

هنالك خمس جهات تقدم خدمات الرعاية الصحية في منطقة القدس الشرقية:

1. صندوق المرضى الإسرائيلي، الذي يعدُّ الجهة الأكبر التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية. وقد أبرم هذا الصندوق عقوداً مع قطاع الصحة الخاص والمنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات خاصة بالرعاية الصحية الأولية، ومع بعض المستشفيات في القدس الشرقية لتقديم خدمات خاصة بالرعاية الصحية الثانوية.
2. الأونروا؛ وهي تخدم اللاجئين. وتشغل عيادتين في منطقة ج١، وعيادة في منطقة ج٢، تتوافر فيهما إمكانية التحويل إلى مستشفيات القدس الشرقية عند الحاجة. وتعد الأونروا المنظمة الوحيدة التي تقدم خدمات رعاية صحية أولية شاملة للاجئين القاطنين في القدس الشرقية.
3. قطاع المنظمات غير الحكومية، الذي يقدم خدمات رعاية صحية أولية محلية للناس.
4. الجمعيات الخيرية، التي تقدم خدمات المستشفيات المتخصصة والتأهيلية، كما تقدم خدمات الرعاية الصحية والنفسية.
5. القطاع الخاص الذي يتكون من عيادات خاصة، ومختبرات، وصيدليات، ومستشفيات توليد صغيرة.



وجدير بالتنويه أن غالبية الخدمات التي تقدمها هذه الجهات – وهي كلها خدمات علاجية وليست وقائية- تفتقر إلى خدمات تشخيصية متخصصة، أو نظام متكامل: أولي، وثنائي وسريري. وهي في أمس الحاجة إلى التعاون والتكامل والتنسيق الحقيقي فيما بينها.

### الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الأول:

تأسيس نموذج مستدام – شبكة عيادات القدس الشرقية.

ستعمل هذه الشبكة بالتنسيق مع شبكة مستشفيات القدس الشرقية القائمة ومؤسسات الخدمات الصحية الأخرى. على أن تصبح شبكة غير ربحية هدفها تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني في القدس ومتطلباته. وستقوم الشبكة بتقديم خدمات صحية منافسة وذات جودة عالية لجميع الفلسطينيين في القدس من خلال تأسيس سلسلة من العيادات والمراكز. وستوزع هذه العيادات بعناية على المناطق حسب الكثافة السكانية والاحتياجات الخاصة. وستصبح شبكة عيادات القدس الشرقية المقترحة متعهداً فرعياً لجميع صناديق المرضى.

ومن المتوقع أن تقدم شبكة عيادات القدس الشرقية باعتبارها مظلة للشبكات والمؤسسات الصحية القائمة آلية للتعاون فيما بين أنظمة الرعاية الأولية، والثانوية، والسريرية في القدس الشرقية. تحت إشرافها وستقوم العيادات التابعة لها بتقديم الخدمات الاعتيادية، التي تدمج فيها الأولية والثانوية مع خدمات الحالات الطارئة في المجالات الآتية:

- الأمومة والطفولة
- الخدمات العلاجية للرعاية الأولية العامة
- الخدمات التشخيصية الأساسية العامة
- الرعاية العاجلة ورعاية الطوارئ
- الخدمات الوقائية
- الصحة النفسية والإرشاد
- خدمات الشيخوخة
- خدمات إسعاف على مدى ٢٤ ساعة، ويتم تشغيلها من قبل الشبكة

بالإضافة إلى خدمات الطوارئ والخدمات الوقائية الحيوية الطبية، سيعمل النظام على دمج برنامج الصحة النفسية والإرشاد ببرنامج وقاية المجتمع وتحسين أوضاعه. وسينجم عن عملية الدمج هذه تأسيس مراكز صحية توفر الجهد وتختصر المسافات على روادها والمستفيدين من خدماتها بدل الاقتصار على إنشاء عيادات تتعامل فقط مع الحالات المرضية.

سيتم في البداية التعاقد مع صناديق المرضى. والحفاظ على نظام التحويل إلى مستوى الرعاية السريري، مع إدراج مستشفيات القدس الشرقية كشبكة تحويل أولية، مع الحفاظ على حق المريض في اختيار المستشفى الذي يرغب في تلقي العلاج فيه.

أما خدمات الطوارئ فتقدم من قبل نجمة داوود الحمراء الإسرائيلية التي ترفض العمل في بعض المناطق من القدس الشرقية لدواع أمنية، وتقدم كذلك من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي بدأت بتقديم خدمات الطوارئ عام ٢٠٠٦ حيث تمتلك تسع سيارات إسعاف فقط، وعشرين مختص طبي للحالات الطارئة، وثلاثين متطوع.

بشكل إجمالي، يتم تغطية ٩٠,٢% من المقدسيين بالتأمين الصحي، ٩٨% في منطقة ج١ و ٧٧,١% في منطقة ج٢ في عام ٢٠٠٥. استناداً للنسب المذكورة فإن ٦٣,٩% يتم تغطيتهم من قبل التأمين الصحي الحكومي الإسرائيلي (كوبات حوليم)، و ٢٤,٨% من قبل التأمين الصحي الحكومي الفلسطيني.

تأثر قطاع الصحة في القدس الشرقية- بشكل ملموس- بمصادرة المستشفيات وإغلاقها، والاعتداء عليها مما أدى إلى توقف خدماتها وإبقاء طواقمها الطبية ومرضاها في حالة دائمة من الحذر والترقب. أما على صعيد البناء فهناك معوقات عديدة فرضتها سلطات الاحتلال وحالت دون تطوير.

وهناك -على مستوى الجودة- افتقار لخدمات شاملة متعلقة بالصحة النفسية والصحة الأولية، بالإضافة إلى ذلك، هناك تناقض كبير فيما يتعلق بخدمات إعادة التأهيل التي تقدمها إسرائيل للفلسطينيين في القدس الشرقية إذا ما قورنت بالخدمات التي يتلقاها اليهود. إذ تقدم معظم المراكز المتعاقد مع صندوق المرضى الإسرائيلي خدمات علاجية وخدمات وقائية قليلة، دون التحكم بالمرض والمحافظة على الصحة فالإسعافات المحلية وخدمات الطوارئ المقدمة للسكان الفلسطينيين غير كافية، كما أن أنظمة إدارة معلومات الصحة بحاجة إلى التحسين.

إن التعليم المستمر للمتخصصين في المجال الصحي ضعيف المستوى، كما أن كثيراً من المختصين المؤهلين في هذا المجال يجذبون لإسرائيل أو إلى المستشفيات الخاصة. وقد تفاقمت الحالة بسبب متطلبات ترخيص وزارة الصحة الإسرائيلية الصارمة على الممرضين والأطباء، والضغط المادي (ضريبة الارنونا)، والتي بإمكانها شل المستشفيات وتعطيل عملها؛ بالإضافة إلى القيود المفروضة على وصول الطاقم الطبي والمرضى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يسبب تداعيات وخيمة على توفير الصحة وصحة الأفراد الذين لا يستطيعون التوصل إلى الخدمات المتخصصة التي تقدم في القدس.

### الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

#### الهدف رقم ١:

إقامة نظام رعاية صحية نموذجي في القدس الشرقية.

- تعزيز الصحة البيئية في سبيل تحسين ظروف الصرف الصحي.
- إقامة صندوق مرضى عربي لتغطية الأفراد الذين حُرِّموا من حقهم في تلقي خدمات الصحة، أو الذين يفتقرون لتغطية من التأمين الصحي (١٠-١٥٪).
- زيادة كفاءة خدمات المستشفيات، والتأكيد على استمرارية أعمالها، وتحسين تعاونها مع تحالف المستشفيات الفلسطينية.

## ٧.١.٤ قطاع الرفاه الاجتماعي

### القضايا الرئيسية

وصلت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر في القدس عام ٢٠٠٧م إلى ٦٦,٨٪ في حين بلغت ٢٣,٣٪ في صفوف العائلات اليهودية في المدينة. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر في نفسه وصلت إلى ٧٤٪ بينما بلغت ٤٧,٧٪ في صفوف الأطفال اليهود في المدينة. ويمكن تفسير هذه المستويات العالية من الفقر إلى عدد من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة. بعضها يرتبط بالتطور التاريخي والسياسي الأخير للمدينة، وبخاصة منذ عام ١٩٦٧، في حين يرتبط بعضها الآخر بالضعف الهيكلي الداخلي للمجتمع الفلسطيني.

وفي الوقت الذي يقدم فيه الفلسطينيون باعتبارهم دافعي ضرائب ما يزيد عن ٣٣٪ من موازنة بلدية القدس إلا أنه يخصص لهم ما يقرب من ١٠٪ من الخدمات فقط، مما يعكس درجة عالية من التمييز والتحيز في توزيع الموازنات وتقديم الخدمات. لكن الفلسطينيين ملزمون بدفع هذه الضرائب لأنها تشكل الطريقة الوحيدة لإثبات أن القدس هي مركز حياتهم طبقاً لقوانين إسرائيل. وتظهر علامات عدم كفاية الخدمات في كافة الخدمات العامة، مع دلائل إضافية تتعلق بالفروقات في جمع النفايات والظروف العامة للبنية التحتية في القدس الغربية مقارنة بالقدس الشرقية.

والقضية الأساسية التي ترتبط بتجاهل رفاة الإنسان الفلسطيني هي أن دولة إسرائيل ليست ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، مما يخلق توترات داخلية بسبب العلاقة غير المتساوية بين المحتل الذي يمارس السيطرة على شعب تحت الاحتلال. والنتيجة هي نقصان خدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية الكمية والجودة والشمولية من قبل المؤسسات الإسرائيلية التي لا تشعر مع الفلسطينيين أو مع لغتهم أو ثقافتهم. يضاف إلى ذلك الإجراءات الطويلة والبيروقراطية عمداً. ويزداد الوضع سوءاً عند ملاحظة الموارد المالية المحدودة والمعرفة القليلة حول القطاع، ونقص المعلومات حول الاحتياجات والخدمات، وغياب إجراءات واضحة. وعلى أرض الواقع، فإن منظمات المجتمع المدني لم تكن فعالة في توفير الخدمات، ويمكن القول إن استراتيجياتها في مجال المناصرة الدولية ضعيفة.

### الأهداف

تحسين سهولة وصول الأفراد والمجموعات المهمشة إلى خدمات اجتماعية مستدامة وذات جودة وتستجيب للاحتياجات

وستطبق في هذا النظام معايير موحدة وعالية المستوى تضمن جودة الأداء في مجال العلاج والتدريب والترخيص. وستطبق أيضاً خطة لتطوير الموارد البشرية بشكل معمق في جميع أنحاء النظام. وسيشكل بعد ذلك مجلس مجتمعي مهني خاص بشبكة الصحة في المدينة، يعمل كهيكل إداري للجهات التنفيذية في المستشفيات وشبكة العيادات.

سيعتمد نموذج الصحة في القدس الشرقية على الاحتفاظ بحسنات النظام الحالي، وسيستخدم الآليات المالية والتنظيمية الحالية، وسيقدم عنصراً من التنافس الإيجابي على العقود والخدمات الصحية. وسيكون هذا الوضع مستمراً ومجدياً في ظل الظروف الحالية للقدس الشرقية، أو في ظل السيناريو السياسي المتوقع حصوله بوجود دولتين متجاورتين وعاصمتين مستقبليتين. كما سيستفيد ويقوي إمكانات المستشفيات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الصحة الخاصة في القدس الشرقية، وسيشكل نظاماً أكثر فعالية من ناحية اقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. بالنهاية، سوف ينتج عن هذا النظام خدمات رعاية صحية أولية ووقائية محسنة وشاملة.

### الهدف رقم ٢:

تحسين مؤسسات الخدمات الصحية الحالية (الأولية، والثانوية، والسريية).

### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثاني:

تحسينات على كفاءة وفاعلية مؤسسات خدمات الصحة الحالية (الأولية، والثانوية، والسريية). وتستلزم هذه التحسينات ما يأتي:

- تطوير الموارد البشرية وتحسين التعاون مع مؤسسات خدمات الصحة الثانوية والسريية.
- تحسين جودة الرعاية الصحية الأولية من خلال تقوية الجهات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية.
- تعزيز جودة الرعاية الصحية الثانوية والسريية عن طريق تحسين كفاءة عمليات المستشفيات ودعم برامج التخصص الطبي.
- تطوير التعليم لمختصي الرعاية الصحية، وخاصة الممرضين والأطباء في المجالات الأولية التالية: طب العائلة، وعلم الأورام، ومعالجة الحروق، والفشل الكلوي، والرعاية الحرجة، وجراحة المخ والأعصاب للأطفال، وعلاج التنفس، وعلم الأمراض، وتمريض العناية للملطفة، والقبالة.
- تعزيز التعاون ما بين جهات تقديم خدمات الصحة وتطوير نظام معلومات إدارة الصحة في مؤسسات الصحة الأولية والثانوية.
- تطوير خدمات الطوارئ.
- تعزيز خدمات الصحة النفسية في القدس الشرقية.



تصوير: كريثف أد

### القضايا الرئيسية

كانت القدس حتى عام ١٩٩٣م المركز الثقافي الرئيس في الأراضي الفلسطينية غير أن دورها بدأ في التراجع بعد أن أغلقت المدينة بالحواجز ، وبعد ذلك بجدار الفصل العنصري. وقد كان للقمع الإسرائيلي المتنامي ضد النشاطات الثقافية في القدس، مثل القرار بحظر الاحتفال بالقدس عاصمة للثقافة العربية، دور كبير في تسليط الأضواء على المصاعب الجمة التي تواجه هذا القطاع الحيوي. وترتب على ذلك ازدياد النشاطات الثقافية في مراكز أخرى كرام الله بسبب البنية التحتية الضعيفة في القدس. وهناك نقص في البنية التحتية التي تمكن من تفعيل النشاطات الثقافية ، ولا يوجد مركز ثقافي شامل يمكنه أن يستوعب الاحتياجات الثقافية، ويساهم في تشكل هوية المدينة. بعض الموارد الثقافية بشكل نسبي، مثل وجود عدد من المتاحف في المدينة، لكن هناك غياب للمتحف الثقافي. وإذا استثنينا متحف دار الطفل العربي والمتحف الإسلامي في الحرم الشريف اللذين لا يكونان متاحين أمام الزوار بشكل منتظم مع افتقارها لكثير من الإمكانيات، فإن متاحف الأخرى تتركس حالة الاغتراب الثقافية الفلسطينية لأنها تنفي وجهة النظر الفلسطينية عندما تقدم التاريخ.

### الاستجابات الإستراتيجية

أ- تطوير قاعدة معلومات لاحتياجات الرفاه الاجتماعي والخدمات المتوافرة في القدس الشرقية.



تصوير: محمود عليان

تقترح هذه الإستراتيجية إجراء تقييم معمق لبرامج الرفاه الاجتماعي ونشاطات المؤسسات المقدسية بالمقارنة مع احتياجات السكان. واعتماداً على نتائج التقييم، سيتم تطوير تدخلات جديدة مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم التحقق من المعلومات حول حجم الدعم المستخدم في البرامج ونشاطات مزودي خدمات الرفاه الاجتماعي ومصادره.

ب- تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات الفلسطينية القائمة، التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية

الإستراتيجية هنا تتعلق ببرامج تمكين وبناء القدرات للمؤسسات والمجموعات التطوعية في سبيل تحسين الفعالية والكفاءة. ويرتبط ذلك أيضاً بتحسين البنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي إلى الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، والدعم النفسي-الاجتماعي إلى الأطفال، بالإضافة إلى المؤسسات التي تركز على تخفيض مستوى العنف على أساس النوع الاجتماعي في القدس.

ت- توسيع التنوع ومجال الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل المؤسسات الفلسطينية

حالياً، لا تستطيع المؤسسات الفلسطينية توفير الخدمات الكافية نتيجة لضعف الفعالية، ونقص الطواقم المتخصصة، وعدم القدرة على توفير مختلف الخدمات. على سبيل المثال، بالرغم من حقيقة أن المؤسسات الفلسطينية توفر خدمات الصحة النفسية والعلاج وإعادة التأهيل إلى مدمني المخدرات، إلا أنها لا توفر مساعدات إلى الفقراء أو كبار السن فيما يتعلق بمخصصات البطالة، أو مخصص الشيخوخة. وتتعلق هذه الإستراتيجية بتمكين وبناء قدرات المؤسسات من أجل توسيع خدماتها الاجتماعية وتنويعها.

وربما هذا يتضمن برامج خلق فرص العمل، بالإضافة إلى تمكين وبناء قدرات طواقم المؤسسات. وبالنظر إلى عدم القدرة على منافسة نوع الخدمة الاجتماعية التي توفرها المؤسسات الإسرائيلية إلى المواطنين اليهود، فهناك ثمة حاجة لتوفير مساعدات قانونية لتمكين المقدسيين من المطالبة بحقوقهم. وسنعالج ذلك لاحقاً تحت إطار الاستجابات الإستراتيجية في مجال المواطنة وحقوق الإنسان.

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الأول:

أ- تطوير عمل المؤسسات النشطة في مجال حماية وترميم التراث المعماري والثقافي في المدينة

تؤدي مؤسسات التراث المعماري والثقافي في الوقت الحاضر دور الدولة فيما يتعلق بحماية التراث الأثري وترميمه. ولا شك في أن دور هذه المؤسسات مهم جداً في الحفاظ على التراث العربي في المدينة، وهذا الأمر حيوي لمواجهة محاولات استيعاب الهوية واحتوائها ومحاولات محو الثقافة والتراث الفلسطيني.

## ٢- الهدف الثاني:

تعزيز البنية التحتية الثقافية في القدس الشرقية

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثاني:

أ- تطوير المراكز الثقافية القائمة. يوجد عدد من المراكز الثقافية العامة المتخصصة في العروض الفنية والفنون الجميلة في القدس. وتحتاج هذه المراكز أن تطور عملها، وأن تحدّث برامجها، وتوسع دائرة جمهورها.

ب- تطوير عمل المتاحف والمكتبات. معظم المتاحف بحاجة إلى توسيع، وتتطلب بنية تحتية مناسبة. إضافة إلى ذلك، تحتاج هذه المتاحف إلى خبراء وأساليب مناسبة لعرض محتوياتها. ومن المهم أن تؤدي المتاحف دوراً مركزياً في تقديم الخطاب العربي الفلسطيني من أجل المساهمة في تشكيل الهوية. إقامة شبكة متاحف القدس أمر مهم للتحسينات والاستدامة.

وجدير بالذكر بالتنويه أن المكتبات الفلسطينية بحاجة إلى أن تلبي احتياجات الجمهور العام، وأن توفر الكتب والمعلومات حول المواضيع المرتبطة بالقضايا الفلسطينية. كما يتوجب على هذه المكتبات أن توفر برامج تستطيع أن تشجع على القراءة، وبخاصة في قطاع الشباب الذي ينبغي أن تضعه في بؤرة استهدافها. ويمكن تعزيز إمكانية وجود عدد كبير من المكتبات عبر إقامة شبكة لمكتبات القدس، بالإضافة إلى إقامة مكتبة وطنية مركزية.

ج- التشبيك بين المؤسسات التي تتخصص في مجال معين وتطوير آليات عملها، وضمان تكاملها

وبطبيعة الحال فإن مجال المؤسسات الثقافية سيتسع وستضعف نشاطاتها وأثارها الإيجابية عبر تطوير آليات للتكامل والتنسيق. وسيقلل ذلك من الآثار السلبية للمحاولات المنفردة والمشتتة.

وتعاني المدينة من عدم وجود مكتبة وطنية مركزية. فمكتبة البلدية تحت إشراف بلدية القدس - وهي لا توفر كتباً مهمة عن التاريخ الفلسطيني أو عن القضية الفلسطينية أو عن عمق ارتباط الشعب بوطنه، استخدمت بشكل أساسي للترفيه. وبقية المكتبات في المدينة تخضع إما للملكية أجنبية أو أنها تعاني من الضعف من ناحية القدرات، أو تكون متخصصة جداً (تركز مثلاً على اللاهوت أو الآثار). وبذلك فهي غير مؤهلة لتقديم الخدمات إلى الجمهور العام. فهي تعاني من نقص البرامج التي تساعد في تشجيع القراءة، وبخاصة في صفوف الشباب.

أما سائر المكتبات الفلسطينية، مثل مكتبة المسجد الأقصى فهي متخصصة. وهناك مكتبة واحدة خاصة فقط هي مكتبة فهيم الأنصاري التي تخدم العديد من طلبة المدارس والجامعات، وهناك مكتبات أخرى عامة أو شبه عامة أو متخصصة، مثل المكتبات البريطانية والألمانية والأمريكية ومكتبة الدومنيكان التابعة جميعها إلى كليات الآثار. ويتعذر الإفادة من محتويات هذه المكتبات دون تنسيق مسبق مع إدارتها.

وفي الجانب الآخر، عملت إسرائيل وبشكل سريع على إقامة خطاب ثقافي وتراثي إسرائيلي، وبخاصة في البلدة القديمة وسلوان. أما المحاولات لترميم البلدة القديمة والحفاظ على ملامحها العربية من قبل مؤسسات فلسطينية، فقد واجهت رفضاً من قبل بلدية القدس وسلطة الآثار الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإن أحد التحديات التي تواجه قطاع الثقافة يكمن في إيجاد طريقة فعالة لدمج النشاطات الثقافية للقدس مع الخطط الوطنية لوزارة الثقافة الفلسطينية ووزارة الآثار والسياحة الفلسطينية، وبذلك يمكن ضمان عدم استثناء القدس من الخطط الوطنية. وستأخذ عملية التكامل والدمج هذه بعين الاعتبار الخصائص المميزة للمدينة. لذلك، فإن التنسيق والدمج سيضمن الهيئة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مما يعطي حساً أن القدس هي جزء من خطة وطنية شاملة في صفوف المهنيين العاملين في مجال الثقافة في القدس. وهذا بدوره سيحفز الحس أن جدار الفصل العنصري لن يخلق ثقافة معزولة أو خاصة في القدس بل ثقافة وطنية عامة تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه هذا القطاع: القوانين والإجراءات التمييزية والمنحازة التي تفرضها سلطات الاحتلال، ونقص في الرؤية الثقافية وفي آليات تنفيذها، وبنية تحتية ضعيفة وحاجة إلى الاستثمار، وعدد ضئيل جداً من المراكز الثقافية النشطة، وغياب التنسيق والموازنات الشاملة، وقيود على حرية الوصول، ونقص في التنوع والانعزال، وتدهور القطاع المرتبط بتآكل الهوية المقدسية الفلسطينية.

## الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### ١- الهدف الأول:

الحفاظ على التراث الثقافي للقدس الشرقية وحمايته.

### ٣- الهدف الثالث:

تحسين حرية الوصول إلى الثقافة وزيادة مجال النشاطات الثقافية في القدس الشرقية

#### الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثالث:

أ- إقامة مراكز ثقافية في محيط القدس الشرقية.

توسيع النشاطات الثقافية إلى المناطق المحيطة بالقدس مهم جدا لربط الناس بالقدس وهويتها. لذلك، يجب زيادة عدد المراكز الثقافية وإقامتها في الأحياء (مثل سلوان، وبيت حنينا، وصور باهر وبيت صفافا) بدلا من تحديد المراكز الثقافية الكبيرة وقصر وجودها على مركز المدينة.

ب- خلق جيل جديد من الفنانين والمبدعين

يجب منح الجيل الجديد من المبدعين في مختلف المجالات الثقافية الفرص للدراسة، بالإضافة إلى منحهم المنافذ للتعبير الإبداعي. ويمكن إنجاز ذلك عبر إقامة نوادٍ ثقافية وتنظيم مخيمات ثقافية وترويج التبادل الثقافي دولياً.

### ٧،٢ مجموعة التنمية الاقتصادية

يوجد ثلاثة قطاعات ضمن مجموعة التنمية الاقتصادية: الاقتصاد، والسياحة والإسكان.

#### القطاع الاقتصادي

##### القضايا الرئيسية

يعاني الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية من قاعدة ضيقة تتشكل من السياحة والمبيعات بالفرق والورشات الصغيرة. ويشكل العمل في إسرائيل المصدر الأساسي للدخل حيث يصل إلى ما يقرب من ٢٥% من القوى العاملة في القدس الشرقية. وتشير البيانات إلى هبوط في غالبية النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى اعتماد كبير على إسرائيل في التجارة والتشغيل وتوليد الدخل. وتعاني المدينة أيضا من السياسات الإسرائيلية التمييزية والمتحيزة فيما يتعلق بتدهور الخدمات العامة والمرافق الأساسية المتوافرة للسكان الفلسطينيين في القدس، أو عبر القيود المفروضة على الفلسطينيين في مجال تراخيص البناء والتوسع الإسكاني.

وكما هو الحال في القطاعات الأخرى، فإن العوامل التي ساهمت في الهبوط الاجتماعي والاقتصادي تتضمن معوقات أمام التحسن الاقتصادي فرضتها السلطات الإسرائيلية. فقد تدهورت الظروف بعد العام ٢٠٠٠ بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وتصاعد الإجراءات الإسرائيلية التعسفية. وأضحت القدس مثقلة بالسياسات الضريبية التي تستهدف النشاطات التجارية مما أدى إلى تراكم الديون. وأدت الاغلاقات وعزل المدينة عن محيطها إلى الاعتماد على إسرائيل في التجارة والتشغيل وتوليد الدخل.

وقد زاد الوضع تدهوراً بسبب الفرص والموارد المحدودة وقلة المؤسسات المالية لتمويل النشاطات التجارية والعقارية وتوفير القروض الشخصية للأفراد والمشاريع الاقتصادية. كما أن هناك نقصاً عاماً في الخدمات التجارية ومرافق البنية التحتية مع تكلفة عالية لمثل هذه الخدمات، مما أدى إلى تقليص قدرة المنتجات المصنعة الفلسطينية على التنافس والصمود في وجه المنتجات الأخرى. وكذلك أدى عدم الانتظام في توفير الخدمات إلى ازدياد المصاعب أمام النشاطات التجارية والصناعية داخل المدينة.

أما التحديات الأخرى التي تواجه القطاع الاقتصادي فتتضمن: المناخ الاستثماري الضعيف ودرجة متدنية من الاستثمار، وتسرب رأس المال إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية أو إلى الخارج، وضعف التنسيق بين مختلف القطاعات، وبخاصة السياحة، والتعليم والاقتصاد والتمويل، بالإضافة إلى فقدان خدمات العمال من الضفة الغربية. كل هذه العوامل أدت إلى ضمور الخاصية التفضيلية للقدس كمركز اقتصادي رئيسي للفلسطينيين.



تصوير: جورج عازر، بإذن من UNDP

#### الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

##### الهدف الأول:

تحسين خدمات تطوير الأعمال في القدس الشرقية

#### الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الأول:

أ- توفير مساعدات فنية ومالية للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تدعم تطوير القطاع الخاص في القدس الشرقية ومن ضمنها:

- غرفة التجارة والغرفة التجارية الفلسطينية-الأوروبية والغرفة التجارية الفلسطينية-الألمانية
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية
- الأوقاف الإسلامية
- الجامعات المحلية
- الكنائس والمؤسسات الدينية
- الاتحادات الصناعية والتجارية

ب- إقامة قاعدة بيانات شاملة حول القطاع الاقتصادي في القدس الشرقية

أحدى الخطوات الأساسية الضرورية لتحسين القدرة التنافسية في توفير قاعدة بيانات حول النشاطات الاستثمارية، تزود المستثمرين وأرباب الأعمال بالمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وجدوى المشاريع في

مؤسسات الإقراض العاملة في القدس، وهناك حاجة لتنسيق جهودها. سيتحقق ذلك عبر مساعدة تلك المؤسسات في تطوير الوعي في مجال الإقراض وتوفير أساليب عملية لحل مشكلات الديون العالقة، وتوفير التمويل المناسب للصناديق الداعمة للمشاريع الصغيرة. ويجب أن يترافق ذلك مع تدريب رجال الأعمال والرياديين مع توافر خطط للإقراض من أجل تحديث القدرات التسويقية والإدارية للمنشآت الاقتصادية. وهناك حاجة إلى إقامة حاضنات للمشاريع من أجل تشجيع الرياديين في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويجب الاعتماد في هذا المجال على الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد رائدة في هذا المجال.

ب- التشبيك بين مختلف القطاعات الاقتصادية (التصنيع، والتجارة، والخدمات)

سيتم انجاز التشبيك عبر تنظيم حملات من أجل تشجيع رجال الأعمال على المشاركة في المعارض والمؤتمرات المحلية. ستخدم الحملات في تسهيل الاجتماعات بين التجار والمسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات الدعم الأخرى، مثل غرف التجارة والاتحادات الصناعية ومركز التجارة الفلسطيني.

ج- تعزيز التشبيك الاقتصادي الإقليمي والدولي

يجب تشجيع السفارات ومكاتب المثلثات والجاليات الفلسطينية في الخارج على دعم وتسويق القدس كمركز جذب سياحي وتجاري وتنظيم حملات إعلامية وترويجية.

وفي سبيل توسيع شبكة التجار والمصنعين المحليين مع المؤسسات العاملة في الأسواق الإقليمية والدولية، هناك حاجة لتسهيل وتمويل مشاركة التجار ورجال الأعمال المقدسيين في نشاطات خارجية، تسهم في توسيع عملية تسويق المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية.

#### ٤- الهدف الرابع:

تطوير روح الريادة لدى السكان، خاصة الشباب والرياديين

الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الرابع:

وفق الإستراتيجية الأولى في الهدف الاستراتيجي الثالث.

الأسواق المحتملة. وسيكون من الضروري جمع المعلومات من الدراسات حول السوق في منطقة جـ من أجل تسهيل فهم احتياجات السوق. وهناك حاجة أيضاً لتوفير بيانات حول حجم المرافق والإبداعات ومعلومات أخرى تتعلق بسكان القدس من أجل تقويم الخدمات المقدمة للمصنعين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

#### ٢- الهدف الثاني:

تحسين القدرة التنافسية للمصنعين

الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثاني:

أ- توفير مساعدات فنية ودعم لوجستي لمؤسسات القطاع الخاص.

بسبب الغياب القسري للمؤسسات الحكومية الفلسطينية، هناك حاجة ماسة إلى الخدمات الداعمة والدعم اللوجستي. ويجب التركيز في هذا المجال على دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، والمؤسسات الفلسطينية شبه الرسمية والمؤسسات الدينية التي يمكنها أن تدعم النمو الاقتصادي في منظمات القطاع الخاص. سيتضمن الدعم توفير خدمات من أجل تطوير الأعمال، بما يشتمل عليه من خدمات الاستشارات والخدمات اللوجستية. وسيتم توفير المعلومات المتعلقة بالأسواق واحتياجاتها، بالإضافة إلى التدريب. وستتطلب ذلك إقامة مراكز تدريب مهني وفني يمكنها أن توفر برامج عالية المستوى في مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة ومهارات التسويق من أجل إعداد الشباب لفرص عمل أفضل. وهذا يتطلب إجراء دراسة لتقييم الاحتياجات التدريبية الخاصة بالتجار والمنتجين. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى ضمان للقروض المقدمة للسكان والمؤسسات في القدس من قبل المؤسسات المالية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب تشجيع البنوك في الأراضي الفلسطينية المحتلة على توسيع خدماتها وتوفير تسهيلات ائتمانية.

#### ٣- الهدف الثالث:

توسيع حصة السوق للمنتجين والتجار المقدسيين

الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثالث:

أ- توفير تمويل ضمن شروط ميسرة نسبياً ومقروناً بمساعدات فنية.

سيتم تنفيذ الإستراتيجية عبر توسيع نشاطات مؤسسات الإقراض الصغير القائمة. ويجب تعزيز دور

يوجد في القدس ما يقرب من أربعين فندقاً تحتوي على ٢٠،٠٠٠ غرفة. منها ٧٠٠ غرفة مغلقة بسبب أوضاعها الصعبة. وفي مختلف مراحل سلسلة القيمة، يوجد حاجة ماسة إلى تحديث البنية التحتية السياحية وتطويرها في القدس الشرقية، وهذا يتضمن الحاجة لزيادة عدد الغرف الفندقية، بالإضافة إلى تطوير المرافق والخدمات الداعمة، مثل المطاعم والمقاهي والمسارح الثقافية. يجب الحفاظ على استدامة البنية التحتية الضرورية وتطويرها لدعم صناعة ومنتجات سياحية قابلة للحياة. ويعاني المقدسيون من صعوبات حمة بسبب إجراءات وسياسات التخطيط والترخيص الإسرائيلية فيما يتعلق بتشييد بنايات أو القيام بأعمال الترميم وبالتالي تعاني البنية التحتية والخدمات السياحية من تدهور حالتها نتيجة لذلك. ويشكل ذلك تناقضاً واضحاً مع البيئة الداعمة الموجودة في القدس الغربية حيث تتميز البنية التحتية السياحية بالتطور والتحديث المستمر. وبالتالي تحصل القدس الشرقية على نسبة صغيرة وغير متكافئة من العائدات السياحية حيث يقوم السائحون في أغلب الأحيان بالمبيت وتناول وجبات الطعام في المرافق السياحية في القدس الغربية.

كما واعتمدت القدس الشرقية واستفادت في السابق من السياحة الداخلية المحلية من حيث الزوار الذين كانوا يقصدونها من الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف زيارة الأماكن الدينية وأيضاً لأهداف التجارة والتعليم والرحلات المدرسية أو لزيارة الأهل والأصدقاء أو تلقي العلاج. إلا أن القدس الشرقية حرمت منذ العام ٢٠٠٠ من الاستفادة من أسواقها السياحية المحلية نتيجة للإغلاقات الإسرائيلية والقيود المفروضة على حرية التنقل، إلى الحد الذي أوشك معه سوق السياحة المحلي على التلاشي تماماً.

من التحديات الأخرى التي تواجه قطاع السياحة استراتيجيات التسويق غير المتناسقة أو المنسجمة. وقد تم تصنيف مناطق التركيز السياحي في القدس الشرقية على أنها مناطق درجة «أ» من قبل البلدية بحيث تخضع المرافق السياحية التي تتخذ من هذه المناطق مقراً لها لضرائب مرتفعة بينما تتلقى الحد الأدنى من الخدمات بالمقابل. ولا يخفى على الزائر ومنذ اللحظة الأولى مدى الإهمال الذي تعاني منه هذه المناطق الأمر الذي يطرح تحديات أساسية قد لا يسهل إدراكها مباشرة أمام الشركات والمرافق السياحية.

وكما سبق وذكر في القطاع الاقتصادي فإن الشركات في القدس الشرقية تعاني من بيئة غير داعمة وغير مشجعة على الأعمال بالموازاة مع محدودية الوصول إلى التمويل والتسهيلات الائتمانية والقروض. ويضاف إلى هذه التحديات قضايا مثل تسرب رؤوس الأموال ورأس المال البشري والقيود المفروضة على حرية الوصول والحركة والتي تؤثر سلباً على السياحة الداخلية والعمال على حد سواء بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الأراضي وضعف شبكات الدعم المؤسسي لمؤسسات القطاع الخاص.

ولكن على الرغم من هذه التحديات يتميز قطاع السياحة في القدس الشرقية بإمكانيات كبيرة لكسب حصة أكبر من السوق السياحي من خلال تنوع المنتجات السياحية ومنح السياح فرصة التمتع بزيارة مميزة وفريدة تتميز بأصالتها.



تصوير: كريستف آد

### القضايا الرئيسية

القدس هي مهد الديانات السماوية الثلاثة، ومليئة بالمواقع الدينية المقدسة والثروات الأثرية. وهي موقع جذب عالمي للزوار. وتعد السياحة التي يدار معظمها في إطار مشاريع عائلية، المصدر الأساسي لبقاء اقتصاد القدس وصموده بما توفره من فرص للعمل وتوليد للدخل. إن ما يقرب من نصف الفنادق وغالبية البنى التحتية السياحية والأطراف المشاركة الرئيسية ومشغلي الرحلات السياحية والحافلات السياحية والأدلاء السياحيين موجودون في القدس. لكن الصناعة السياحية في القدس الشرقية صغيرة نسبياً، وبخاصة عند مقارنتها بالمنافسين الإسرائيليين في القدس الغربية.

ففي حين بقيت القدس الشرقية القاعدة لزودي الخدمات التجارية السياحية المباشرة، فقد استمر الجمود في مجال التطوير السياحي لعقود عدة، وذلك تحديداً بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر وإجراءات الترخيص والسياسات والأنظمة القاسية. تقليدياً، اعتمدت السياحة في القدس الشرقية إلى حد كبير على سوق السياحة الدينية المسيحية التي تعتبر موسمية حيث تتركز في الفترة بين آذار ونيسان وشهري أيلول وتشرين الثاني ولكن في ظل الإجراءات الإسرائيلية القمعية، هُمشت السياحة في القدس الشرقية وحُصرت في الأماكن الدينية الرئيسية في المدينة.

## الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### ١- الهدف الأول:

تحسين تنافسية القدس الشرقية في قطاع السياحة

### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الأول

أ- رفع جودة المنتجات والخدمات السياحية

يجب تحسين ورفع مستوى الراحة وجودة الخدمات والابتكار في القطاع السياحي. فالموارد البشرية الحالية تتطلب تدريباً وزيادة في التخصص، بحيث يتم استهداف إدارة وموظفي الفنادق والمطاعم والأدلاء السياحيين وشركات السياحة الواردة بشكل خاص. كما أن هناك حاجة لزيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية (جانب العرض)، والأطراف الرئيسية ذات الصلة بالقطاع (جانب الطلب). ولا بد من تطوير الدورات التدريبية وتوفير مناهج أكثر ملائمة تغطي جوانب محددة من التخصصات ذات الصلة وذلك لتسهيل عملية الاستيعاب السلس والسريع للخريجين في سوق العمل السياحي. وينبغي كذلك تطوير ظروف عمل منافسة لمنع تسرب الخريجين والمهنيين الذي يفضلون العمل في إسرائيل بسبب الرواتب العالية والاستقرار الوظيفي.

ب- تطوير وتسويق منتجات وخدمات سياحية أصيلة وإبداعية ومتنوعة

لا شك في أن تنوع الرزم السياحية وإدراج مواقع أكثر أصالة للسياح، سيزيد من حصة القدس الشرقية في السوق. ومن هنا يجب استغلال الموارد المتوافرة، مثل المواقع والمباني التاريخية، والمقامات الصوفية، والمباني الصليبية والملوكية. ويجب الاهتمام بإيلاء أولوية لتطوير مواقع البلدة القديمة وأسواقها وإعادة تأهيلها. ولا بد من دمج وتضمن الفعاليات والنشاطات الثقافية في الرزم وبرامج الزيارات السياحية بما في ذلك التمتع بجماليات القدس كمكان يمكن من خلاله معايشة التاريخ والتفاعل مع الفلسطينيين وتجربة الثقافة والأطعمة والموسيقى والفن الفلسطيني. ويجب تطوير ودعم وترويج مثل هذه النشاطات الثقافية في مجالي السياحة الداخلية المحلية والخارجية الأجنبية.

ج- تطوير البنية التحتية السياحية في القدس الشرقية وتحديثها

الإستراتيجية تتضمن: (١) إعداد خطة متوسطة إلى طويلة الأمد من أجل تطوير السياحة في القدس الشرقية؛ (٢) زيادة عدد الغرف ومرافق الإقامة؛ (٣) زيادة وتنوع المرافق السياحية، بما يتضمن دعم البنية التحتية مثل المراكز الثقافية ومراكز الفنون والحرف والمطاعم والمتاحف؛ (٤) تحديث أسطول النقل السياحي وتوسيعه.

د- دعم القطاع الخاص وبناء المؤسسات

إستراتيجية هذا القطاع تتضمن: (١) الدور النشط للقطاع الخاص في مجلس السياحة الفلسطيني، وهي عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص تكون مسؤولة عن قيادة جهود التسويق والترويج للأرض الفلسطينية المحتلة كوجهة سياحية. وتبدو الحاجة ملحة لإقامة وحدة خاصة لتطوير السياحة والترويج في القدس الشرقية في إطار مجلس السياحة الفلسطيني؛ (٢) دعم مؤسساتي وبناء قدرات جمعيات القطاع الخاص من أجل توفير مظلة حماية لحقوق الأعضاء في الجمعيات، وتطوير قطاعاتهم الفرعية وقطاع السياحة؛ (٣) توفير دعم قانوني ومناصرة عبر إقامة مكتب، أو التعاقد مع شركة متخصصة تقوم بالمساعدة في الاستثمارات والتراخيص والقضايا البلدية؛ (٤) تدريب وتطوير الموارد البشرية في إدارة الفنادق والطواقم والأدلاء ومديري المطاعم ومشغلي الرحلات السياحية؛ (٥) تسجيل والتطوير التنظيمي للاتحادات التي تعمل في مجالات مرتبطة بالسياحة؛ (٦) حرية الوصول إلى التمويل والتسهيلات الائتمانية.

### ٢- الهدف الاستراتيجي الثاني:

الدفاع والسعي للنشط لتحقيق مناخ جيد ومستدام للمشاريع الراجعة والمسؤولية اجتماعياً وتشجيع المشاركة الكاملة لصناعة السياحة والمجتمع

### الاستجابة الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثاني:

أ- تقليل نسب التسرب في إطار سلسلة القيمة السياحية

في سبيل القياس الدقيق للقيمة الناتجة عن السياحة من الضروري فهم ومعرفة الأوجه والطرق التي سينفق من خلالها السياح أموالهم حيث أن هذا الإنفاق سيكون له تأثيرات متدرجة على عدد كبير من القطاعات والصناعات الأخرى مثل موردي الأثاث والأقمشة للفنادق والمهندسون والمقاولون. ومن شأن مبادرة تجمع القدس السياحي أن تسهم في هذه العملة من خلال إنشاء قاعد بيانات مركزية تتضمن معلومات حول الموردين الفلسطينيين لقطاع السياحة والشركات ذات الصلة وبالتالي تحسين فرص التشبيك بينها والإنفاق المرتبك بسلسلة القيمة السياحية. تهدف هذه المبادرة إلى تسهيل التعاملات التجارية بين الموردين والشركات في كافة مفاصل ومراحل سلسلة القيمة السياحية مع إعطاء الأولوية للموردين من القدس أو من الضفة الغربية.

ب- تشجيع الاستثمار

يجب إقامة آلية لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة عبر الآتي: (١) تنسيق أقوى مع الوكالات التي تشجع التجارة والاستثمار مثل هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)؛ (٢) التخطيط لتنظيم مؤتمرات استثمار تسهل التشبيك بين المقدسين الذين يسعون إلى الاستثمار مع مستثمرين محليين وإقليميين ودوليين؛ (٣) إنشاء بوابة إلكترونية لتوفير المعلومات، والإعلان عن الفرص الاستثمارية في المدينة.



يعاني المقدسيون من أزمة إسكان حادة. فالكثافة السكانية في الأحياء الفلسطينية تعادل ضعفي مثيلاتها في الأحياء الإسرائيلية. وقد نفذت السلطات الإسرائيلية سياسات مشددة تحد من تطور الأحياء الفلسطينية. وإذا كان السكان الفلسطينيون يشكلون نسبة ٣٥٪ من مجمل عدد السكان في القدس (٤٩,١٠٠ عائلة) فإن عدد الوحدات السكنية الخاصة بهم لا تزيد عن ٢٠٪ (٣٧,٥٠٠ وحدة) من مجموع الوحدات السكنية القائمة. والجدول رقم (٦) أدناه يظهر تقسيم العائلات في القدس على أساس الكثافة السكانية والانتماء القومي للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧.

الجدول (٦): العائلات في القدس على أساس الكثافة السكانية والانتماء القومي في الفترة من ١٩٨٦-٢٠٠٧<sup>٢٩</sup>

العام	المجموعة السكانية	عدد العائلات الكلي (بالآلاف)	عدد الأفراد لكل غرفة (نسبة مئوية)			معدل عدد الأفراد لكل غرفة
			٣+	٢-١	لغاية شخص واحد	
١٩٨٦	إسرائيليون- يهود	٩٢,٢	١,٥	٤٠,٥	٥٨,٠	١,١
	فلسطينيون	٢٣,٠	٣٢,٦	٤٦,٤	٢١,٠	٢,٢
١٩٨٨	إسرائيليون- يهود	٩٧,٠	١,٧	٤٠,٥	٥٧,٨	١,١
	فلسطينيون	٢١,٧	٣٣,٧	٣٩,٠	٢٧,٣	٢,١
١٩٩٠	إسرائيليون- يهود	١٠١,٢	٢,٢	٣٩,٥	٥٨,٣	١,١
	فلسطينيون	٢٣,٦	٣٧,٢	٤٢,٥	٢٠,٢	٢,٣
١٩٩٣	إسرائيليون- يهود	١١٤,٣	٢,٧	٣٧,٦	٥٩,٧	١,١
	فلسطينيون	٢٨,٢	٣٢,٢	٤٧,٩	١٩,٥	٢,٢
١٩٩٥	إسرائيليون- يهود	١١٩,٧	٢,٤	٣٦,٢	٦١,٤	١,١
	فلسطينيون	٣٠,٩	٢٧,٨	٥١,٩	٢٠,٣	٢,٢
٢٠٠١	إسرائيليون- يهود	١٣٠,٥	٢,٣	٢٧,٣	٧٠,٤	١,٠
	فلسطينيون	٣٦,٦	١٦,٢	٦٤,٥	١٩,٣	١,٩
٢٠٠٣	إسرائيليون- يهود	١٣٧,٨	٢,١	٢٩,٣	٦٨,٦	١,٠
	فلسطينيون	٤١,٠	١٧,٥	٦٠,١	٢٢,٤	١,٨
٢٠٠٦	إسرائيليون- يهود	١٣٨,٠	١,٦	٢٦,٤	٧٢,٠	١,٠
	فلسطينيون	٤٥,٦	٢١,١	٦٠,٠	١٨,٩	١,٩
٢٠٠٧	إسرائيليون- يهود	١٣٨,٦	١,٨	٢٦,٤	٧١,٨	١,٠
	فلسطينيون	٤٩,١	٢٢,٧	٥٨,٠	١٩,٣	٢,٠

أدت السياسة المتعمدة للبلدية والمتمثلة في عدم إعداد خطط هيكلية للأحياء الفلسطينية إلى فرض إسرائيل لقيود مشددة على إمكانية حصول الفلسطينيين على رخص البناء أو القيام بإضافات على مساكنهم أو حتى القيام

بتعديلات بسيطة فيها وقد ترافق ذلك مع زيادة ظاهرة البناء بدون هذه التراخيص. ومن ناحية أخرى، قامت السلطات الإسرائيلية بتطوير أحياء ومستوطنات يهودية على الأراضي الفلسطينية التي صدرت منذ عام ١٩٦٧.



تصوير محمود عليان

ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان القوانين والمخططات الهيكلية الإسرائيلية العنصرية. وبالإضافة إلى هذه التحديات، يواجه الفلسطينيون تحديات من حيث: مصادرة الأراضي والمنازل وهدم المنازل والصعوبات المتعلقة بإثبات ملكية وتسجيل الأراضي ضمن النظام القانوني الإسرائيلي وصعوبات في الحصول على التمويل نظراً لضعف الموارد المالية مقارنة بالتكلفة المرتفعة للبناء والأراضي بالإضافة إلى تردد البنوك والمصارف في منح قروض وخدمات مالية للمستثمرين ورجال الأعمال الفلسطينيين في القدس الشرقية. ويضاف إلى كل ما سبق تحديات من حيث شح الأراضي المتوفرة للفلسطينيين لغايات الإسكان وغياب خطة شاملة تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار.

ويعدُّ الوضع الإسكاني داخل البلدة القديمة من القدس أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع. إذ إن ما لا يقل عن ٢٠,٥٪ من المنازل داخل البلدة القديمة ليست صالحة للسكن، وتحتاج إلى عملية ترميم كاملة. وقد احتسبت النسبة على أساس قياس وتقويم عدد من المؤشرات، المتعلقة بالرطوبة والإضاءة والتهوية وتوفير المرافق الأساسية مثل الحمام والمطبخ ونظام الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، هناك نسبة ٣٠٪ من المنازل التي تحتاج إلى إصلاح وترميم داخلي أو خارجي، ونسبة ١١,٤٪ من المنازل تحتاج إلى توسع أو إضافة غرف جديدة لها. وهناك نسبة ١٨,١٪ من المنازل فقط التي تصنف على أنها في وضع جيد. إضافة إلى ذلك، يجب الحفاظ على التراث المعماري في البلدة القديمة وترميمه من أجل الحفاظ على الهوية العربية للمدينة.



بإذن من الائتلاف الأهلي

## ب- الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### ١- الهدف الأول:

تحسين ظروف المنازل القائمة

### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الأول

إعادة تأهيل المباني المتضررة والوحدات السكنية وترميمها، وبخاصة في البلدة القديمة.

## مجموعة حماية حقوق الإنسان ٧،٣

يوجد ثلاثة قطاعات في إطار مجموعة حماية حقوق الإنسان: المواطنة والتخطيط الحضري والبيئة.

### قطاع المواطنة ٧،٣.١



تصوير: محمود عليان

### القضايا الرئيسية

كما ذكر سابقاً في القسم القانوني من تحليل الوضع القائم حول وضع المواطنة الحالي في مدينة القدس، فإن عملية ضم المدينة من قبل إسرائيل وفرض القوانين الإسرائيلية تشكل انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده وأحكام القانون الدولي العرفي الذي يمنع سلطة الاحتلال من تنفيذ تغييرات في التشريعات المطبقة في المناطق المحتلة، باستثناء حالات الضرورات الأمنية<sup>٢٠</sup>. وتسعى سلطات الاحتلال الاسرائيلية من خلال إجراءات القمع وإقدامها على ضم القدس الشرقية وفرض القوانين الإسرائيلية والعزل الكامل للمدينة عن محيطها الفلسطيني إلى تخفيض عدد الفلسطينيين وزيادة نسبة اليهود داخل المدينة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، عزلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مدينة القدس ومنعت الفلسطينيين من دخول المدينة أو الإقامة فيها إلا بتصريح. إضافة إلى ذلك، يتم استهداف الفلسطينيين بشكل يومي من أجل الضغط عليهم ليتركوا المدينة. وفي الوقت نفسه، تشجع سلطات الاحتلال المشاريع الاستيطانية وتمنح امتيازات إلى المستوطنين الذين يرغبون في الانتقال إلى القدس.

<sup>٢٠</sup> انظر المادة ٤٣ من اتفاقية لاهاي حول احترام القوانين والأعراف حول الحرب على اليابسة، ١٩٠٧.

تتضمن هذه الإستراتيجية إعادة تأهيل المباني السكنية بما يتفق مع القواعد والأنظمة الدولية من أجل تحسين ظروف الإسكان والظروف الحياتية للفلسطينيين في القدس. فمن المهم التركيز على الحفاظ على الصفات العربية للقدس، وبخاصة في البلدة القديمة. أما العائلات التي تضررت من أزمة الإسكان، فينبغي أن تتلقى دعم كافياً وقروض ميسرة، وبخاصة في البلدة القديمة. ويجب أن يحصل ذلك عبر مؤسسات مثل الجمعيات التعاونية ومؤسسة التعاون، وعبر ترميم المباني في البلدة القديمة.

## ٢- الهدف الثاني:

زيادة عدد الوحدات السكنية المتوفرة للفلسطينيين في القدس الشرقية

### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثاني

أ- دعم القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في قطاع الإسكان.

وهنا تتضمن الإستراتيجية دعم القطاع الخاص وتشجيعه من أجل الاستثمار في القدس، وتوفير الضمانات والتسهيلات المالية. تتوقع هذه الإستراتيجية إقامة آلية لضمان تمويل سهل وفعال على شكل شركة للتطوير العقاري ليتم إدارتها من قبل مهنيين. المهتمات الرئيسية للشركة وتتعلق بشراء الأراضي وإعداد المخططات الهيكلية والحصول على التراخيص، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وبناء المشاريع الإسكانية ليتم بيعها إلى المشترين المحتملين.

ب- تسهيل حرية الوصول إلى التمويل لأهداف الإسكان.

تتعلق هذه الإستراتيجية بتأسيس شركة تمويل في القدس من قبل مستثمرين مع تركيز على الرهن العقاري في القدس الشرقية. ويتضمن المقترح منح الفلسطينيين قروضاً إسكانية لشراء منازل أو للمبادرة ببناء أو ترميم المباني القائمة. الشركة وستمنح أيضاً تسهيلات مالية وقروضاً للمستثمرين والمقاولين. الإستراتيجية تتعلق باحتمال توسيع برامج الرهن العقاري القائمة والتمويل من قبل الجهات المانحة في الأرض الفلسطينية من أجل دعم مبادرات شبيهة في القدس الشرقية.

ج- دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع الإسكان وتطوير قدراتها.

منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإسكان تحتاج إلى الدعم. ولهذا تتضمن الإستراتيجية توفير مساعدات فنية وبرامج بناء للقدرات في هذه المنظمات من أجل توسيع نشاطاتها وتحسينه. وهناك العديد من المنظمات العاملة في قطاع التي ينبغي دعمها مثل: منظمات مثل مجلس الإسكان والتعاونيات الإسكانية.



بإذن من الائتلاف الأهلي

### الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثاني:

#### توفير الدعم القانوني

يسعى هذا التدخل لتخفيف العبء المالي المترتب على المقدسيين، بسبب تكاليف الخدمات القانونية، عبر الخطوات الآتية: توفير استشارات قانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتمثيل الضحايا أمام الجهاز القضائي الإسرائيلي؛ وتقديم القضايا إلى المحاكم؛ وتعبئة الطلبات الخاصة بالمؤسسات الإسرائيلية والمراسلات معها.

### ٣- الهدف الثالث:

معلومات موثقة وذات مصداقية لكشف الانتهاكات ضد حقوق الفلسطينيين في القدس

### الاستجابة الإستراتيجية تحت إطار الهدف الثالث:

إنشاء قاعدة قاعدة بيانات موحدة، وتنسيق عملية التشارك في المعلومات حول انتهاكات حقوق الفلسطينيين في القدس



تصوير: محمود عليان

في سبيل إنشاء قاعدة بيانات، سيكون من الضروري تحديد المؤسسات الفلسطينية التي ستكون مسؤولة عن توثيق الانتهاكات، ومعرفة أي من المؤسسات التي لديها الجاهزية والاستعداد لاستضافة مركز للمعلومات وقاعدة للبيانات وإدارتها. سيتم إجراء تقييم لهذه المؤسسات وسيتم التأسيس لعملية التنسيق ما بين المؤسسات المعنية والمهتمة.

### ٤- الهدف الرابع:

زيادة الوعي بين الفلسطينيين حول حقوقهم الإنسانية

التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المواطنة تشمل: القوانين والسياسات والخطط والإجراءات الإسرائيلية التي تهدد الحقوق الفلسطينية، وترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وهي تتضمن أموراً عديدة منها على سبيل المثال، طرد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المدينة. وقد أدى ذلك إلى تلاشي دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في المدينة. والتحدي الآخر يتعلق بغياب رؤية فلسطينية موحدة وشاملة فيما يتعلق باستراتيجيات حماية حقوق الفلسطينيين في المدينة والدفاع عنها، وغياب آلية لمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشرقية وتوثيقها، ونقص الإرشاد القانوني الفعال. ويتفاقم الوضع بشكل أكبر عند النظر إلى ضعف مستوى الدعم العربي والإسلامي والدولي وعدم فعاليته في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة ومطالبه العادلة إلى الحقوق الفلسطينية، إضافة إلى نقص الوعي في صفوف الفلسطينيين حول حقوقهم، مع ضعف مهارات المجتمع المدني في مجال المناصرة، وبخاصة من ناحية استخدام القانون الدولي وآلياته كعامل مؤثر يواجه قوانين الاحتلال وسياساته القمعية.

### الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

#### ١- الهدف الأول:

وجود منظمات حقوق إنسان فعالة ومهنية في القدس

#### الاستجابة الإستراتيجية تحت إطار الهدف الأول

تطوير قدرات نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان

يتحقق هذا الهدف من خلال بناء قدرات نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان بالتركيز على مجالات القانون الدولي والقانون الإسرائيلي وآليات التعامل مع القوانين والمعاهدات الدولية وتطبيقاتها؛ وإعداد دراسات وتقارير ومذكرات والتماسات القانونية؛ ومهارات الاتصال؛ والتفاوض وحل النزاعات؛ والمناصرة المحلية والدولية. وهذا كله يستدعي تشجيع المنظمات على تعزيز الأدوات الإدارية وآليات الحكم الجيد، وتطبيق أنظمة وإجراءات داخلية فعالة. كما ينبغي تشجيع الأعمال التطوعية في مجال حماية الحقوق بالتعاون مع الجامعات. مع وجوب دعم التنسيق والتكامل بين هذه المنظمات من أجل تشجيع تبادل المعلومات وتعزيز التضامن.

#### ٢- الهدف الثاني:

توفير خدمات قانونية وفنية ذات جودة عالية للفلسطينيين في القدس

## الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الرابع:

أ- تعزيز البحث والدراسات القانونية المتعلقة بانتهاكات حقوق الفلسطينيين في القدس

يتحقق هذا التدخل من خلال استخدام المعلومات المتوافرة في مركز المعلومات، بالإضافة إلى إجراء دراسات قانونية، وإصدار تقارير وأوراق مفاهيم حول قضايا محددة، وإصدار منشورات دورية حول الانتهاكات.

ب- زيادة الوعي حول حقوق الإنسان في صفوف الفلسطينيين في القدس الشرقية

لتحقيق هذا المطلب ينبغي تنظيم محاضرات وورش عمل تعالج الانتهاكات، وحماية الحقوق الفلسطينية، وإعداد كتيبات حول الحقوق الفلسطينية، وإصدار نشرات إلى منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، وإلى المواطنين، وترجمة الإصدارات والدوريات إلى اللغتين الإنكليزية والعبرية.

## هـ- الهدف الخامس:

تجنيد فعال للمجتمع الدولي في سبيل دعم حقوق الإنسان الفلسطيني في القدس الشرقية

## الاستجابات الإستراتيجية تحت إطار الهدف الخامس

أ- زيادة التغطية الإعلامية حول انتهاكات حقوق الإنسان في القدس الشرقية.

وهذا يتضمن تدريب الصحفيين والمهنيين العاملين في الإعلام حول تغطية انتهاكات الحقوق الفلسطينية، وإجراء مقابلات في الإعلام المحلي والدولي من أجل كشف الانتهاكات، وتأسيس منتدى للصحفيين من أجل معالجة الوضع، ونشر مقالات في الصحافة المحلية والأجنبية وإصدار مواد إعلامية حول أوضاع حقوق الإنسان في القدس.

ب- تفعيل استخدام مبدأ الولاية الدولية.

ويتحقق ذلك عبر الآتي: إجراء دراسة حول الولاية الدولية؛ وتقويم مستوى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من أجل الانخراط في العمل حول موضوع الولاية الدولية؛ وتحديد المؤسسات التي تمتلك الخبرات القانونية المناسبة؛ وتدريب المهنيين الفلسطينيين في مجال الولاية الدولية؛ ورفع قضايا ضد مسؤولين إسرائيليين مدنيين وعسكريين ممن شاركوا في انتهاكات خطيرة ضد الحقوق الفلسطينية في القدس أو ارتكبوا جرائم حرب، ورفع قضايا ضد شركات محلية ودولية ضد من شاركوا في انتهاك القانون الدولي في القدس المحتلة.

ج- برنامج الدعم والناصره

من أجل إطلاق برنامج ناجح، يجب اتخاذ الخطوات الآتية: حملة مناصرة محلية حول موضوع الأرنونا ومصادرة حقوق الإقامة، والجدار، والاستيلاء على الأراضي والمستوطنات؛ وتبادل المعلومات والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية؛ والمشاركة على مستوى القاعدة الشعبية؛ والتواصل مع الجاليات الفلسطينية في الخارج، وتنظيم حملات إعلامية خارج الوطن.

## قطاع التخطيط الحضري ٧،٣،٢



## القضايا الرئيسية

منذ عام ١٩٦٧، عملت الحكومة الإسرائيلية ومختلف وزاراتها، وبخاصة وزارة الداخلية ووزارة الإسكان ومؤسسات التنظيم والتخطيط القطاعية والمحلية وبلدية القدس والعديد من المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية بشكل دؤوب على تغيير شامل للعناصر الديمغرافية والجغرافية للقدس من أجل تحديد المستقبل الجيو-سياسي للمدينة. وقد شكل التخطيط والتنظيم الحضري أداة رئيسة لتحقيق الأهداف الجيو-سياسية، ألا وهي السيطرة على القدس التي تعتبر مدينة موحدة طبقاً للقانون الإسرائيلي.



بإذن من الائتلاف الأهلي

٩. الخطط التفصيلية للأحياء الفلسطينية التي قامت بلدية القدس بتصميمها تهدف إلى السيطرة وتقييد البناء الفلسطيني بدل أن تكون أداة للتنمية المجتمعية.

١٠. على سبيل المثال، يكشف تحليل المخطط الهيكلية لجبل المكبر أن الغالبية العظمى لاستخدامات الأراضي موجهة نحو تخصيص الأراضي كمناطق خضراء مفتوحة مع وجود مساحات قليلة من الأراضي لاستخدامات اجتماعية أو عامة أو للتطوير الاقتصادي. ومن المؤكد أن هذا المخطط سيؤدي في نهاية المطاف إلى مصادرة الجزء الأكبر من الأملاك الفلسطينية الخاصة في هذا الحي؛

١١. تهدف المخططات الإسرائيلية إلى تقييد البناء والتطوير الإسكاني، مع الحفاظ على صورة «القرية» في الأحياء الفلسطينية. فالكثافة المقترحة في المخطط إنما تصلح لتخطيط القرى والمستوطنات الزراعية، وليس في سياق التطوير الحضري.

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن معظم الأحياء الفلسطينية المخططة (ما يزيد عن ٦٠٪) لديها كثافة بناء بنسبة ٥٠٪ مع تقييد المباني في إطار طابقين فقط. وفي ١٤٪ من المنطقة المخططة، وصلت الكثافة إلى ٣٧,٥٪ وفي ٤٪ من المنطقة المخططة، وصلت الكثافة إلى ٢٥٪. ويبدو أن بيت حنينا وشعفاط الواقعة على الطريق الرئيس بين رام الله والقدس تحتوي فقط على كثافة تصل إلى ١٥٠٪، مما يسمح بالبناء لغاية ثلاث طوابق<sup>٣١</sup>.

وهذه الأرقام تقل بشكل صارخ عنها في المناطق اليهودية حيث ترتفع كثافة البناء فيها وتتراوح بين ١٣٠٪-١٣٦٪.

يمكن القول إن استخدامات الأراضي المخططة في المناطق الفلسطينية ليست كافية، ولا تلبي إحتياجات السكان. فما يزيد عن ٦٢٪ من هذه المناطق مخصصة للاستخدام العام مع نسبة ٤١٪ مخصصة كمناطق طبيعية مفتوحة. وتعد هذه الأرقام متطرفة طبقاً لأي معيار مهني عالمي للتخطيط الحضري أو حتى في إسرائيل. كما يوجد نقص كبير في الأراضي المخصصة للمباني العامة والمؤسسات وأهداف التنمية الاقتصادية، بما تتضمنه من مساحات تجارية وصناعية ومكاتب.

إن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التخطيط الحضري تتضمن: البنى الحضرية المعثرة والإهمال المتعمد للاقتصاد الحضري الفلسطيني بالإضافة إلى مصادرة ومحاولات تغيير معالم منطقة ما يسمى «الحوض القدس» (البلدة القديمة ومحيطها المباشر). ويعاني الفلسطينيون من نظام مواصلات عنصري يتمثل بنظام غير متطور وغير آمن وتدنى مستوى المواصلات العامة في المناطق الفلسطينية بما في ذلك عدم كفاية التواصل الحضري بين الأحياء الفلسطينية ونظام مواصلات غير كفؤ داخل المدينة والغياب الكامل لأي خطة شاملة لتطوير نظام المواصلات في القدس الشرقية بالإضافة إلى نقص كبير في الشوارع المعبدة ووجود حوالي ١٠٠٠ كم من الشوارع في القدس الشرقية ومحيطها بحاجة للتحسين والتطوير. ويضاف إلى ما تقدم المخططات والسياسات الإسرائيلية العنصرية، ونقص الخطط الهيكلية المقررة للقدس الشرقية.

٣١ القدس الشرقية، وضع التخطيط. مراجعة المخططات الهيكلية الحضرية في القدس الشرقية. القدس. غير شاليم. باللغة العبرية.



تصوير: محمد عليان

ويعدّ النقص في المخططات الهيكلية الحضرية، وتراخيص البناء والتنمية الاقتصادية مواضيع بالغة الأهمية بالنسبة للفلسطينيين في القدس. فهي تشكل المشاكل الرئيسية التي تعيق الحياة اليومية للسكان. وكما هو معلوم فإن قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام ١٩٦٥ ينظم الجوانب المتعلقة بالتخطيط والتطوير كافة، ويتحكم فيها ويفصل المبادئ التي تشكل أساس التخطيط والتطوير. ومن هنا ينبغي أن تكون هناك خطة هيكلية مفصلة من أجل الحصول على إذن لبناء منزل وتوسيع شقة أو إضافة شرفة أو تعبيد شارع أو

تطوير أراضٍ لأهداف اقتصادية أو عامة. وقد حُصصت نسبة ١٣٪ فقط من القدس الشرقية لاستخدام الفلسطينيين، وتحديدًا لأهداف الإسكان. أما الغالبية العظمى (٨٧٪) من القدس الشرقية فهي إما مصادرة بشكل مباشر (٢٥٪) أو غير مباشر (٢٢٪) أو غير مخططة (٣٠٪). فالفلسطينيون لا يستطيعون استخدام هذه الأراضي أو البناء عليها. وإجمالاً فإن المخططات الهيكلية الحضرية الإسرائيلية تهدف إلى:

١. زيادة عدد السكان اليهود عبر التطوير الإسكاني، ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية؛
٢. إعاقة النمو والتطوير في الأحياء الفلسطينية عبر تأخير عملية الموافقة على المخططات الهيكلية التي يقدمها الفلسطينيون لمدد طويلة؛
٣. منع توسيع الأحياء الفلسطينية عبر تحديد استخدامات الأراضي في الأحياء الفلسطينية، وتحويل مساحات واسعة منها إلى مناطق خضراء يحظر البناء فيها؛
٤. طبقاً للقانون الإسرائيلي، فإن تحديد الأراضي كمناطق خضراء يحول دون أي تطوير للأراضي. وفي العديد من الحالات، تترك هذه الأراضي كرصيد لتوسع المستوطنات الإسرائيلية وتطويرها في القدس الشرقية؛
٥. تقييد صارم لعدد المنازل الجديدة التي تبنى في الأحياء الفلسطينية من خلال تبني إجراءات تخطيط وتنظيم مشددة؛
٦. الحدود التنظيمية للأحياء الفلسطينية مقيدة في المناطق المبنية أصلاً.
٧. تعاني الخطط المقترحة للأحياء الفلسطينية عادة من نقص في برنامج مهني للخدمات الاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، الخطّة الرئيسية للقدس الأخيرة رقم ٢٠٠٠ (٢٠٠٩) والتي تغطي مجمل المدينة والقدس الشرقية لا تقترح برنامجاً كافياً للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي من أجل تطوير القدس الشرقية؛
٨. يقترح المخطط الهيكلية الحالي للقدس رقم ٢٠٠٠ زيادة الكثافة السكانية في الأحياء الفلسطينية القائمة من أجل تقييد فرص التوسع ومن أجل عدم تشجيع إقامة أحياء جديدة في المدينة خلافاً للمخططات لليهود الإسرائيليين؛

وتوفير دعم فني للسكان والتجمعات عبر تطوير مقترحات خطط وإعداد ردود على شكل مخططات أمام القرارات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، ستوفر الوحدة بناء القدرات للمؤسسات والمهنيين العاملين في مجال التخطيط. وتتضمن الوظائف الأخرى للوحدة العمل كمركز لنشر المعلومات حول التطوير الحضري في القدس، ومتابعة الخطط الإسرائيلية وتوثيقها وتحليلها وتنسيق حملات المناصرة ونشاطات بناء القدرات.

## الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### ١- الهدف الأول:

كشف السياسات الإسرائيلية التمييزية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية

### ٣- الهدف الثالث:

الإعداد للقدس لكي تكون عاصمة فلسطين

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الأول

التخطيط لأغراض المناصرة والتخطيط الفلسطيني البديل

تتعلق هذه الإستراتيجية بتطوير خطط حضرية كبديل عن المخططات الإسرائيلية. الهدف من هذه المخططات هو توسيع المناطق المخصصة للفلسطينيين لأهداف البناء. وفي الوقت نفسه، سيتم استخدام هذه المخططات البديلة لأهداف المناصرة وكشف السياسات التمييزية الإسرائيلية في هذا المجال. الخطط ستتركز على المناطق المهددة بالصادرة والمناطق غير المخططة والمناطق المصنفة كأراض خضراء.

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثالث:

تطوير إطار تخطيطي حضري فلسطيني للقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية

هذه الإستراتيجية طويلة المدى تتطلب مشاركة كافة الأطراف الفلسطينية المعنية في تطوير رؤية وأجندة تخطيطية للقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة.

## قطاع البيئة

٧.٣.٣

### القضايا الرئيسية

تُوفّر الخدمات البلدية كجمع النفايات الصلبة ، وإدارة المياه ومياه الصرف الصحي، والصحة العامة وإدارة الحدائق والمناطق الطبيعية، وغيرها في إطار منطقة مدينة القدس من قبل بلدية القدس.

وإذا قارناً بين المستوطنات والقدس الغربية من جانب والقدس الشرقية من جانب ثانٍ في مجال جودة البيئة ونوعية الخدمات المقدمة من طرف البلدية ، فسنجد أن ثمة فروقات كبيرة تظهر بين الجانبين، ولصالح الجانب الأول منهما، فالمناطق المأهولة بالسكان اليهود إجمالاً تحتوي على حدائق وبنية تحتية متطورة وشوارع مصممة بشكل جيد وتكون إجمالاً نظيفة بسبب التوفير المنتظم للخدمات. ومن الجانب الآخر، يمكن مشاهدة حاويات النفايات المكشوفة وإلقاء النفايات بشكل غير قانوني وتغطية ضعيفة لشبكة الصرف الصحي واستخدام أعلى للحفر الامتصاصية مما يظهر بوضوح الممارسات التمييزية العنصرية في التعامل مع الفلسطينيين.

وهناك تحديات إضافية تواجه الفلسطينيين، مثل: التخلص من مياه الصرف الصحي بدون معالجة، وتلوث الهواء والضوضاء من حركة سير المركبات، وتدني مستوى نظافة الشوارع وجمع النفايات، ونقص عمليات فصل النفايات والنفايات الطبية الخطرة، وعدم انتظام عمليات تزويد المياه في بعض المناطق، ونقص الحدائق المخططة والمشاهد الطبيعية، ونقص البيانات الفلسطينية حول جودة الخدمات البيئية. والمخاطر البيئية الرئيسية التي تتعلق بإدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة.

### ٢- الهدف الثاني:

دعم الفلسطينيين ضد السياسات الإسرائيلية عبر إجراءات تخطيط إسكانية واجتماعية واقتصادية

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثاني

أ- إعداد مخططات حضرية هيكلية ومفصلة في القدس الشرقية من أجل التعامل مع الاحتياجات الفورية للسكان

تتعلق هذه الإستراتيجية بإعداد مخططات هيكلية مفصلة من أجل زيادة المناطق المخصصة للفلسطينيين لغايات البناء والتطوير في القدس الشرقية، بالإضافة إلى تطوير خطة لإعادة تأهيل البلدة القديمة وترميمها، وتصميم إطار استراتيجي فلسطيني لتلبية احتياجات الإسكان في المدينة.

ب- تجميع وتشبيك الخبرات القانونية والخبرات في مجال التخطيط

تتعلق هذه الإستراتيجية بالجمع والتنسيق والتشبيك بين الخبرات القانونية ، وبين الخبرات التخطيطية من أجل توفير دعم فني منسق إلى الفلسطينيين في القدس الشرقية، بالإضافة إلى إقامة وحدة تنسيق للتخطيط الحضري ، وسيكون من مهماتها الرئيسية: التنسيق بين مختلف نشاطات التخطيط في القدس؛

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الأول



تصوير: محمود عليان

أ- إعادة فتح البحث حول معالجة مياه الصرف الصحي من القدس الشرقية

ب- توفير مكب نفايات صحي يمكن أن يخدم محافظة القدس بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لإدارة النفايات الصلبة

ج- تقليل كمية النفايات الصلبة الآتية إلى مكب النفايات عبر تشجيع مبادرات إعادة التدوير.



تصوير: محمود عليان

د- إطلاق حملات مناصرة واتخاذ إجراءات قانونية للحصول على خدمات بيئية أفضل، مع تركيز خاص على إغلاق مكب أبو ديس أو إعادة تأهيله من قبل السلطات الإسرائيلية (من مبدأ أن الجهة المسؤولة عن التلوث تكون مسؤولة عن الدفع لمعالجة الضرر).

## ٢- الهدف الثاني:

تحسين سلوكيات الفلسطينيين في القدس الشرقية في موضوع الرعاية البيئية

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثاني:

يتطلب ذلك تنفيذ مجموعة من المبادرات المجتمعية مع تدخلات في مجال التثقيف ، ونشر الوعي البيئي حول الموضوع. وستُوجه هذه التدخلات نحو المساعدة الفعلية في تنظيف الشوارع والأحياء من خلال جمع النفايات وأثارها السلبية ، وهذا يتيح الفرصة للتجمعات السكنية ويشجعها على التصرف بإيجابية وبروح المسؤولية حيال إدارة النفايات والرعاية في البيئة المحيطة.

## ٣- الهدف الثالث:

تحسين القدرة الفلسطينية في مجال التخطيط والإدارة البيئية في القدس الشرقية

ويُلاحظ أنه لا توجد محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي تخدم السكان القاطنين في القدس الشرقية. إذ يتم التخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة من القدس الشرقية وكذلك من المستوطنات الإسرائيلية في الجانب الشرقي من المدينة في الوديان التي تنحدر إلى الجهة الشرقية من المدينة. ومنها على سبيل المثال وادي الملق الذي تصب فيه مياه الصرف الصحي من المناطق الشمالية الشرقية، ووادي النار الذي تجري فيه المياه العادمة من المناطق الوسطى والجنوبية الشرقية. ويؤدي تسرب هذه المياه إلى تلويث الأراضي الزراعية من جهة وموارد المياه الجوفية من جهة أخرى.

أما النفايات فتؤخذ من مناطق القدس كافة إلى مكب النفايات في أبو ديس في الضفة الغربية أو تحرق محلياً أو بشكل غير رسمي في الحاويات. وقد صادر الاحتلال هذا المكب من الجانب الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، وهو يدار حالياً من قبل الشركة الإسرائيلية للتطوير الاقتصادي في مستوطنة معاليه أدوميم. وتبلغ مساحة الموقع حوالي ٤٣٠ دونماً، وهو يستقبل ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ طن من النفايات من القدس والمستوطنات الإسرائيلية القريبة. والموقع إجمالاً لا تتوافر فيه الشروط والمتطلبات الصحية، فهو يقع على أطراف أحد التلال شرقي أبو ديس، ولا يوجد حوله سياج كاف ، وآليات السيطرة على الترسبات والغازات فيه ضعيفة. ومن المؤكد أن هذه الترسبات ومياه الأمطار الملوثة بفعل النفايات في الموقع تتسلل إلى المياه الجوفية فتلوثها كما تلوث الوادي القريب الموقع.

ومن بين المخاطر أيضاً أن النفايات الطبية من المستشفيات (خاصة في القدس الشرقية) وبعض النفايات الخطرة كالبطاريات والمعادن الثقيلة السامة وحفاضات الأطفال تختلط مع النفايات المنزلية. مما يضيف من المخاطر الصحية التي تواجه جامعي النفايات غير الرسميين الذين لا يستخدمون ملابس واقية كافية.

ولا شك في أن الفلسطينيين مستبعدون تماماً من إدارة هذا الجانب الحيوي ، والتعاطي معه، ويظهر ذلك بوضوح في أمور عدة أبرزها: (١) نقص الوعي حول القوانين والأنظمة الإسرائيلية؛ (٢) نقص التوقعات بان يتم توفير خدمات كافية لسكان القدس الشرقية؛ (٣) تردد ومصاعب في الاتصال مع الجهات المختصة في بلدية الاحتلال عند إثارة القضايا والشكاوى المتعلقة بالجانب البيئي. ومعلوم أن العديد من هذه المشكلات التي تواجه القدس الشرقية هي نتاج عدم تطبيق إسرائيل لقوانين حماية البيئة بشكل كاف.

## الأهداف والاستجابات الإستراتيجية

### ١- الهدف الأول:

تقليل نسبة التلوث الذي يؤثر على الفلسطينيين في القدس الشرقية أو الآتي من القدس الشرقية



تصوير: جورج عازر - يادون من UNDP

## الاستجابات الإستراتيجية في إطار الهدف الثاني

يتطلب ذلك توفر ثلاثة عناصر:

أ- تطوير خطة إستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة للقدس الشرقية

ب- توفير قاعدة معلومات كافية من أجل تحسين التخطيط البيئي. يحتاج الفلسطينيون إلى بيانات مؤكدة في القدس الشرقية من ناحية: (١) جودة الهواء المحيط ومصدر الانبعاث؛ (٢) توفير مشاهد طبيعية وحدائق وأشجار وحياء برية؛ (٣) جودة المياه الجوفية؛ (٤) خدمة تنظيف الشوارع وتوفير الحاويات وزيادة عدد مرات جمع النفايات؛ (٥) تغطية الشبكة لمياه الصرف الصحي والتقليل من استخدام الحفر الامتصاصية.

ج- إقامة شراكات مع وكالات وهيئات ومنظمات بيئية دولية وغير حكومية . وتؤسس هذه الشراكات من خلال مسارات محلية وإقليمية ودولية. ستخدم الشراكات في مجال تبادل المعلومات، وتعزيز الضغط العالمي والمناصرة حول ضرورة التقيد بالأنظمة البيئية وتشكيل التضامن. وسيكون لهذه البرامج المشتركة المحتملة دور فعّال في ترسيخ الوعي البيئي لدى قطاع الشباب وتحفيز دورهم مشاركتهم في إطلاق مبادرات بيئية.

## الخطة الاستثمارية



## الخطة الاستثمارية

على أساس الأهداف والاستراتيجيات القطاعية المتفق عليها ، والتي سبق وصفها في الفصل السابع ، قُومت البرامج والمشاريع القطاعية المقترحة وُحددت الأولويات. وُصنفت البرامج والتدخلات ذات الأولوية طبقاً لجدواها الفنية (الجاهزية للتنفيذ)، ومساهمتها في توليد فرص عمل، وأثرها على المواطنين وتجاوبها مع الاحتياجات الملحة والمُلحة للتجمع السكاني. وقد وضعت تقديرات حول موازنة كل برنامج أو تدخل.

### الخطة الاستثمارية مقدمة في الملحق رقم ١.

تشير التقديرات إلى أن الموازنة الإجمالية للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للأعوام الثلاثة القادمة ستصل إلى ٤٢٨.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي. ويقدم الجدول (٧) ملخصاً للموازنات لكل قطاع. يظهر فيه أن الجزء الأكبر من الموازنة الذي يصل إلى ٣٢٨.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي مخصص للتنمية الاقتصادية، وبخاصة التطوير في مجالات: الاقتصاد والسياحة والإسكان. ومن المتوقع أن تصل مساهمة القطاع الخاص إلى أكثر من ٢١٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي عبر قروض بنكية واستثمارات داخلية وخارجية مباشرة.

### الجدول (٧): ملخص للموازنة (بالدولار الأمريكي)

القطاع	الموازنة	النسبة المئوية
<b>الحماية الاجتماعية والتنمية</b>		
التعليم	٢٦.٢٩٥.٩٥٤	٦.١٤%
الشباب	١٦.٣٩٤.٥٢٠	٣.٨٣%
الصحة	١٢.٨٤٣.٨٠٠	٣%
الرفاه الاجتماعي	٥.٠١١.٨٢٠	١.١٧%
الثقافة والتراث	١٤.٦١٠.٠٠٠	٣.٤١%
مجموع الحماية الاجتماعية والتنمية	٧٥.١٥٦.٠٩٤	١٧.٥٦%
<b>التنمية الاقتصادية</b>		
القطاع الاقتصادي	٧٧.٢٠٠.٠٠٠	١٨.٠٤%
قطاع السياحة	١٢٧.٢٢٠.٠٠٠	٢٩.٧٢%
قطاع الإسكان	١٢٣.٩٠٠.٠٠٠	٢٨.٩٥%
مجموع التنمية الاقتصادية	٣٢٨.٣٢٠.٠٠٠	٧٦.٧١%
<b>حماية حقوق الإنسان</b>		
المواطنة وحقوق الإنسان	٣.٠٨٩.٦٠٠	٠.٧٢%
التخطيط الحضري	١٢.٠٨٣.٠٠٠	٣.٠٦%
القطاع البيئي	٨.٣٦٤.٠٠٠	١.٩٥%
مجموع حماية حقوق الإنسان	٢٤.٥٣٦.٦٠٠	٥.٧٣%
المجموع العام	٤٢٨.٠١٢.٦٩٤	١٠٠%

## خطة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية



الربط بين التدخلات الفورية والرؤية طويلة المدى للقدس كعاصمة لدولة فلسطين المستقبلية.

ومن هذا المنطلق يجب أن تركز التدخلات والنشاطات الفلسطينية كافة على مأسسة العمليات، وبناء مؤسسات مستدامة من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية العربية، والطابع الخاص للمدينة. إضافة إلى ذلك، يجب أن لا تؤثر هذه التدخلات على نتائج مفاوضات الحل النهائي حول القدس، بل ترسي الأسس للقدس الشرقية لتكون مقر الحكومة في دولة فلسطين المستقبلية.

### الآليات الرئيسية في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

توفر الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية إطاراً عاماً للتدخلات الفلسطينية في القدس الشرقية. ومن المتوقع أن تلقى مهمة تنفيذ الخطة أساساً على عاتق المؤسسات العاملة داخل المدينة، أي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات الأهلية. وبسبب تدخلات القضايا وتعقيدها، وتعدد الأطراف المشاركة، تعد عمليات تشجيع التشبيك، وبناء التحالفات والتنسيق والتنفيذ المشترك للنشاطات من الأمور بالغة الأهمية. ومن المهم أيضاً تأسيس إطار مستدام وواضح يهدف إلى خلق أوسع تنسيق وتعاون وشراكة ممكنة بين مختلف الأطراف المشاركة. القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الأهلي والجهات المانحة. والتوجه العام من الناحية المؤسساتية هو الاعتماد على الهياكل القائمة وتعزيزها، والامتناع قدر الإمكان عن خلق هياكل جديدة إلا إذا كان ذلك ضرورياً.

### آلية الحكم والإدارة

#### قسم المتابعة والتنسيق

تتولى وحدة القدس في ديوان الرئاسة المسؤولية الاجمالية لمتابعة الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، ويشمل ذلك التخطيط المستمر بما يضمن التحديث الدوري للخطة القطاعية، والتقييم المستمر والمراقبة والمتابعة لتنفيذ مجمل البرامج والنشاطات.

ستقوم الوحدة بالتشاور الدائم مع الاطراف الرسمية والاهلية ذات العلاقة بما يضمن المشاركة الكاملة وتكامل العمل ومتابعة النتائج.

تنشأ الوحدة للغرض قسم خاص للمراقبة والمتابعة، وهو «قسم المتابعة والتنسيق» كجزء اساسي من وحدة القدس في ديوان الرئاسة، وتكون مهامه الرئيسية ما يلي:

١. تطوير إطار السياسات لعملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية من خلال التشاور والتنسيق الوثيق مع اللجان المختلفة ذات العلاقة.
٢. توجيه الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية وتسهيل عملية تطويرها وتحديثها بانتظام.
٣. التنسيق مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المعنية من أجل ضمان التكاملية، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتجنب التكرار أو التداخل.

٩.١.٤

٩.٢

٩.٢.١

## ٩ خطة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

### ٩.١ العوامل الرئيسية في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

تتحقق أهداف الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية بالمبادرة لتنفيذ بنودها ضمن توجه عام، يتعامل مع القطاعات التنموية برؤية شمولية ترى في هذه القطاعات وحدة متكاملة و يسود أجزاءها قدر كبير في الانسجام. وتعد العوامل الأربعة الآتية أساسية لتسهيل عملية تنفيذ الخطة:

#### ٩.١.١ بناء التكاملية والتنسيق عبر القطاعات:

من الأمثلة على بناء التكاملية والتنسيق عبر القطاعات التنسيق عبر القطاعي في إطار تدخلات التعليم، والشباب والصحة والثقافة والبيئة. فقطاع التعليم يستهدف نسبة كبيرة من الأطفال والشباب في القدس الشرقية. وستشعر المؤسسات العاملة في قطاع الشباب بالتشجيع للعمل مع المدارس من أجل تنفيذ برامجها المختلفة بالتوازي مع تحقيق أهدافها المحددة. ويمكن العمل من خلال المدارس على تنفيذ نشاطات مثل: نشر الوعي حول مواضيع مختلفة مثل الحماية ضد الإدمان على المخدرات أو الوعي البيئي والصحة النفسية، وتعزيز الهوية الفلسطينية والشعور بالانتماء، وتعزيز روح التطوع، وتنفيذ النشاطات الرياضية من قبل منظمات المجتمع المدني المختلفة. سيتم تشجيع المدارس لاستخدام مرافقها بعد ساعات الدوام المدرسي كمراكز مجتمعية تخدم المجتمع المحلي وتوفر متنفساً آمناً للأطفال والشباب. مثال آخر على التنسيق وبناء التكاملية بين أطراف القطاع الخاص يمكن أن يتضمن تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وتوجيه المستثمرين الخاصين لتطوير قطاع السياحة في القدس الشرقية. وسيكون لهذا التنسيق حال نجاحه انعكاساً مباشراً على القطاع التجاري يتمثل بإحياء النشاطات التجارية في المدينة، ومن هنا سيكون من المهم التنسيق بين مختلف مكونات القطاع الخاص ومؤسساته من أجل الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من إستراتيجية مشتركة للقطاعات الاقتصادية، وبخاصة في عملية الوصول إلى التمويل والقروض. وبالطريقة نفسها سيتم تشجيع التنسيق بين قطاع حقوق الإنسان والقطاع القانوني. إن التدخلات في مجالات التخطيط الحضري والبيئة ستخدم في توثيق الانتهاكات ضد حقوق الإنسان الفلسطينية في القدس الشرقية. وبالتالي فإن خدمات المرافعة القانونية ونشاطات المناصرة ستساعد مجالات التخطيط الحضري والبيئة وقطاعات حقوق الإنسان والمواطنة.

#### ٩.١.٢ ضمان التكاملية وتعزيز الجهود والموارد ما بين المؤسسات الرسمية الفلسطينية والشركاء الدوليين:

ذلك يتطلب انسجاماً تدريجياً للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع الخطة الوطنية الفلسطينية والتدخلات من الوزارات والمؤسسات المعنية. سيقوم محافظ القدس بتنسيق النشاطات الرسمية في القدس.

#### ٩.١.٣ تعزيز الهوية الفلسطينية وحس الانتماء

كافة التدخلات والنشاطات الفلسطينية في القدس، مثل الحفاظ على التراث الثقافي، وإعادة تأهيل مباني البلدة القديمة، وإعادة أحياء الظروف الاقتصادية، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية الفلسطينية يجب أن تهدف إلى تعزيز الروابط بين المقدسيين والشعب الفلسطيني بشكل عام.

٤. تنسيق عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع الأطراف المشاركة والمعنية من خلال التعاون الوثيق مع اللجان القطاعية.<sup>٣٣</sup>
٥. مساعدة اللجان القطاعية في تطوير معايير لاختيار المشاريع أو البرامج وتقويمها بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي المنصوص عليه في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.
٦. تسهيل عملية تأسيس تحالفات وشبكات ما بين المؤسسات الفلسطينية.
٧. المساعدة وتنسيق مبادرات تجنيد التمويل لأجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.
٨. تنسيق المساعدات الواردة في سبيل تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.
٩. الرقابة الوثيقة وتقويم عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية وتوفير التغذية الراجعة والتقارير وتقديمها للهيئات المعنية.

سيتم تزويد كافة الاطراف ذات العلاقة بتقارير دوريه حول المتابعة والمراقبة، وتنسق كافة الجهات المانحة اعمالها مع وحدة القدس في ديوان الرئاسة لضمان التنسيق والتواصل ايضا ما بين الجهات المانحة والرئاسة.

#### الإشراف وتحديد السياسات

لضمان الانسجام بين الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية، وتنسيق أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة، خاصة المؤسسات العامة الفلسطينية وتوحيد نشاطات التمويل العام فيما يتعلق بالخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، سيتم تشكيل لجنة اشراف عليا بقرار من ديوان الرئاسة تشمل مشاركة الجهات الرسمية والاهلية والقطاع الخاص وخبراء من القطاعات المختلفة. تعمل هذه اللجنة مع وحدة القدس في ديوان الرئاسة لضمان المتابعة الثابتة.

ستوفر اللجنة بشكل أساسي الإرشاد والتوجيه نحو تطوير وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية وتتضمن مهامها كل ما يلي:

١. توحيد السياسات والتدخلات ما بين المؤسسات الرسمية الفلسطينية، تحديدا منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات محافظة القدس.
٢. توفير الخطوط الرئيسية للسياسات الخاصة بالخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.
٣. الإشراف على صياغة الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.
٤. إقرار خطة التنمية الإستراتيجية متعددة القطاعات.
٥. المساعدة في نشر وتوزيع خطة التنمية الإستراتيجية متعددة القطاعات على المستوى المحلي وفي المحافل الدولية.
٦. المساعدة في تجنيد التمويل لتنفيذ خطة التنمية الإستراتيجية متعددة القطاعات.
٧. المشاركة في متابعة تنفيذ المشاريع/البرامج المقترحة والتقييم المستمر لجدواها مقابل احتياجات القطاعات وأولويات المدينة.

#### القطاعات التنموية

ستؤخذ المجموعات الاستشارية القطاعية الإحدى عشرة التي ساعدت في صياغة الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في ثلاث لجان قطاعية، هي: اللجنة الاجتماعية/الثقافية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة القانونية وحقوق الإنسان. ويمكن تشكيل مجموعات عمل قطاعية فرعية عند الحاجة. العضوية في اللجان القطاعية تتضمن بعض الأعضاء من المجموعات الاستشارية القائمة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات المعنية. بالإضافة إلى تمثيل اللجان القطاعية في لجنة الإشراف العليا، سيضمن رئيس كل لجنة التفاعل والتنسيق ما بين أعضاء اللجنة. المهام الرئيسية للجان القطاعية تتضمن التالي:

١. المساعدة في تحديد الاحتياجات والأولويات القطاعية وفي صياغة الأطر الإستراتيجية القطاعية.
٢. التنسيق مع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في القدس في تحديد المشاريع/البرامج ذات الأولوية وضمان تقيدها بالسياسات الفلسطينية.
٣. ستعمل اللجان بالتعاون مع وحدة القدس في ديوان الرئاسة (قسم المتابعة والتنسيق)، على تطوير معايير لتقويم المشاريع أو البرامج في إطار الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية أو أية مشاريع خارجية جديد خارجية.
٤. مساعدة وحدة القدس في ديوان الرئاسة (قسم المتابعة والتنسيق) في إجراء تقييمات للمشاريع/البرامج.
٥. مساعدة وحدة القدس في ديوان الرئاسة في تسهيل بناء تحالفات قطاعية وشبكات في القدس.

#### آليات تمويل الخطة الإستثمارية لخطة التنمية القطاعية الإستراتيجية ٩,٢,٢

#### مصادر التمويل

باستثناء بعض النشاطات المرتبطة بالقطاع الخاص، غالبية التدخلات المقترحة في إطار الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تتطلب تمويلا خارجيا خاصة تلك التي سيتم تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني. يتوفر عدد من مصادر التمويل المحتملة بما فيها مصادر فلسطينية وخارجية وتتضمن ما يلي:

#### مصادر تمويل فلسطينية (ذاتية):

١. مخصصات من الموازنة العامة للقدس : ويتضمن ذلك موازنات تخصص مباشرة لدعم منظمات المجتمع المدني في القدس أو موازنات مخصصة إلى وزارات معنية ومؤسسات عامة يمكن استخدامها لدعم بعض التدخلات المحددة في القدس، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛
٢. أموال تتسلمها منظمة التحرير الفلسطينية لصالح القدس. يمكن زيادة هذه المبالغ من خلال تفعيل العديد من مقررات الجامعة العربية والقمة الإسلامية حول دعم القدس؛
٣. مساهمات من الفلسطينيين في الشتات؛

### تسيير الدعم الخارجي عبر القنوات الرسمية الفلسطينية

1. استخدام وتعزيز الهياكل القائمة، مثل صندوق القدس في وحدة القدس بديوان الرئاسة.
2. تسيير الدعم عبر وزارة المالية (بمعنى عبر حساب الخزينة الموحد). وفي هذا الإطار، من المهم الضغط باتجاه تنفيذ القانون المتعلق بالقدس كعاصمة (قانون رقم ٤ للعام ٢٠٠٢) لكي تتسلم القدس حصتها العادلة من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية؛
3. التنفيذ من قبل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها وزارة شؤون القدس والوزارات ومحافظة القدس والمؤسسات ذات العلاقة. من الضروري في هذا المجال أن يتم دمج الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية ضمن الخطط الوطنية الفلسطينية (على سبيل المثال، خطة التنمية الفلسطينية).

### تمويل مباشر من قبل الجهات المانحة

1. مساعدات مالية مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الفلسطينية؛
2. تنفيذ مباشر للنشاطات من قبل الجهات المانحة والمنظمات الأهلية الدولية ؛
3. تأسيس شراكات ومشاريع مشتركة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية؛
4. تمويل/تنفيذ عبر وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات دولية؛
5. تنفيذ مباشر من قبل مؤسسات مرتبطة بالكنيسة.

### مشاركة القطاع الخاص

1. تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في القدس؛
2. تشجيع الشراكات ما بين القطاعين الخاص والعام (مثل صندوق الاستثمار الفلسطيني)؛
3. الدعوة والمناصرة حتى يظهر القطاع الخاص التزامه "بالمسؤولية الاجتماعية" وليدعم المبادرات والنشاطات الاجتماعية والثقافية في المدينة.

وحال إقرار الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية من قبل لجنة الإشراف العليا، سيتم إطلاق حملة لتسويق والترويج للخطّة بهدف جذب الشركاء والجهات المانحة المهتمة لدعم برامج محددة تقترحها الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. وتبعا لخيار التمويل الذي سيتم اختياره يقوم قسم المتابعة والتنسيق بتسهيل عملية إعداد مقترحات مشاريع كاملة وجاهزة لتجنيد الأموال بشكل يتوافق مع احتياجات كل من المقدسيين والجهة المنفذة (أي المؤسسات الفلسطينية) وبما يتماشى مع شروط وتعليمات الجهة المانحة المعنية للحصول على تمويل.

4. المستثمرون الفلسطينيون – المحليين والمغتربين – خاصة في نشاطات مرتبطة بالقطاع الخاص، مثل التنمية الاقتصادية والسياحة والإسكان وحتى في مجال توفير بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم؛
5. تمويل ذاتي من قبل منظمات غير حكومية فلسطينية؛
6. مؤسسات دينية مثل الوقف الإسلامي، والكنائس المسيحية ومنظمات محلية مرتبطة بالكنيسة؛
7. مساهمات من المجتمع المحلي، بما يتضمن المساهمات النقدية (على سبيل المثال: دفع رسوم لقاء تسلم خدمات، تغطية نسبة مئوية من تكلفة نشاط محدد) و/أو مساهمات عينية (على سبيل المثال، أراض، معدات، عمالة، عمل تطوعي، الخ).

### مصادر تمويل خارجية

1. الدول العربية والإسلامية
2. الصناديق العربية والإسلامية
3. المنظمات الأهلية العربية والإسلامية
4. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
5. دول مانحة أخرى
6. هيئات ووكالات الأمم المتحدة
7. البنك الدولي
8. المنظمات الأهلية الدولية
9. منظمات دولية مرتبطة بالكنيسة

نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة حالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الموارد الفلسطينية ليست كافية للتعامل مع مختلف الأولويات والتحديات الكبيرة والمتزايدة التي تواجه المقدسيين. لذلك، فإن القدرات الفلسطينية لتمويل الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية تظل محدودة وبالتالي فإن تنفيذ الجزء الأكبر من النشاطات المقترحة سيعتمد على التمويل والدعم الخارجيين. أما على صعيد الإستراتيجية بعيدة الأمد، فالهدف يتمثل في التخفيض المنتظم للاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز الاعتماد الذاتي والحس بالملكية لدى الفلسطينيين.

### آليات وخيارات التمويل

نظرا لتعدد مصادر التمويل ، سيتم اعتماد قنوات مختلفة لتمويل عملية تنفيذ الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية . وتتضمن خيارات التمويل ما يلي:

في ظل وجود عدد من الجهات المانحة والخيارات التمويلية، يصبح من الضروري إيجاد منبر مناسب لتسهيل التنسيق والحوار فيما بين الجهات المانحة نفسها وبين الجهات المانحة والنظراء الفلسطينيين من جهة ثانية، لتوفير درجة أعلى من التناغم ما بين برامج وإجراءات الجهات المانحة فيما يتعلق بالقدس، خاصة في مجال صياغة السياسات والإستراتيجيات وفي تمويل وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بها ومتابعتها وتقييمها.

من حيث المبدأ يمكن الاستفادة من التجربة الفلسطينية والخبرات المتراكمة لآليات تنسيق المساعدات القائمة على المستوى المحلي والتي تستند إلى منتدى التنمية المحلية (Local Development Forum) وأربعة مجموعات إستراتيجية تنبثق عنه، وهي: المجموعة الإستراتيجية الاقتصادية، المجموعة الإستراتيجية الخاصة بالحكم الرشيد، المجموعة الإستراتيجية الخاصة بالبنية التحتية، والمجموعة الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الاجتماعية. تعمل هذه المجموعات الأربعة بدعم من اثني عشر مجموعة عمل فرعية (Eleven Sector Working Groups and One Working Group) -تقدم التقارير إلى المجموعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى عشر طواقم عمل ومجموعات متخصصة (Task Forces and Thematic Groups). وهي مجموعات وظيفية تعتبر الأداة الرئيسية للتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة على مستوى القطاعات.

ضمن هذه الآلية، يتم التعامل مع موضوع القدس حالياً بشكل ضمني ضمن إطار مجموعة عمل المساعدات الإنسانية بشكل يحصر التعامل مع قضايا المدينة من خلال منظور الاحتياجات الإنسانية والإغاثية الطارئة فقط. للإرتقاء بمستوى التعامل مع قضايا القدس، لا بد من إيجاد إطار تنسيقي يأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي الإستراتيجي ويرفع مستوى الاهتمام والتمثيل فيما يتعلق بقضايا القدس مع الجهات المانحة.

بالنظر للوضع الخاص للقدس، سيتم إنشاء آلية تنسيق متخصصة للقدس تضمن المشاركة الفاعلة لكافة الأطراف المعنية من المانحين والشركاء الفلسطينيين من القطاع العام والخاص والأهلي، على أن يتم نقاش مفصل والاتفاق على مهام ورئاسة وعضوية الآلية المعتمدة ما بين الأطراف المعنية، بحيث تضمن عملية بلورة وتوجيه السياسات والأولويات الإجمالية والتنفيذ السلس للمشاريع التنموية في القدس الشرقية على اساس الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.

ويمكن لحين تشكيل هذه الآلية التنسيق من خلال التشبيك ما بين الجهات المانحة مع بعضها البعض، حيث يتم تشكيل شبكة دعم من الجهات المانحة المختلفة لمشاريع القدس التنموية ويجري التنسيق بينها وبين الجهات الرسمية من خلال وحدة القدس في ديوان الرئاسة. ويفضل ان تختار الجهات المانحة منسقا للعمل ما بينها وبين وحدة القدس. ويعتبر صندوق القدس التابع لوحدة القدس في ديوان الرئاسة اداة لتنفيذ بعض المشاريع التنموية ودعم للمؤسسات الاهلية المقدسية التي تقع على عاتقها مهمات اساسية في تنفيذ الخطة.

وكما ذكر سابقا، ستلعب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الفلسطينية دورا رئيسيا في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. وتتضمن هذه المنظمات طيفا واسعا من المؤسسات والشبكات بما في ذلك المنظمات الأهلية الوطنية والدولية والجمعيات الخيرية والمعاهد الأكاديمية ومراكز الأبحاث والنوادي الشبابية والحركات الاجتماعية (مثل النساء والشباب والطلبة) والمؤسسات الدينية والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية. تعتبر مشاركة هذه المنظمات والمجتمع الأوسع في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية والتوصل إلى إجماع وتوافق بينها من العناصر الأساسية لضمان وجود توجه وطني فلسطيني نحو العمل في القدس.

من الصعب جدا إيجاد آلية واحدة تصلح في كل الحالات ولكل المؤسسات والتي من شأنها ان تضمن مشاركة الأطراف ذات الصلة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. لذلك من المهم إنشاء منابر للحوار وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق لتسهيل عملية التنفيذ. وفي هذا السياق، سيتم إتباع إستراتيجية من خمس مستويات:

١. الحفاظ على وتفعيل وتمكين المؤسسات الموجودة في القدس؛
٢. تقوية التحالفات القائمة والشبكات القطاعية وتشجيع إقامة شبكات جديدة عند الضرورة؛
٣. تعزيز وتنظيم العمل التطوعي وعمل اللجان الشعبية؛
٤. تجميع الخبرات والمعرفة الفنية؛
٥. بناء علاقة مع المنظمات الدولية النشطة في القدس من خلال التنسيق والتخطيط والتنفيذ المشترك للبرامج بطريقة تخدم وتعزز الوجود الفلسطيني في القدس.

وستعمل وحدة القدس في ديوان الرئاسة على تنسيق العمل في القطاعات المختلفة من خلال إيجاد صيغ عمل مشتركة على شكل شبكات واتحادات لضمان تحقيق المراقبة والتطوير المستمر للخطة التنموية. حيث سيتم عقد اجتماعات دورية ما بين الشبكات والاتحادات المختلفة للقطاعات والجهات المانحة، إضافة إلى التنسيق الدائم مع الجهات الرسمية الفلسطينية المختلفة.



تصوير: كريستف آد

## آليات المتابعة والتقويم وتحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية



ستكون جميع الأطراف المشاركة والمعنية جزءاً من جهود الرقابة والتقييم. وسيشارك جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والوزارات والشركاء في التنمية في بناء النظام وإدارته. أما الإطار العام لنظام الرقابة والتقييم فسيعتمد بشكل أساسي على احتياجات الرقابة في مختلف مراحل التنفيذ، وعلى الحاجة لتعريف الأدوار المؤسساتية في كل مرحلة، وسيتجنب قدر الإمكان خلق هياكل مؤسساتية أو تنظيمية جديدة إلا عند الضرورة، واعتماداً على تطوير آليات الرقابة القائمة وتطويرها وتعزيزها بما تحتاج إليه مع إيجاد روابط وتنسيق فيما بينها.

يمكن تلخيص العناصر الرئيسة لنظام الرقابة والتقييم كما يأتي:

### 1.1 مراقبة المدخلات

بناءً على الخطة الإستثمارية الخاصة بالخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، ستعمل وحدة القدس في ديوان الرئاسة مع لجنة السياسات، وبالتنسيق مع وزارة التخطيط على تجنيد الأموال والمساعدة الفنية لدعم مختلف البرامج والمشاريع في إطار الخطة. وستقوم الوحدة بمراقبة التمويل وتتبع حركته وتوثيقها عبر قاعدة بيانات خاصة، وعبر التنسيق المستمر والمباشر مع الجهات المانحة، ومع المستفيدين الفلسطينيين. ستنشر المعلومات عبر قاعدة بيانات الكترونية وتقارير منتظمة. وسيؤسس القسم الهيكلية والأدوات وآليات التنسيق والتشاور ما بين مكتب الرئيس والجهات المانحة. ويتضمن ذلك آليات للحصول على المعلومات حول الأموال التي يقوم المانحون بتخصيصها ومن ثم تحويلها للجهات المنفذة بحيث يتم عملية الرقابة المالية. ومن هنا لا بد من إنشاء آلية فعالة وشفافة للربط بين عملية متابعة نشاطات تجنيد الأموال وبين الميزانيات التي يتم تخصيصها للمشاريع المدرجة ضمن الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. يضاف إلى ذلك هناك حاجة لآلية لتوثيق ومتابعة المنح والمساعدات الفنية الخارجي وهو الأمر المهم بشكل خاص للجهات المانحة التي تفضل تنفيذ المشاريع بشكل مباشر أمن من خلال الهيئات التنموية التابعة لها ومؤسسات فلسطينية أخرى.

### 1.2 مراقبة المخرجات

تعدُّ عملية مراقبة المخرجات وتوثيقها من صميم مسؤوليات الجهات المنفذة الفردية عبر تحديد بعض المؤشرات المحددة وتوثيقها. وهنا تبرز الحاجة لتجميع المخرجات وتحليلها بشكل منتظم مقابل الموارد المتوافرة (المدخلات) وذلك لتقويم فعالية التنفيذ، وتقنين عملية استخدام الموارد لتحقيق غايات التعزيز أو التعديل كما تقتضي الحاجة. وفي هذا السياق، يمكن للمؤسسات المنفذة أن تعدَّ تقارير فصلية ومخصصة في المشروع التي ستشكل أدوات مناسبة. مع ضرورة تطوير نماذج مناسبة وعملية لهذه التقارير، وتفعيل عملية تجميع هذه التقارير.

### 1.3 مراقبة المخرجات على مستوى الخطة

توفر الخطة الإستثمارية مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتغيرات في السلوكيات والعلاقات والنشاطات والفعاليات كنتيجة لتنفيذ مشاريع الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. يجب إنشاء آليات تسمح بجمع وتوثيق المعلومات للقيام بالتحليلات الضرورية ولربط المعلومات بطريقة منطقية مع الاستجابات الإستراتيجية الملائمة. وفي هذا السياق يمكن جمع المعلومات بشكل مباشر أو من خلال التنسيق مع الجهات المنفذة ذات الصلة. ويجوز أن يتمثل احد الخيارات في الاستعانة بجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لجانب جمع المعلومات وتوثيقها، ويتم تحليلها بعد ذلك من قبل قسم المتابعة والتنسيق في وحدة القدس.

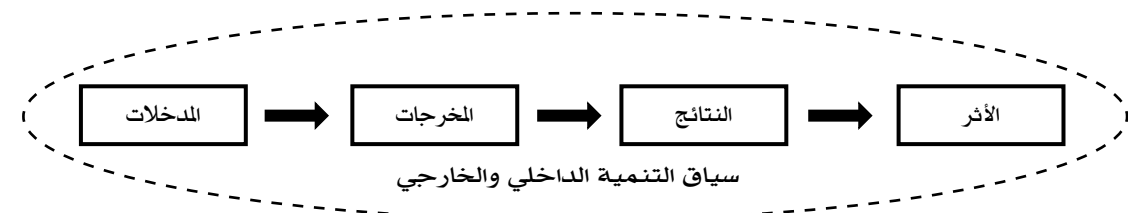
## 1.1 آليات المتابعة والتقويم وتحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

### 1.1.1 إنشاء نظام رقابة وتقويم للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

تعدُّ عملية تأسيس نظام رقابة وتقويم من قبل قسم الرقابة والتنسيق - وحدة القدس في ديوان الرئاسة إحدى العناصر المهمة جدا والضرورية لمتابعة وتقويم عملية تنفيذ خطة التطوير الإستراتيجية متعددة القطاعات. وهذا الأمر سيمكن صانعي القرار والسياسات والتشغيل أن يصححوا من مسار خطة التطوير الإستراتيجية متعددة القطاعات ويعدلوها في الوقت المناسب من أجل التعامل مع مختلف التطورات والتغييرات في البيئة التطويرية الفلسطينية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، وفي البيئة الأوسع. فهي تحدد أيضا مدى أثر الخطة، ومدى أثر التغييرات على الخطة.

سيساعد هذا النظام بعد تأسيسه في عملية تحديد مدة تحقيق الأهداف التطويرية متوسطة الأمد وطويلة الأمد. وسيساعد في توثيق العمليات والخبرات والتعلم منها وتوفير الملاحظات من أجل المراجعة والتحديث المنتظم للخطة. سيقوم قسم المتابعة والتنسيق - وحدة القدس في ديوان الرئاسة بتطوير عدد من الأدوات والإجراءات الموحدة في سبيل تسهيل عملية صنع القرار ودعمها (على مستوى العمليات والسياسات) في مختلف مراحل التنفيذ وتحديث الخطة، ويبين الشكل (1) أدناه: العناصر الرئيسية للرقابة والتقويم .

الشكل 1: المكونات الأساسية لنظام المراقبة والتقويم



تقوم وحدة القدس في ديوان الرئاسة حاليا بتطوير نظام معلومات الكتروني سيكون متاحاً للأطراف المعنية كافة، ويتضمن النظام جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الضرورية المرتبطة بالمدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج والآثار المرتبطة بخطة التطوير الإستراتيجية متعددة القطاعات. وستستكمل هذه دراسات متخصصة دورية وأبحاث ومسوحات في سياق التطوير الداخلي والخارجي. وحينما أمكن، سيتم استخدام بيانات مجردة بالرغم من حقيقة أن بعض البيانات ستكون ذات طبيعة شخصية؛ لأنه لا يمكن احتسابها، أو لأنها ببساطة غير موجودة. سيضاف إلى ذلك كله معلومات روتينية سيتم التحقق منها خلال دراسات ميدانية.

ستشكل الأهداف الواضحة والدقيقة والمتفق عليها مع عدد من المؤشرات المحددة والعملية والموضوعية نقطة بداية لعملية رقابة وتقويم فعالة. وتتضمن الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية عدداً من الأهداف الإجمالية التي ستستكمل بأهداف قطاعية محددة، تحاول الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية أن تحققها خلال الأعوام الثلاثة القادمة. ومن المهم أن يعمل قسم المتابعة والتنسيق في وحدة القدس على استكمال هذه الخطوة من خلال تحديد عدد من المؤشرات التي ستساعد في مراقبة الخطة، وفي تقويم إنجازاتها مقابل الأهداف المعلنة.

بدءاً من شهر كانون الثاني من عام ٢٠١١ وخلال الشهر الأول من كل عام، سيتم إدخال المعلومات المرتبطة بالرقابة إلى نظام المراجعة السنوية الذي سيؤدي إلى:

- تقرير سنوي حول الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية؛
- مراجعات سنوية بقيادة وحدة القدس، وبمشاركة الوزارات ذات العلاقة والأطراف المشاركة والمعنية. وتهدف هذه المراجعات إلى تحديد السياسات الجديدة، ومراجعة عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، وتحديد أفضل الممارسات في مجال العمل والدروس المستفادة وإعداد خطط العمل للعام التالي.

## ١،٥ تقييم الأثر:

يتطلب تقييم الأثر على مستوى الأهداف والاتفاق على مؤشرات اجتماعية اقتصادية مرتبطة بأهداف الخطة وصياغتها، ويقوم جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني من جهته بجمع المعلومات ذات العلاقة عبر إجراء دراسات مسحية منتظمة. وتجرى دراسات التقييم عادة من قبل مراكز أبحاث متخصصة. إضافة إلى ذلك، تصدر العديد من المنظمات المحلية والدولية تقارير دورية يمكنها أن تساهم في عملية تقييم الأثر.

## ١،٦ مراقبة التغييرات في السياق التنموي

من الصعب التكهّن بالتغييرات والأحداث التي يمكن أن تبرز، أو تؤثر على تنفيذ الخطة. لكن من الضروري مراقبة البيئة التنموية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتتبع أية تغييرات وتقييم أثرها على الخطة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة لمعالجتها عند الحاجة. ويوفر القسم الخاص بتحليل المخاطر الذي تتضمنه الخطة إطاراً عملياً لتوجيه وتركيز عملية مراقبة التغيير.

## ١،٧ البدء بتأسيس نظام المراقبة والتقييم للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

بالنظر إلى الطبيعة الشمولية للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية وتنوع جهات المراقبة والتنفيذ وتعددتها، فإن إقامة نظام الرقابة والتقييم شامل يتطلب درجة عالية من التنسيق والجهود المتناغمة بين الجهات والأطراف المشاركة والمعنية، ويتطلب ذلك أيضاً تطوير آليات وإجراءات مناسبة. كما ويتطلب تعزيز وتطوير قدرات ومهارات موظفي قسم المتابعة والتنسيق. وسيتم التركيز على تعزيز قدرات التخطيط والرقابة بما في ذلك عملية جمع وتوثيق المعلومات وإجراء التقييمات العميقة والدراسات التحليلية. وبالإضافة إلى ذلك يحتاج إلى تطوير أنظمة وإرشادات متعلقة بإدارة عمليات التقييم والمراقبة وتلك المتعلقة بتسهيل عملية تبادل المعلومات. أخيراً سيكون هناك حاجة لتطوير البنية التحتية فيما يتعلق بأجهزة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كل ذلك يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً من أجل الإعداد والمأسسة. لذلك، يجب إجراء ذلك على مراحل متتالية.

وكخطوة أولى يمكن لوحدة القدس- قسم المتابعة والتنسيق أن تعمل مع الجهات ذات الصلة على تطوير نظام متكامل يتألف بشكل أساسي من العناصر التالية:

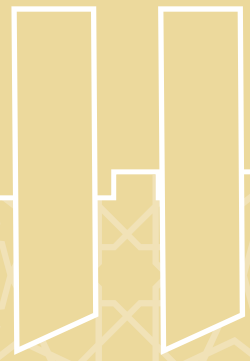
- مؤشرات موضوعية قابلة للقياس والتحقق؛
- نظام دائم للرقابة والتقييم؛
- قاعدة بيانات خاصة لمراقبة التقدم الحاصل نحو تنفيذ أهداف خطة التنمية القطاعية الإستراتيجية؛
- تقارير فصلية حول سير العمل ومراجعة سنوية لكافة المشاريع التي تم تنفيذها تقدم للجنة السياسات لمتابعتها.





تصوير: محمود عريان

## إطار إدارة المخاطر



## II إطار إدارة المخاطر

القسم التالي يستعرض إطار إدارة المخاطر عند تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية والذي تحدد من خلاله المخاطر الرئيسية ، وتدرس احتمالية حدوثها وتكرارها وتقويم آثارها. ويوجد تفصيل لاستراتيجيات التعامل مع أثر المخاطر وإجراءات للاستجابة لها. ومن المهم مراقبة هذه المخاطر بشكل دوري. مع ضرورة تقديم تقارير وتقويمات فورية حال حدوث تغييرات مهمة في تلك المخاطر أو عند بروز مخاطر جديدة. تتم المراقبة المنتظمة للمخاطر من خلال دراسة الأحداث والأوضاع والأنماط التي قد تؤثر سلباً على تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية.

يمكن إجراء رقابة منتظمة من خلال دراسة الأحداث والأوضاع وأنماط التغييرات التي يمكن أن تؤثر على المخاطر خلال التنفيذ الاعتيادي لخطة التطوير الإستراتيجية متعددة القطاعات.

المخاطر	احتمالات حدوث المخاطر	الأثر	الإجراءات لتخفيف من حدة المخاطر
تصعيد الإجراءات القمعية ضد السكان الفلسطينيين ومؤسساتهم في القدس الشرقية	عالية	(عالي) توجيه الاهتمام إلى الاستجابة الفورية والمساعدات الطارئة والإنسانية على حساب التنمية المستدامة طويلة الأمد. مستويات طارئة ومتسارعة من أسرلة المدينة تؤدي إلى الإحباط والتوجه نحو نموذج العمليات الطارئة قصيرة المدى	توفير حماية دولية عبر بناء شراكات ومشاريع مشتركة بين المنظمات الفلسطينية والدولية. ربط الاحتياجات الفورية بمنظور التنمية الإستراتيجية طويلة المدى
تغييرات متسارعة في الوضع السياسي والأولويات	عالية	(متوسط) خطة التطوير الإستراتيجية متعددة القطاعات لا تتجاوب بشكل كاف مع الاحتياجات المتغيرة	مراقبة منتظمة للسياق السياسي والتنموي. تطوير إجراءات للاستجابة في الوقت المناسب
تنسيق داخلي ضعيف ما بين المؤسسات الفلسطينية الرسمية فيما يتعلق بالعمل في القدس	متوسطة	(عالي) تناقص مصداقية الجهود الفلسطينية في القدس	توفير أعلى دعم سياسي للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. تشجيع الحوار والإجماع السياسي الداخلي فيما يتعلق بالعمل في القدس
التزام فلسطيني غير كاف للاستمرار في دعم قسم المتابعة والتنسيق بسبب الأولويات المتغيرة/المتنافسة	متدنية	(متوسط) فقدان الزخم والمصداقية مما يؤدي إلى الإحباط في صفوف طاقم العمل والأطراف المشاركة والمعنية	ضمان إقرار ودعم التفويض والهيكلة التنظيمي من قبل أعلى مستوى في دائرة صنع القرار (الرئيس). ضمان الحس بالملكية من خلال توفير المعلومات بانتظام حول سير العمل

المخاطر	احتمالات حدوث المخاطر	الأثر	الإجراءات لتخفيف من حدة المخاطر
بعض الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ليست مستعدة للسير طبقاً للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية	متوسطة	(عالي) جهود مبعثرة مما يؤدي إلى إرباك وفقدان التركيز فيما يتعلق بأولويات التنمية في القدس	تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. دعم سياسي فلسطيني مرئي وملاموس للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية. دمج الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية داخل الخطط الوطنية الفلسطينية. مثل الخطة الوطنية الفلسطينية
نقص القدرات الكافية في صفوف الشركاء الفلسطينيين (المؤسسات المنفذة)	متوسطة	(عالي) ال فشل في تلبية توقعات السكان عدم القدرة على جذب التمويل الكافي	توفير عنصر بناء القدرات كجزء لا يتجزأ من المساعدات. تشجيع تجميع الخبيراء والتشارك في الخبرات ما بين المؤسسات المنفذة. دمج القدرات المحلية مع خبرات المغتربين عند الضرورة
تمويل و/أو اهتمام غير كاف من قبل الجهات المانحة	متوسطة	(عالي) عدم القدرة على تنفيذ مشاريع مهمة. نقص التنفيذ يؤدي إلى التراجع ويتطلب مضاعفة الجهد والتكاليف من أجل عكس الآثار السلبية.	توسيع مدى استهداف الجهات المانحة عبر إستراتيجية جمع الأموال. جذب القطاع الخاص الفلسطيني
مستويات التمويل تبقى على ما هي عليه أو تتدهور	متوسطة	(عالي) الجهات المانحة غير قادرة أو راغبة في إدخال المساعدات التنموية داخل برامجها إلى القدس على أساس الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية	التركيز على نشاطات العلاقات العامة ونشاطات التسويق المعتمدة على معلومات موثوقة واستراتيجيات متسقة للتدخلات. تنويع مصادر التمويل. تشجيع مخصصات مالية حكومية إلى القدس. الضغط باتجاه ترسيخ «المسؤولية الاجتماعية» للقطاع الخاص فيما يتعلق بالقدس. السعي لتشكيل اتحادات من الجهات المانحة من أجل تشجيعهم لتخصيص أموال تجاه مشاريع تنموية في القدس. تنفيذ مشاريع قصيرة المدى التي يمكن البناء عليها عند توفر عمليات تنموية طويلة المدى



المخاطر	احتمالات حدوث المخاطر	الأثر	الإجراءات لتخفيف من حدة المخاطر
مقترحات المشاريع تفشل في جذب اهتمام كاف من طرف الجهات المانحة	متدنية	(متوسط) لا يتم تنفيذ أجزاء من الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية	قسم المتابعة والتنسيق يقدم إرشاداً (ومساعدات) في تطوير مقترحات مشاريع يمكن تسويقها من خلال التشاور الوثيق مع الجهات المانحة المهتمة
المقترحات ذات الأولوية في التنفيذ تتطلب خبرات متخصصة لا تتوافر محلياً	متدنية	(متدني) تأخير في التصميم والتسويق وتنفيذ المشاريع	جذب المساعدات الفنية الدولية. تشجيع مشاريع مشتركة بين المنظمات غير الحكومية/المنظمات الخاصة التطوعية الفلسطينية والدولية
نقص القدرات في صفوف طاقم قسم المتابعة والتنسيق للقيام بالمهام المطلوبة	متوسطة	(عالي) الفشل في استدامة التقدم وجودة العمل	تصميم تدريب في مواقع العمل طول فترة المشروع. الاختيار المتأن لطاقم العمل. توفير الإرشاد وتدريب أثناء العمل إلى الطاقم
عدم قدرة طاقم قسم المتابعة والتنسيق على الوصول إلى القدس	متوسطة	(عالي) صعوبات في التفاعل مع الأطراف المشاركة والمعنية، عدم القدرة على متابعة تقدم العمل نحو الانجازات	اختيار موظفي خدمة مدنية ممن يحملون بطاقة هوية القدس قدر المستطاع
تردد الأطراف المشاركة والمعنية في توفير معلومات دقيقة وموثوق بها لمتابعة وتقييم التنفيذ	متوسطة	(متوسط) عدم القدرة على المتابعة والقيام بالتعديلات المناسبة في الوقت المناسب	الحفاظ على تواصل فعال والوصول إلى إجماع على بناء قنوات اتصال مع مختلف الأطراف المشاركة والمعنية

## ملحق رقم 1

### الخطة الإستثمارية

## مجموعة الحماية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية	القطاع	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>قطاع التعليم</b>											
12,449,000	3,763,000	4,258,000	4,428,000	3 أعوام	1	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. رياض الأطفال، زيادة فرص التعليم المبكر إلى الأطفال الفلسطينيين.</li> <li>2. مدارس التعليم العام، زيادة القدرة الاستيعابية للمدارس الفلسطينية (الحكومية، والخاصة ومدارس وكالة الأونروا) في القدس الشرقية.</li> <li>تصميم جودة النشاطات التعليمية والأدوية في المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية</li> <li>3. التدريب المهني</li> <li>زيادة القدرة الاستيعابية لؤسست التدريب المهني الفلسطينية في القدس الشرقية</li> <li>تحسين جودة التعليم المهني في القدس الشرقية</li> </ol>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية للوحدات التعليمية للوحدات التعليمية</li> <li>زيادة عدد الصفوف الدراسية وتحسين البنية التحتية في المدارس</li> </ul>	تأمين جودة التعليم في رياض الأطفال	تجاهل بلدية القدس التزامها في إطار قانون التعليم الإسرائيلي البنية التحتية للوحدات التعليمية غير كافية وغير فعالة، صفوف مكتظة بسبب القيود المفروضة على البناء، نقص في الراقب التعليمية والعدالت، عدم وجود مباح موحد لرياض الأطفال، تسويق ضعيف بين الوحدات في مجال توفير خدمات متماثلة إلى الطلبة، نقص الوعي حول فوائد التعليم المهني ونقص الاعتداف من قبل إسرائيل بسبب متطلبات الترخيص وفتح للوحدات، غياب الانسجام بين التعليم المهني والتدريب واحتياجات السوق		
8,583,154	2,515,474	2,477,640	3,590,040	3 أعوام	4	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة عدد الطلبة في رياض الأطفال</li> <li>تحسين المستوى التعليمي الواف إلى الطلبة</li> <li>تحسين في إنجازات وكفاءات خريجي الدراسة</li> </ul>	توفير الخدمات إلى الوحدات التعليمية	تأمين جودة التعليم في القدس الشرقية	تأمين جودة التعليم في القدس الشرقية		
3,406,000	1,203,000	1,203,000	1,000,000	3 أعوام	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسينات في جودة التعليم الواف إلى الطلبة الفلسطينيين</li> </ul>	تطوير هيكل الدعم التربوي	تحسين جودة التعليم في القدس الشرقية	تأمين جودة التعليم في القدس الشرقية		
704,900	252,900	252,000	200,000	3 أعوام	5	<ul style="list-style-type: none"> <li>مزيد من برامج التدريب المهنية والناسية بحيث تلبى احتياجات السوق</li> <li>مزيد من الدعم من المجتمع إلى التعليم المهني</li> </ul>	تطوير هيكل الدعم التربوي للتعليم المهني	تعزيز هياكل الدعم بوعي	عدم القدرة على توفير طاقم مؤهل بسبب إجراءات التوظيف والرتب والحوافز والقيود المفروضة على الوصول حيث 70% من المعلمين هم من سكان الضفة الغربية ونقص الؤهلات الكافية، إسرائيل لا تعترف بالشهادات العليا الصادرة عن الوحدات الأكاديمية الفلسطينية		
1,097,900	397,900	350,000	350,000	3 أعوام	3	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة عدد قدرات الشرف والهيئة التدريسية والكوادر على مختلف المستويات</li> <li>خخطط سنوية أكثر فعالية لدعمها في قطاع التعليم في القدس الشرقية</li> <li>زيادة قدرات الإشراف الخاصة بمديرية التعليم في القدس الشرقية</li> </ul>	تطوير وبناء القدرات للمهنيين التربويين	تطوير القدرات والأنظمة الحالية والإدارية	تأمين جودة التعليم في القدس الشرقية		
55,000	10,000	20,000	25,000	3 أعوام	6	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة قدرات الإشراف الخاصة بمديرية التعليم في القدس الشرقية</li> </ul>	حوسبة العمل الإداري في التعليم العام	تطوير القدرات والأنظمة الحالية والإدارية	تأمين جودة التعليم في القدس الشرقية		
26,295,954	8,142,274	8,560,640	9,593,040								<b>الجمع للتعليم</b>

## مجموعة الحماية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية	القطاع	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>قطاع الشباب</b>											
4,500,000	1,500,000	1,500,000	1,500,000	3 أعوام	6	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة عدد الشباب، خاصة من النساء، للمشاركة في مشاريع وشبكات تابعة للمنظمات والنوادي الشبابية</li> <li>يوجد تشجيع في صفوف الشباب ومكثهم أن يعبروا عن عناصر هويتهم القومية الفلسطينية بشكل واضح</li> </ul>	زيادة مشاركة الشباب للنهضة	نشر الوعي في صفوف الشباب الفلسطينيين حول تراثهم وتاريخهم والقضية وضمان مشاركة أكبر	تعزيز وتمكين الهوية الفلسطينية للشباب في القدس	تعزيز وتمكين الهوية الفلسطينية للشباب في القدس	
1,000,000	350,000	350,000	300,000	3 أعوام	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>مؤسسات شبابية فعالة وتستجيب للاحتياجات</li> </ul>	التطوير الواسع والإداري للمنظمات الشبابية	تعزيز الوحدات التي تخدم الشباب الفلسطينيين وتحسين البنية التحتية الخاصة بهم	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	
2,400,000	800,000	800,000	800,000	3 أعوام	4	<ul style="list-style-type: none"> <li>نواذ لديها مرافق جيدة وسهولة بشكل جيد من أجل توفير مختلف النشاطات التي تلبى احتياجات القطاع الأكبر من الشباب، بما فيهم الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة والفتيات</li> </ul>	تطوير البنية التحتية للمنظمات الشبابية	تعزيز الوحدات التي تخدم الشباب الفلسطينيين وتحسين البنية التحتية الخاصة بهم	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	
600,000	200,000	200,000	200,000	3 أعوام	5	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة مشاركة الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في النشاطات والنشاطات الخاصة في وجود الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في النشاطات والنشاطات الشبابية ومشاركتهم في النشاطات المجتمعية تتمتع بحقوق توفر مختلف أنواع النشاطات الروضية للناسية الشباب والشابات من ذوي الاحتياجات الخاصة</li> </ul>	دمج الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة في النشاطات والوحدات الشبابية	دمج البرامج التي تسهل مشاركة الشباب من المنظمات الههضة الفلسطينية في النشاطات والنشاطات الشبابية	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	تحسين جودة الخدمات الوافرة إلى الشباب من أجل تطوير قدراتهم وتعزيز التفاعل الكمية والنوعية	
2,500,000	850,000	825,000	825,000	3 أعوام	3	<ul style="list-style-type: none"> <li>تزايد الوعي في صفوف مختلف قطاعات المجتمع في القدس الشرقية حول قضايا الصحة النفسية</li> </ul>	حماية الشباب الفلسطينيين من تعاطي المخدرات	الاستمرار في دعم الوحدات التي تعمل مع الشباب الذين يعانون في دائرة خطر التعاطي بالمخدرات أو الجوع	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	
57,840	0	0	57,840	عام واحد	7	<ul style="list-style-type: none"> <li>تزايد الوعي في صفوف مختلف قطاعات المجتمع في القدس الشرقية</li> </ul>	برامج «الشباب في أزمة»	خطر التعاطي بالمخدرات أو الجوع	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	
5,250,000	2,000,000	2,000,000	1,250,000	3 أعوام	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة فرص تشغيل الشباب</li> <li>تخفيض معدل التسرب الدراسي بنسبة 2%</li> </ul>	إرشاد مهني وخلق فرص عمل للشباب	تفعيل المركز الههضة التي تعزز القدرات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	
86,680	0	0	86,680	عام واحد	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة التفعيل والعمل التطوعي الخريجين الجدد من المدارس والجامعات في القدس الشرقية</li> </ul>	مركز فرص العمل للشباب	تفعيل المركز الههضة التي تعزز القدرات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	تخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشباب نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للمجموعات الههضة	
16,394,520	5,700,000	5,675,000	5,019,520								<b>الجمع للشباب</b>

## مجموعة الرعاية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية	القطاع	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>القطاع الصحي</b>											
12,010,000	6,000,000	4,500,000	1,510,000	3 اعوام	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نموذج نظام رعاية صحية متكامل في القدس الشرقية</li> <li>• استخدام فعال للموارد</li> <li>• زيادة مستوى الرضا من قبل الريانين ومزودي الخدمات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نموذج تكافئ الخدمات</li> <li>• رعاية صحية أساسية شاملة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إقامة نموذج مستدام - شبكة عيادات القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إقامة نظام نموذجي للرعاية الصحية في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير قاعدة معلومات</li> <li>• لاقراء الاجتماعية والخدمات والتوعية في القدس الشرقية</li> </ul>	<p>المصادرة والإغلاق والهجمات ضد المستشفيات، موقوفات امام التنمية وتوسع الشافي، متطلبات وزارة الصحة الإسرائيلية لترخيص الممرضين والأطباء، نقص خدمات شاملة (على سبيل المثال رعاية الصحة النفسية)، ضغوطات مالية مثل (ضريبة الأرتونا) التي تجعلها ان تحمل الشافي، الحاجة إلى خدمات رعاية صحية أولية شاملة، خدمات الإسعاف وطوارئ ضعيفة، ضعف برنامج التعليم المستمر القائم للعاملين في القطاع الصحي، قيود على حرية وصول العاملين والررض من الارض الفلسطينية المحتلة، انقطاع البراكن، متعاودة مع صناديق الررض الإسرائيلية لتوفير خدمات علاجية مع الحد الأدنى من الخدمات اوقائية بدون رعاية وصيانة، ضعف في جذب المهنيين الوطنيين</p>
46,750	0	23,375	23,375	عامان	3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظام تحويل فعال بين العيادات الفلسطينية والشافي في القدس</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إقامة مجلس صحي عام للقدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة مؤسسات الخدمات الصحية القائمة (الأولية، الثانوية والسريرية)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز مؤسسات الخدمات الصحية القائمة (الأولية، الثانوية، السريرية)</li> </ul>	<p>ضعف البرامج التعليمية والتدريبية في مجال الصحة الأولية</p>	
787,050	0	393,525	393,525	عامان	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>• خدمات رعاية صحية أفضل إلى الريانين (رضان الريانين)</li> <li>• إدارة أفضل للموارد في الصحة الأولية (البشرية والعلمية والتالية)</li> <li>• زيادة في فعالية مؤسسات الرعاية الصحية الأولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج تدريبي في مجال الصحة الأولية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة مؤسسات الخدمات الصحية القائمة (الأولية، الثانوية والسريرية)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز مؤسسات الخدمات الصحية القائمة (الأولية، الثانوية، السريرية)</li> </ul>	<p>ضعف البرامج التعليمية والتدريبية في مجال الصحة الأولية</p>	
12,843,800	6,000,000	4,916,900	1,926,900	<b>المجموع للصحة</b>							

## مجموعة الرعاية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة	
<b>قطاع الرفاه الاجتماعي</b>											
50,000	0	0	50,000	سنة اشهر	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين المعلومات حول احتياجات وخدمات الرفاه الاجتماعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير عملية تقديم خدمة الرفاه الاجتماعي الفلسطينية في القدس</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير قاعدة معلومات</li> <li>• لاقراء الاجتماعية والخدمات والتوعية في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
1,200,000	500,000	500,000	200,000	3 اعوام	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات والجموعات التطوعية التي توفر خدمات اجتماعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• برنامج خلق فرص العمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
3,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	3 اعوام	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخفيض مستويات البطالة في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخفيض مستويات العنف على أساس النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والأمراض المنقولة جنسيا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
64,020	0	0	64,020	عام واحد	3	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين معلومات النساء ومجتمع القدس الاجتماعي والاستغلال الجنسي والأمراض المنقولة جنسيا</li> <li>• الفتيات والنساء اللواتي تتعرضن إلى الصدمات تستفيد من أزمات نفسي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تخفيض مستويات العنف على أساس النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والأمراض المنقولة جنسيا في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
300,000	100,000	100,000	100,000	3 اعوام	4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين معيشة كبار السن في مراكز وبوت السنين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• صيانة وإعادة تأهيل مراكز وبوت السنين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
300,000	100,000	100,000	100,000	3 اعوام	4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الأوضاع النفسية الاجتماعية والتعليمية للأفراد الذين يعانون من إعاقات بصرية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعليم وإعادة تأهيل متكاملة للأفراد الذين يعانون من إعاقات بصرية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
97,800	32,600	32,600	32,600	3 اعوام	4	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الأوضاع المعيشية النفسية الاجتماعية للأطفال المهاجرين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم نفسي اجتماعي إلى الأطفال</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات القائمة التي توفر خدمات الرفاه الاجتماعي في القدس الشرقية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين سهولة وصول الأفراد والخدمات الاجتماعية</li> </ul>	<p>فيما يدفع دفعو الصرائب الفلسطينية ما يزيد عن 33% من موازنة بلدية القدس، يخصص لهم فقط 10% من الخدمات، مما يعطي مؤشرًا على درجة التفرقة فيما يتعلق بخدمات الرفاه الاجتماعي من ناحية النوعية والكمية والممولية من قبل المؤسسات الإسكانية، نقص المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الخدمات ونقص الإحراجات الواضحة، خدمات غير كافية توفر من قبل المنظمات المجتمعية الفلسطينية واستراتيجيات مناصرة دولية ضعيفة، موارد مالية ومعلومات محدودة حول قطاع الرفاه الاجتماعي</p>	
5,011,820	1,732,600	1,732,600	1,546,620	<b>المجموع للرفاه الاجتماعي</b>							

## مجموعة الحماية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية الإسترراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>قطاع الثقافة والتراث</b>										
2,600,000	900,000	900,000	800,000	3 اعوام	4	• إدارة منتظمة ومهنية للتراث الثقافي	تطوير الهيكل الواسع للعمل الثقافي في القدس	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير عمل المؤسسات النشطة في مجال حماية وترميم التراث العائري واللبنية اللبنة</li> <li>تطوير عمل المتاحف والتحف والتماثيل بين المؤسسات ضمن نفس التخصص وتطوير الأبحاث وضمان تكاملها</li> </ul>	حماية الإرث الثقافي للقدس الشرقية والحفاظ عليه تعزيز البنية التحتية الثقافية في القدس الشرقية تحسين الوصول إلى الثقافة وزيادة تغطية العروض الثقافية في القدس الشرقية	التوازن والأجراءات التمييزية الإسر اليلية، نقص رؤية ثقافية ومناخ للتنفيذ، بنى تحية ثقافية ضعيفة الحاجة للإستثمار، نشاط الرركز الثقافية في الحد الأدنى، جهود مبثرة ونقص التنسيق والوزانات، عزال، نقص التنوع وقعود على الوصول، تدهور القطاع مرتبط بتساكن الهوية الفلسطينية
400,000	0	200,000	200000	عامان	3	• توثيق الحرف اليدوية التقليدية في القدس • كادر مدرب في مجال الحرف اليدوية	تطوير الحرف التقليدية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير عمل المتاحف والتحف والتماثيل بين المؤسسات ضمن نفس التخصص وتطوير الأبحاث وضمان تكاملها</li> </ul>	حماية الإرث الثقافي للقدس الشرقية والحفاظ عليه تعزيز البنية التحتية الثقافية في القدس الشرقية تحسين الوصول إلى الثقافة وزيادة تغطية العروض الثقافية في القدس الشرقية	
5,510,000	0	2,819,600	2,690,400	عامان	1	• الواسات والركن الثقافية توفر نشاطات ذات نوعية وتجنب أكبر قدر من الجمهور	تطوير البنية التحتية للوسات الثقافية في القدس الشرقية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير الراكز الثقافية القائمة</li> </ul>	تطوير الراكز الثقافية القائمة	
6,100,000	2,100,000	2,150,000	1,850,000	3 اعوام	2	• زيادة المشاركة الثقافية للتحجيمات المهتمة في القدس الشرقية	التواصل الثقافي، ترويج النشاطات الثقافية في اطار القدس الشرقية	<ul style="list-style-type: none"> <li>اقامة مراكز ثقافية في اطار القدس الشرقية</li> <li>خلق جيل جديد من الفنانين والأفراد الباحثين</li> </ul>	تحسين الخدمات تطوير الأعمال في القدس الشرقية	
14,610,000	3,000,000	6,069,600	5,540,400							
75,156,094	24,574,874	26,954,740	23,626,480							الاجممع للثقافة والتراث مجموع الحماية الاجتماعية

## مجموعة التنمية الاقتصادية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الاستراتيجية الإسترراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>القطاع الاقتصادي</b>										
3,200,000	1,100,000	1,100,000	1,000,000	3 اعوام	3	<ul style="list-style-type: none"> <li>توسيع وتحسين خدمات الدعم الاستشارية اوفرة إلى القطاع الخاص الثقافي</li> <li>توفر معلومات ودراسات اقتصادية محددة ودقيقة حول القدس</li> </ul>	بناء قدرات المنظمات الناعمة للقطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير المساعدات الفنية والنالية إلى المنظمات والمنظمات غير الحكومية الناعمة لتطوير القطاع الخاص في القدس الشرقية</li> <li>اقامة قاعدة بيانات شاملة حول القطاع الاقتصادي في القدس الشرقية</li> </ul>	تحسين خدمات تطوير الأعمال في القدس الشرقية	ضرائب عالية ومناخ استثماري ضعيف، غياب تسهيلات الفروض للأفراد والشرايح (خاصة الشرايح الصغيرة)، استثمار في لنى مستويااته وشرب رأس المال إلى المناطق تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية –أو إلى الخارج، تسبق ضعيف ما بين القطاعات الختلفة، خاصة السياحة والتعليم والاقتصاد والتحول، فقدان العمال القادمين من الضفة الغربية
50,000,000	17,500,000	17,500,000	15,000,000	3 اعوام	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة وصول القسيسين إلى فرص الأقران القسيسون يشغلون مشاريع اقتصادية أكثر ربحا وفعالية</li> </ul>	شركة الخدمات اللابة	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير مساعدات فنية ودعم لوجستي إلى مؤسسات القطاع الخاص</li> </ul>	تحسين القدرة التنافسية للمنتجين	
2,000,000	600,000	600,000	800,000	3 اعوام	2	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيادة في دخل المنتجين والتجار في القدس ارتفاع في أعداد الزوار في مدينة القدس</li> </ul>	الترويج وتسويق القدس	<ul style="list-style-type: none"> <li>التشبيك بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعات، الخدمات، التجار، إلخ)</li> <li>تعزيز التشبيك الاقتصادي والدولي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>توسيع حصة السوق للمنتجين والتجار القسيسين</li> <li>تطوير روح الريادة في صفوف السكان، خاصة في صفوف الشباب واصحاب الصناعات اليدوية</li> </ul>	
22,000,000	8,000,000	8,000,000	6,000,000	3 اعوام	1	<ul style="list-style-type: none"> <li>رجال الأعمال القسيسون أكثر قدرة على التوسع والتطور وعلى جلب التكنولوجيا الحديثة إلى قطاع الإنتاج في مؤسساتهم الريادية أكثر جاهزية للبدء في مشاريع جديدة</li> </ul>	برامج دعم الأقران للمشاريع الصغيرة والرياديين	<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير التمويل ضمن ظروف مريحة نسبيا تتوافق مع مساعدات فنية</li> </ul>		
77,200,000	27,200,000	27,200,000	22,800,000							الاجممع للقطاع الاقتصادي

## مجموعة الرحمانية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأزوية	النتائج	البرامج	الاستجابة الاستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكئة
<b>قطاع السياحة</b>										
670,000	300,000	300,000	70,000	3 أعوام	5	تحسن جودة الخدمات الوفرة إلى السياح في القدس الشرقية	بناء فترات الأوقات والعاملين في مجال السياحة	<ul style="list-style-type: none"> <li>دعم قطاع الخاص والبناء الواسعي</li> <li>رفع مستوى المنتجات السياحية والخدمات السياحية</li> <li>تطوير وتسيير منتجات وخدمات سياحية متنوعة وإيصالها وافية</li> </ul>	تحسين التنافسية السياحية للقدس الشرقية	صعوبة الوصول إلى التعمول والتسهيلات الاجتماعية في القدس الشرقية، شبكة ضعيفة للدعم الواسعي إلى القطاع الخاص، أوضاع مادية ضعيفة للمناطق والبنية التحتية، أسعار الأراضي باهظة، ضريبة الممتلكات، إجراءات ترحيل مرهقة، إهمال البلدية، تسرب رأس المال البشري إلى قطاعات أخرى أو إلى النشآت في إسرائيل والضفة الغربية، القفود القروية على حرية التنقل والحركة، وعزل القدس الشرقية، نقص استجابة تسويق موحدة، الحاجة إلى دعم وتطوير المنظمات التي لها علاقة بالسياحة، الحاجة لتطوير وتنوع المنتج السياحي
100,000,000	30,000,000	35,000,000	35,000,000	3 أعوام	4	زيادة في عدد السياح وافتتاحهم في القدس الشرقية	زيادة القدرة الاستيعابية والرافق في القدس الشرقية (تحديداً برنامج الأفراس)	تطوير وتحسين البنية التحتية السياحية في القدس الشرقية وتنشيط الاستثمار	التابعة الحثيثة لبنية مستدامة ومرمجة لتأريخ تتمتع بالموازية الاجتماعية وتنشيط انخراط القطاع ولتجميع بشكل كامل	
25,000,000	0	12,500,000	12,500,000	عامان	6	زيادة القدرة التنافسية القطاع النقل السياحي في القدس الشرقية	تطوير وتوسيع قطاع النقل السياحي (برنامج أفراس)			
150,000	50,000	50,000	50,000	3 أعوام	2	تقليل الاعتماد على المحلات غير الفلسطينية في المنظمات السياحية	مبادرة والتجمع القاسي للسياحة	تقليل التسيريات في سلسلة القيمة السياحية		
127,220,000	30,850,000	48,350,000	48,020,000							<b>مجموع القطاع السياحي</b>

## مجموعة الرحمانية الاجتماعية

الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأزوية	النتائج	البرامج	الاستجابة الاستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكئة
<b>قطاع الإسكان</b>										
53,000,000	20,000,000	18,000,000	15,000,000	3 أعوام	4	الحفاظ على التراث المعماري في المدينة وإعادة تأهيل المباني السكنية	الحفاظ على التراث المعماري في المدينة وإعادة تأهيل المباني السكنية	إعادة تأهيل وترميم المباني والوحدات السكنية التي تعاني من ظروف مزرية	تحسين ظروف الإسكان الحالية	قوانين وسياسات استراتيجيية مجتمعة وتميزية في مجال التخطيط الحضري، مصادرة الأراضي والمنازل وهوما، احتياجات رئيسية في مجال الإسكان، الأراضي المخصصة للفلسطينيين غير كافية، ملكية وتسجيل الأراضي، القفود على البناء والترخيص، موارد مالية ضعيفة بالمقارنة بالتكاليف العالية للبناء والأراضي، تسرب رأس المال إلى المناطق الفلسطينية وتردد البنوك في توفير قروض وخدمات مالية للمستثمرين الفلسطينيين والشرايح في القدس الشرقية، 20.5% من المنازل داخل البنية القديمة ليست صالحة للسكن، وتحتاج إلى ترميم، ما يقرب من 30% من المنازل بحاجة إلى إصلاح و11.4% تحتاج إلى توسيع، يجب الحفاظ على التراث الثقافي في البلدة القديمة وترميمه
20,000,000	7,500,000	7,500,000	5,000,000	3 أعوام	3	تحول كامل ضمن شروط معقولة للسكان من أجل شراء العقارات أو البناء أو الترميم	شركة الإسكان والرهن العقاري التمويل الأساسي يمكن أن يأتي من الجهات الناحية ومستثمرين من القطاع الخاص	تسهيل الوصول إلى التمويل لأهداف السكن	زيادة الرصيد الإسكاني الفلسطيني في القدس الشرقية	
900,000	300,000	300,000	300,000	3 أعوام	2	منظمات غير حكومية أكثر فعالية وكفاءة في عملها في مجال الإسكان	دعم وتطوير المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال الإسكان	دعم وتطوير فترات منظمة للجمع الذاتي الفاعلة في قطاع الإسكان		
123,900,000	47,800,000	45,800,000	30,300,000							<b>مجموع قطاع الإسكان</b>
328,320,000	105,850,000	121,350,000	101,120,000							<b>المجموع للتنمية الاقتصادية</b>

## مجموعة حماية حقوق الإنسان

الوزنية الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الإستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة
	المواطنة وحقوق الإنسان									
288,000	96,000	96,000	96,000	3 اعوام	2	أفراد ومؤسسات لديهم معلومات وقرارات كافية في مجال حقوق الإنسان للمغتربين	بناء قدرات المنظمات والأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان للمغتربين	تحسين قدرات النشطاء والمنظمات العاملة في حقوق الإنسان في القدس	وجود منظمات حقوق إنسان فلسطينية فعالة ومهنية في القدس	غياب ريادة وطنية ذات جودة إلى الفلسطينيين في القدس
1,620,000	540,000	540,000	540,000	3 اعوام	1	مساعدة المغتربين لإحقاق حقوقهم	برامج الخدمات القانونية	إقامة قاعدة بيانات موحدة وتنسيق تبادل المعلومات حول انتهاك الحقوق الفلسطينية في القدس	معلومات موثوقة وفيرة عن قضايا حقوق الإنسان في القدس	غياب رؤية فلسطينية موحدة وشاملة فيما يتعلق باستراتيجيات حماية والوقاية عن حقوق الفلسطينيين في اللدبية،
192,000	64,000	64,000	64,000	3 اعوام	3	وفرة المعلومات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين	البحث القانوني	تشجيع البحث والنشرات القانونية المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطينية في القدس	زيادة الوعي بين الفلسطينيين	ضعف الوعي بين الفلسطينيين حول حقوقهم، غياب الية فعالة لرابعة وتوثيق الانتهاكات لغض أرباب قانوني فعال
151,000	55,000	50,000	46,000	3 اعوام	4	نشر الوعي في المجتمع المحلي والدولي حول قضايا حقوق الإنسان في القدس	برامج نشر الوعي حول حقوق الإنسان الفلسطيني في القدس	نشر الوعي حول حقوق الإنسان الفلسطينية في القدس الشرقية	زيادة الوعي بين الفلسطينيين	ضعف الوعي بين الفلسطينيين حول حقوقهم، ضعف المجتمع المدني ومهارات المناصرة، خاصة في استخدام القانون الدولي والياته كسناد ضد قوانين وسياسات الاحتلال
405,000	135,000	135,000	135,000	3 اعوام	6	زيادة التغطية الإعلامية حول الانتهاكات في القدس الشرقية في الإعلام المحلي والدولي	الإعلام ووسائلهات حقوق الإنسان	زيادة التغطية الإعلامية حول انتهاكات حقوق الإنسان في القدس الشرقية	تجنبنا أكثر فعالية للمجتمع الدولي لبدء حقوق الإنسان الفلسطينية في القدس الشرقية	
50,000	10,000	20,000	20,000	3 اعوام	7	يتم استخدام الولاية الدولية في متابعة منتهكي حقوق الإنسان في القدس الشرقية	تنشيط استخدامات الولاية الدولية	زيادة التغطية الإعلامية حول انتهاكات حقوق الإنسان في القدس الشرقية		
195,000	65,000	65,000	65,000	3 اعوام	5	تفسيرات إيجابية في سياسات الدول والمنظمات الدولية لدعم قضايا حقوق الإنسان في القدس الشرقية	برامج الدعم والمناصرة	برامج الدعم والمناصرة		
3,089,600	1,026,200	1,031,200	1,032,200							المجموع للمواطنة وحقوق الإنسان

## مجموعة حماية حقوق الإنسان

الوزنية الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولية	النتائج	البرامج	الإستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة
	التخطيط الحضري									
615,000	205,000	205,000	205,000	3 اعوام	6	تحقيق الفجوات التطويرية بين مختلف الأحياء في القدس الشرقية	التخطيط الحضري والتطوير في مناطق مختارة	تحسين قدرات التخطيط من أجل المناصرة والتخطيط الفلسطيني البديل	كثف سياسات التفرقة والتمييز الإسكانية ضد الفلسطينيين في مدينة القدس	
369,000	123,000	123,000	123,000	3 اعوام	6	رفع مستوى الوعي المحلي والدولي فيما يتعلق بمخاطر سياسات التمييز الإسكانية في مجال التخطيط	التخطيط البديل لمنطقة الحوض القدس	التخطيط من أجل المناصرة والتخطيط الفلسطيني البديل	كثف سياسات التفرقة والتمييز الإسكانية ضد الفلسطينيين في مدينة القدس	
6,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	3 اعوام	3	مرصد حضري في القدس الشرقية يوفر توثيقاً وإصداراً ذات دقة ومستدامة عن الانتهاكات الإسكانية	برامج المناصرة			
2,500,000	800,000	850,000	850,000	3 اعوام	2	زيادة في المناطق المخصصة الى البناء الفلسطيني والتطوير في القدس الشرقية	إعداد خطط هيكلية تفصيلية	إعداد خطط حضرية هيكلية تفصيلية في القدس الشرقية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان	دعم الفلسطينيين أمام السياسات الإسكانية عبر إجراءات التخطيط الإسكانية والاجتماعية والاقتصادية	
500,000	0	0	500,000	عام واحد	4	خطة ترميم البلدة القديمة معقدة وجاهرة للتطبيق	خطة إعادة تأهيل وترميم البلدة القديمة	حضرية هيكلية تفصيلية في القدس الشرقية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان	دعم الفلسطينيين أمام السياسات الإسكانية عبر إجراءات التخطيط الإسكانية والاجتماعية والاقتصادية	
123,000	0	0	123,000	عام واحد	5	تم تطوير إطار استراتيجي فلسطيني لتلبية احتياجات الإسكان في القدس الشرقية	خطة إسكان	تجميع وشبكة خبراء تخطيط وقانون	الإعداد للقدس لكي تكون عاصمة فلسطين	
1,500,000	500,000	500,000	500,000	3 اعوام	1	مناقشات تخطيط أكثر فعالية وتنسيق في القدس الشرقية	وحدة تنسيق سياسة التطوير الحضري	تطوير إطار تخطيط حضري فلسطيني للقدس كعاصمة فلسطينية		
1,230,000	410,000	410,000	410,000	3 اعوام	5	تم تطوير رؤية فلسطينية وإطار تخطيطي حضري للقدس الشرقية	اجتداء تخطيط ورؤية للقدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية	تطوير إطار تخطيط حضري فلسطيني للقدس كعاصمة فلسطينية والإعداد للدولة		
246,000	82,000	82,000	82,000	3 اعوام	6	إعادة إحياء المركز التقليدي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في القدس الشرقية	إعادة تنظيم المركز الحضري الفلسطيني في القدس الشرقية			
13,083,000	4,120,000	4,170,000	4,793,000							المجموع للتخطيط الحضري



الوزنة الإجمالية	العام الثالث	العام الثاني	العام الأول	الفترة الزمنية	الأولوية	النتائج	البرامج	الاستجابة الاستراتيجية	هدف القطاع	بيان المشكلة
<b>البيئة</b>										
1,230,000	410,000	410,000	410,000	3 اعوام	6	توفر دراسات مخصصة حول خيارات معالجة مياه الصرف الصحي للقدس الشرقية مع مقترحات من جميع الأطراف	خيارات معالجة الصرف الصحي في القدس الشرقية	إعادة فتح قسبية محطة معالجة مياه الصرف الصحي	تحفيز التلوث الذي يؤثر على الفلسطينيين في القدس الآتي من القدس الشرقية	إلغاء التلوثات بشكل غير قانوني، مياه الصرف الصحي غير معالجة وتطلق إلى الوديان، تلوث الهواء والضوضاء من حركة سير المركبات، استخدام مكب النفايات غير الصحي في أبو ديس، خدمات إدارة وجمع النفايات الصلبة غير كافية، شبكات الصرف الصحي غير كافية، نقص فصل وإدارة النفايات الطبية والخطرة، قطع تزويد المياه في بعض المناطق، نقص الصالحات الخضراء، نقص البيانات الفلسطينية حول جودة البيئة والخدمات
2,460,000	820,000	820,000	820,000	3 اعوام	2	اختيار الموقع للمكب الجديد بالاتفاق مع الأطراف المعنية	مكب نفايات صحي للقدس الشرقية ومخططها	تطوير خطة استراتيجيه لإدارة النفايات الصلبة لحالفة القدس التي ستخدم محافظة القدس بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة	القدس الشرقية	
1,230,000	410,000	410,000	410,000	3 اعوام	5	إصدار وتعميم دراسة مخصصة حول الإغلاق وإعادة التأهيل	حملة مناصرة من أجل إغلاق وإعادة تأهيل مكب نفايات أبو ديس	إطلاق حملات مناصرة واتخاذ اجراءات قانونية للوصول الى خدمات بيئية أفضل مع تركيز خاص على إغلاق وإعادة تأهيل مكب النفايات في أبو ديس من قبل السلطات الإسرائيلية (اللوت بيلع)	تحسين سلوك الفلسطينيين في القدس الشرقية فيما يتعلق برعاية البيئة	
369,000	123,000	123,000	123,000	3 اعوام	7	اعمال مناصرة لتحسين الخدمات	خدمات ذات جودة مقابل الرسوم	تحفيز كميّة النفايات الصلبة التي تصل إلى مكب النفايات عبر تشجيع تدخلات إعادة التلوير		
246,000	82,000	82,000	82,000	3 اعوام	8	وفرة دراسات السوق والتوصيات في مجال إعادة تدوير النفايات الصلبة	دراسة جدوى لإعادة التدوير			
615,000	205,000	205,000	205,000	3 اعوام	1	وجود خطة استراتيجيه شاملة لإدارة النفايات الصلبة ومشاركة ومكثفه من قبل الأطراف المعنية	خطة استراتيجية لإدارة النفايات الصلبة في القدس الشرقية	تطوير خطة استراتيجيه لإدارة النفايات الصلبة لحالفة القدس		
369,000	123,000	123,000	123,000	3 اعوام	4	شوارع أكثر نظافة	تدخلات بيئية مجتمعية	تنفيذ مجموعة من المبادرات المجتمعية مع التنظيف وتدخلات لتشر الوعي وهذا سيساعد في تنظيف الأحياء وإزالة النفايات والأثار السلبية ويحفي التجمعات السكنية بداية جديدة لإدارة النفايات والاعتناء بالبيئة		
615,000	205,000	205,000	205,000	3 اعوام	3	وجود قاعدة بيانات مخصصة لعابير جودة البيئة ومؤسسات فعالة لتنفيذ القاعدة	قاعدة بيانات حول جودة البيئة في القدس الشرقية	توفير قاعدة معلومات كاملة حول تحسين التخطيط البيئي		
615,000	205,000	205,000	205,000	3 اعوام	3	وجود قاعدة بيانات مخصصة حول الخدمات البيئية	قاعدة بيانات حول الخدمات البيئية في القدس الشرقية			
615,000	205,000	205,000	205,000	3 اعوام	9	قاعدة بيانات مخصصة حول الحياة البرية في مدينة القدس	دراسة حول الحياة البرية في مدينة القدس	إقامة شراكة مع وكالات ومنظمات غير حكومية دولية في مجال البيئة		
8,364,000	2,788,000	2,788,000	2,788,000							
24,536,600	7,934,200	7,989,200	8,613,200							
<b>الجمع للقطاع البيئي</b>										
<b>المجموع لحماية حقوق الانسان</b>										



## ملحق رقم ٢ مراجع مختارة

تصوير: محمد عدنان

حجازي، يحيى (٢٠٠٩). المراهق والدعم الاجتماعي: الحاجة وأنماط التوجه. مجلة الكرمة، العدد السادس، ٢٩٣-٣٠٧.

جابر، فراس (٢٠٠٧). دراسة تحديد احتياجات فتيات حي باب حطة -البلدة القديمة: القدس-، مركز برج اللقلق المجتمعي، القدس.

خميس، حبش (١٩٩٢). المخدرات والإدمان، جامعة بيت لحم.

دائرة تنمية الشباب (٢٠٠٢). دراسة قطاع الأطفال والشباب في القدس، جمعية الدراسات العربية بالتعاون مع مشروع الدراسات القطاعية، حزيران ٢٠٠٢.

دريدي، محمد، والعمري، محمد (٢٠٠٥). خصائص الشباب من ١٠-٢٤ سنة في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية العميقة (٠٧)، أيار، ٢٠٠٥.

سرور، روني (٢٠٠٣). الحاجز الأمني وتأثيره النفسي، المركز الفلسطيني للإرشاد.

شبير، وليد والطهراوي، جميل (٢٠٠٥). الشباب والثقافة والوقت الحر: واقع واتجاهات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية العميقة (١٣)، تموز، ٢٠٠٥.

عمران، محمد (٢٠٠٦). تعاطي المخدرات في القدس ومقترحات الحد من انتشارها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد ٢٠ (١)، ١٦٧-٢٠٠.

غولدشتاين، ترستا (٢٠٠٧). أساليب قضاء وقت الفراغ لدى الشبيبة في شرقي القدس. قسم المجتمع، بلدية القدس.

قسم المجتمع: بلدية القدس الغربية (٢٠٠٦). خطة عمل لمجموعة تطوير الأسرة المقدسية، بروتوكول ناتج ورشات عمل لمثلي شبكة مؤسسات محلية مقدسية وأهالي. أعد التقرير: رياض الطيبي ١-٨-٢٠٠٦.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني: ماس (٢٠٠٨). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٧، رام الله.

موقع مدينة القدس (٢٠٠٩). الميزانية المخصصة للعرب في القدس تقل خمس مرات عن نسبتهم السكانية. <http://www.alquds-online.com/index.php?s=news&id=٢٤١١> تم الدخول ٣٠-٦-٢٠٠٩.

وزارة الشباب والرياضة، جامعة بيرزيت، مؤسسة بيلارا، يونيسيف (٢٠٠٨). السياسة الوطنية للطلّاع والشباب، وزارة الشباب والرياضة.

جمعية الدراسات العربية، آذار ٢٠٠٣. مشروع الدراسات القطاعية في القدس الشرقية

مصطفى وليد، القدس، ١٩٩٧، القدس: سكان وعمران من ١٨٥٠-١٩٩٦، مركز الإعلام والاتصال

## بعض المصادر التي تم استخدامها في اعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

أبو عفيفة، طلال (٢٠٠٤). قضايا الشباب: واقع، مشاكل واحتياجات.

التحالف من أجل تطوير التعليم العربي الفلسطيني في القدس الشرقية (٢٠٠٧). الفضيحة متواصلة: صورة عن وضع جهاز التربية والتعليم العربي-الفلسطيني في القدس الشرقية عشية افتتاح العام الدراسي الحالي ٢٠٠٨.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨). النتائج النهائية للتعداد- ملخص السكان، المباني، المساكن والمنشآت في محافظة القدس. سلسلة التقارير الإحصائية (١٤). شباط، ٢٠٠٩.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨). كتاب القدس الإحصائي رقم (١٠)، حزيران، ٢٠٠٨.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨). أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات: التقرير السنوي، نيسان، ٢٠٠٨.

الجعبري، مازن (٢٠٠٨). دراسة تحديد احتياج المؤسسات في القدس. مؤسسة التعاون: دائرة البحث والتخطيط، القدس (دراسة لم تنشر بعد).

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط (٢٠٠٥). خطة التنمية متوسطة المدى ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

المركز الفلسطيني للإرشاد (٢٠٠٦). مؤتمر مقاضاة المشاكل: الملحق الخاص الذي يغطي فعاليات مؤتمر الشباب، كانون الأول، رام الله.

القدومي، سعاد (٢٠٠٨). وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

النبريص، خالد (٢٠٠٥). دراسة لواقع وحاجات الأندية الشبانية المقدسية التابعة للرابطة وخطة العمل الخمسية ٢٠٠٥-٢٠٠٩. رابطة أندية القدس.

النشاشيبي، رنا (٢٠٠٠). الواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي وتأثيره على الصحة النفسية للشباب الفلسطيني، المركز الفلسطيني للإرشاد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢). ملف الشباب في فلسطين.

بيتسليم (لا يوجد سنة). القدس الشرقية: معطيات حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس (تم الدخول للموقع في ١٢-٨-٢٠٠٩). [http://www.btselem.org/Arabic/Jerusalem/Land\\_Expropriation\\_Statistics.asp](http://www.btselem.org/Arabic/Jerusalem/Land_Expropriation_Statistics.asp)

جمعية الدراسات العربية (٢٠٠٢). مراجعة قطاع الشباب. مشروع الدراسات القطاعية في القدس. الشرقية.

حجازي، يحيى (٢٠٠٤). ورقة تصور لتطوير مركز لصعوبات التعلم في مدينة القدس. المركز الفلسطيني للإرشاد.

### Selected references used in the preparation of the SMDP

Angel, W. D. (1995). The International Law of Youth Rights, Martinus Nijhoff Publishers

A Policy for the Preservation of the Upper Kidron Valley (Wadi Naar) – the Visual Basin of the Old City of Jerusalem, Jerusalem Institute for Israel Studies, 2009.

Aggressive Urbanism, Urban Planning and the Displacement of Palestinians within and from occupied East Jerusalem, Civic Coalition for Defending Palestinian's Rights.

Benvenisiti, M, (19760 Jerusalem, The Torn City, Jerusalem.

East Jerusalem multi-sector review projects: Multi-sector Strategy for East Jerusalem-2003. Arab Studies Society. Funded by European Commission.

Enforcement of Environmental Regulations: Increasing the Effectiveness of Environmental Protection Policies, Jerusalem Institute for Israel Studies, 2009.

Gheshin, Amir.(1998), ' Municipal Policies in Jerusalem- An Account from within", PASSIA, Jerusalem.

Gordon, N. (1997). Palestinian Health Care: Neglect and Crisis: The present plight of the Palestinian health institution stems from twenty seven years of occupation.

Gordon, N. & Marton R. (1995). A Health System in Need of Rehabilitation Palestine-Israel Journal, Vol.4 No.2. <http://www.pij.org/details.php?id=483>

Hijazi, Y., Tatar, M. & Gati, I. (2004). Career Decision-Making Difficulties among Israeli and Palestinian Arab High-School Seniors. Professional School Counseling, (8),1, 64

Hodgkins. Allison B. (19980 Israeli settlement policy in Jerusalem – facts on the ground, PASSIA, Jerusalem.

Imam, A., & Izzat, A. (2002). Multi-sector review of East Jerusalem: Review of health, Arab Studies Society. Funded by European Commission.

Imam, A. (2005). Health Care Centers in East Jerusalem. Study conducted as part of Coordination between East Jerusalem Hospitals project funded by the European Commission, and managed by Welfare Association.

Israel Environmental Bulletin Vol 22, No 2, Spring 1999, Ministry of Environmental Protection.

Israel Environmental Bulletin Vol 33, Ministry of the Environmental Protection. Israel Statistical Yearbook (2008,2009).

Jerusalem Center for Social and Economic Rights. Residency Rights, 23 April 2009. [http://www.jcser.org/index.php?option=com\\_content&view](http://www.jcser.org/index.php?option=com_content&view)

Retrieved on 22/8/2009.

Jason, H. (2007). Empowerment of frustration? Participatory programming with Young Palestinians. Children, Youth and Environment, 17 (3),1-23.

بلدية القدس، مخطط القدس ٢٠٠٠.

كوهن شمرياهو وادم مزور، مخطط متروبولين القدس.

دائرة الإحصاء المركزية، كتاب الإحصاء السنوي، القدس.

مروم داني، ٢٠٠٤، فح تخطيطي: سياسة التخطيط تسوية الأراضي، لرخص البناء في القدس الشرقية، بمكوم وعير شليم، القدس.

خمايسي راسم، ٢٠٠٦، صراع على المسكن- قطاع الإسكان في القدس- الواقع والمعوقات والاحتياجات والسياسة المطلوبة، مركز التعاون والسلام الدولي- القدس.

الهندي، إحسان، مبادئ القانون الدولي خلال السلم والحرب، دمشق، ١٩٨٤.

النابلسي، تيسير، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بيروت، ١٩٧٥.

الشافعي، بشير، القانون الدولي في زمن السلم والحرب ، بيت الفكر الجامعي، ١٩٩٧.

العارف، عارف، التاريخ المفصل للقدس، الطبعة الثانية، القدس ١٩٨٦.

العارف، عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، الجزء الأول (١٩٤٧-١٩٥٢). دار الهدى للطباعة والنشر.

بابيه، إيلا، التطهير العرقي في فلسطين، الترجمة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

تقرير القدس، معهد «أريج» ، ٢٠٠٧.

قطان، هنري، القضية الفلسطينية، وزارة الثقافة الفلسطينية، الترجمة العربية، ١٩٩٩.

- Palestinian Family Planning and Protection Association. <http://www.pfppa.org/> retrieved on 22/7/2009.
- Palestinian National Authority: Palestinian Central Bureau of Statistics. Jerusalem Statistical yearbook No. (10) and other PCBS publications, June, 2008.
- Palestinian National Authority: Ministry of Health. (2009). The National Strategic Health Plan 2008-2009.
- Palestinian Red Crescent Society, Preliminary Emergency Appeal 2009- Gaza Strip.
- Palestinian Red Crescent Society, <http://www.palestinercs.org>
- Population, Housing & Establishment Census, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2007. (published 2009)
- Prospects for Israeli-Palestinian Cooperation in Wastewater Treatment and Re-use in the Jerusalem Region, Jerusalem Institute for Israel Studies & Palestinian Hydrology Group, 1997.
- Prout, A. (2000). Children's Participation: Control and self realization in British late modernity. *Children and Society*, 14, 304-315.
- Santos Pais, M. (2000). Child participation and the convention on the Rights of the Child. In: Ranjani, R. (Ed). The political participation of children. Harvard Center for Population and Development Studies.
- Schwazenberger. G, international law as applied by international courts and tribunals, London, 1968
- Siddiqui, H. (2005). The Case of Jerusalem - The Holy City between Zionist Claims and Justification of Apartheid. Palestinian Media Center.
- Sixty-second World Health Assembly A62/24 Provisional agenda item WHO, Health conditions in the occupied Palestinian territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan. Fact-finding report: Report by the Secretariat 13 May, 2008. <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EGUA-7EUNGW?OpenDocument>
- Solid Waste Management Policy in the Jerusalem District, The Jerusalem Policy Forum, 2008.
- Spafford Children Center ActivitiesError! Hyperlink reference not valid.
- WHO (1987). Health Conditions of the Arab Population in the occupied Arab territories including Palestine. Fortieth World Health Assembly. Agenda item 29 <http://unispal.un.org/UNISPAL.nsf/85255db800470aa485255d8b004e349a/352234f5ccf586b9052567e700573926?OpenDocument> Retrieved 22/8/2009.

## Reports

- Abdul Hadi Mahdi, Issues of Jerusalem and the final status negotiations, Palestinian experts conference on the final status negotiations / papers and deliberations, Palestine 1999
- Al-Khaldi Ahmad Mubarak, Legal Affairs, Palestinian experts conference on the final status negotiations / papers and deliberations, Palestine 1999

- Jerusalem Statistical Yearbook No 11, Palestinian Central Bureau of Statistics (June 2009)
- Jubran, J. (2005). Health and segregation II: the impact of the Israeli separation wall on access to health care services, an updated research. Health Development Health Status: a study by a law institution published in Al-Quds Newspaper, 18 April 2007, p.21. Jerusalem 40 years [www.ccdprj.ps/en/wp](http://www.ccdprj.ps/en/wp).
- Kark, J. D., Fink, R., Alder, B., Goldberger, N., & Goldman, S. (2006). The incidence of coronary heart disease among Palestinians and Israelis in Jerusalem. *International Journal of Epidemiology* 2006; 35:448-457. doi:10.1093/ije/dyl012.
- Khamaisi R. Nasrallah R, Younan M, Brooks R, Wa'ary Sh, Owais A, Al Qutob M. 2007, Jerusalem On The Map, IPCC, Jerusalem.
- Khamash, U. (2008). Israel's policy and health services in East Jerusalem. Unpublished paper.
- Kobus, D, Miazga A, Wiszniewska B, Practical Guidebook on Strategic Planning for Urban Environmental Management, World Bank & Bertelsmann Foundation, 2004.
- Lauterpacht. H, international law, collected papers, Vol-13, Cambridge, 1977
- Letimann, J, Rapid Urban Environmental Assessment; Lessons from Cities in the Developing World, Volume 1, Methodology and Preliminary Findings, Urban Management Programme, World Bank, 1994.
- Lendman, S. (2009). Israel's Illegal Annexation of East Jerusalem. Global research. <http://www.globalresearch.ca/PrintArticle.php?articleId=12988>
- Lindlof, T. R., & Taylor, B. C. (2002). *Qualitative Communication Research Methods*, 2nd Edition. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Mahmoud El-Jafari, M & Hamdan, M. (2004). Assessment of the Supply of and Demand for East Jerusalem Hospital Services: Recommendations for Adaptation and Development. Study conducted as part of Coordination between East Jerusalem Hospitals: Project funded by the European Commission, and managed by Welfare Association.
- Margalit, Meir. Discrimination in the Heart of the Holy City, IPCC, Jerusalem.
- Monitoring and Coordination Unit for East Jerusalem Multi-sector Strategic Development Plan: Objectives, strategies and project-proposal concept papers (Phase 1) 2005-2008.
- Nasser, T. (2005). A presentation at the Chicago Sabeel Conference. View from Jerusalem: Challenges for Palestinian Health Care. Written by Ramallah Online Columnist, Sonia Nettnin.
- Nasser T. (2009). A model for future health care in East Jerusalem. Unpublished paper
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Occupied Palestinian territory. East Jerusalem. Update No. 7, (2007). The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities
- Oppenheim. L, international law, Vol-1, eight edition, London
- Palestinian Central Bureau of Statistics

Crisis of planning in East Jerusalem, report on the phenomena of "unlicensed construction" issued by UN OCHA Office, April 2009, page 2.

Continuous Settlements in "Smaller" and "Greater" Jerusalem; articles by authors, Journal of Palestinian Studies, Vol. 19, Summer 1994

Al-Khaldi Waleed, Towards the Palestinian State despite Oslo Accords, Journal of Palestinian Studies, Vol. 24, Autumn 1995

Israeli Settlements in the occupied Arab Territories, Series of Studies and Research presented by the international seminar on the Israeli settlements in occupied Arab territories, translated by Dar al-Afaaq al-Jadeedah

Report by Coalition for Palestinian-Arab Education Development in East Jerusalem (2007).

Desk Study on the Environment in the occupied Palestinian Territories, United Nations Environment Programme (UNEP), 2003.

Palestinian Environmental Strategy, Ministry of Environmental Affairs, Palestinian National Authority, 2000.

Strengthening the Palestinian Environmental Action Programme (Phase IV), Environmental Quality Authority, Palestinian National Authority, 2004.

International Agreements and Conventions

The Universal Declaration of Human Rights of 1948

The International Covenant on Civil and Political Rights of 1966

The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights of 1966

The Convention on the Rights of the Child of 1989

The International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination of 1965

The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women of 1979

Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment of 1984

Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War

First Protocol relating to the protection of victims of international armed conflicts of 1977

Declaration of Principles On Interim Self-Government Arrangements, (Oslo Accords) 1993.

Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, (Oslo II Agreement), 1995.



بتمويل من  
قبل الاتحاد الأوروبي



وحدة القدس  
ديوان الرئاسة الفلسطينية